سبل النهوض بتعليم المرأة الريفية في إطار مفاهيم التنمية البشرية

إعداد

د . محمد عبد الحميد محمد إبراهيم

قسم أصول التربية

كلية التربية - جامعة الأزهر الدقهلية

تمهيد :

يعتبر تعليم المرأة استثماراً تنموياً، يتمثل عائده في تفعيل آداء نسبة كبيرة من الموارد البشرية، ودعم لطاقات المجتمع متمثلة في نصف عدد سكانه تقريباً، ويفتح لها آفاقاً واسعة تمكنها من المشاركة في آداء دورها الاجتماعي تجاه مجتمعها، ودورها الأسري الكبير كزوجة ثم أم لأجيال كسنة الحياة كما خلقها المولى عز وجل، و"أكدت تجارب التنمية وخبراتها، أن الاستثمار في تنمية قدرات المرأة، وإعطائها فرصاً متساوية، هو أكثر الاستثمارات عائداً"(١)، وعلى مر العصور كانت العلاقة قوية بين الاهتمام بالمرأة ورعايتها وتربيتها، وبين تطوير المجتمع وتحديثه، الأمر الذي ينعكس على انتمائها وولائها لمجتمعها واعتزازها به، ويعكس مدى تقدم المجتمع وتحضره.

ويدعم العلم بدرجة كبيرة شخصية المرأة، ومشاركتها في أنشطة المجتمع بفعالية، سواء في المجالات الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، وإذا كان "دور المرأة في المشاركة في عمليات التنمية يتحدد على عنصري الوعي والإرادة ،يدعمها التنشئة الاجتماعية السليمة"(٢)، فإن كل من الوعي والإرادة لايمكن اكتسابهما إلا من خلال نظام تعليمي متطور، يساير المتغيرات العالمية والمحلية، وبالتالي أصبح المهم اليوم أن تكتسب المرأة ثقتها بنفسها ،وبأهمية تفعيل دورها لخدمة مجتمعها وأسرتها، وأن تتفاعل المرأة مع تلك البرامج الهادفة للنهوض بمستواها وتتقبلها، وتسعى للارتقاء بمستواها دعماً لمسيرة التنمية .

ومن غير المناسب في القرن الحادي والعشرين أن تظل امكانات وقدرات نصف عدد أفراد المجتمع معطلة عن آداء دورها في تنمية مجتمعها، مما يستلزم إعادة النظر في منظومة تعليم المرأة، ومواجهة المعوقات التي تحول بين المرأة والتعليم، بداية من السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين، بما يتفق مع التوجهات العالمية لدعم مبدأ المشاركة والتعاون بين الناس، كاختيار استراتيجي في ظل تحديات العولمة، بآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على المجتمعات، حيث تعد "المشاركة الوسيلة الرئيسية لتوظيف إمكانات الأفراد لتحقيق التنمية البشرية، والعمل والإسهام النشط في اختيار وتنفيذ المشروعات والبرامج التنموية التي تستهدف تحقيق أهداف المجتمع، وتمكين أفراده - خاصة الفئات الهشة والمهمشة - اقتصادياً واجتماعياً"(٣).

ويشير الواقع في مصر إلى وجود تباين في نصيب الفرد من الناتج القومي في كل من الريف والحضر، حيث "ما زال التباين كبيراً في مستوى التنمية البشرية بين المناطق الحضرية والريفية، حيث تقع معظم المحافظات غير الحضرية في الفئة المنخفضة في مستوى التنمية البشرية"(٤)، و"ينعكس ذلك في وجود شريحة مهمة من المجتمع يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي عن المعدل العام في الدولة"(٥)، ومازالت مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي يرتفع في المحافظات الحضرية مقارنة بالمحافظات الريفية، والتي تقع معظمها في الفئة المنخفضة ضمن دليل التنمية البشرية، على

عكس المحافظات الحضرية التي أظهرت قيماً متوسطة إلى مرتفعة، ويرجع ذلك لانخفاض بعض الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة في المناطق المنخفضة في دليل التنمية البشرية، الأمر الذي يؤثر على نسبة البطالة في المناطق الريفية حيث تبلغ ١٩,٨٪ من إجمالي قوة العمل، على حين تبلغ ٩٪ على مستوى الدولة (ريف/حضر)(٦)، ويرتبط ذلك بالطبع بالواقع التعليمي، حيث تشير تقارير التنمية البشرية إلى أن "نسبة الأمية في الريف المصري تصل إلى ٥٨٪ من عدد السكان البالغين في الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر، وأن النسبة بين الإناث تصل إلى ٦٠٪"(٧).

ويوضح ذلك وجود قصور في البرامج التنموية الموجهة إلى المرأة في المناطق الريفية، الأمر الذي يجعلها تحتاج إلى جهود أكبر للنهوض بها، وتيسير سبل الحياة لها، وإعداد برامج تأهيلها لدعم انتاجيتها والقيام بدورها في التنمية، ومواجهة بعض المشكلات الاجتماعية الهامة ومنها الهجرة من الريف إلى الحضر، واستمرار الاعتقاد في الخرافات رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة لمواجهة تلك الأفكار.

وفي المجتمعات الريفية بصفة خاصة "تعكس إنتاجية العامل الزراعي مجموعة من المتغيرات في مقدمتها مدى الاهتمام بالاستثمار في التنمية البشرية، إذ تعد إنتاجية المزارع دالة بالتدريب والتنمية البشرية"(٨). ومن هنا تزداد ضرورة الاهتمام بموضوع تعليم المرأة الريفية في ظل ارتكاز برامج التنمية الزراعية على استخدام الأساليب التكنولوجية، والوسائل الميكانيكية والمعالجات البيولوجية والتقنيات الحيوية، ويتطلب ذلك توافر قوى بشرية على درجة متقدمة من الوعي والإدراك، والقدرة على التعامل مع مستحدثات العصر في المجال الزراعي، الأمر الذي يستلزم مساعدة أبناء المجتمع الريفي على اكتساب المهارات والقدرات التي تمكنهم من التعامل مع تلك المستحدثات.

ومن هنا يكتسب تطوير منظومة التربية والتعليم بالقرية أبعاداً حضارية، تؤثر في حياة الأمة ومستقبلها، مما يتطلب العمل الجاد والهادف لكي يتواكب النظام التعليمي مع متطلبات عمليات التنمية ويوجه لتلبية الاحتياجات التعليمية للمرأة، ويحتم ذلك السعي نحو دراسة مشكلات تعليمها في المجتمع الريفي، والعمل على مواجهة تلك المشكلات، سواء بإلغاء الفروق بين الذكور والإناث في عمليات الرعاية والتربية والتعليم، أوالإسراع بتحقيق الاستيعاب الكامل للإناث في التعليم، ومواجهة مشكلة التسرب بما تحمله من آثار اقتصادية متمثلة في الهدر المادي، واجتماعية متمثلة في تفشي الأمية، وما ينتج عنها من قصور في القدرة على التكيف الاجتماعي، الأمر الذي يضع المجتمع في صراع مع الأمية، وبذل الجهود للعمل على خفض نسبتها بينهن إلى أقل ما يمكن، وخصوصاً المرأة في المجتمعات الريفية، والمناطق النائية، لما تعانيه من نقص في الخدمات التعليمية مقارنة بالمناطق الحضرية والمدن الكبرى.

مشكلة الدراسة:

من خلال التمهيد السابق يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية في السؤال التالي :

كيف يمكن النهوض بتعليم المرأة الريفية في إطار مفاهيم التنمية البشرية ؟

وللإجابة على ذلك السؤال يمكن تحديد مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تسهم في إيضاح الموضوع، والتعرف على مفرداته، ومن ثم الوصول إلى إجابة لمشكلة الدراسة الحالية، وتتحدد تلك الأسئلة فيما يلي :

١ ـ ما أثر تعليم المرأة على جهود التنمية البشرية في المجتمع ؟

٢ ـ ما المشكلات التي تعوق تعليم المرأة الريفية في مصر؟

٣ ـ ما الجهود المبذولة للنهوض تعليم المرأة الريفية عالمياً ومحلياً ؟

٤ ـ ما السبل التي يمكن أن تساعد في النهوض بتعليم المرأة الريفية ؟

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية إلي التعرف على واقع تعليم المرأة الريفية، والجهود المبذولة للنهوض بمستوى تعليمها على المستويين العالمي والمحلي، ومن ثم وضع تصور للنهوض بتعليم المرأة الريفية في إطار مفاهيم التنمية البشرية.

منهج الدراسة :

تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي للتعرف على واقع تعليم المرأة الريفية، ورصد المشكلات التي تعوق العملية التعليمية للفتيات الريفيات، تمهيداً لطرح تصور مقترح للنهوض بتعليم الفتيات الريفيات.

أدوات الدراسة :

استخدم في الدراسة استبانة قدمت لكل من المختصين والمتخصصين في المجال التربوي بصفة عامة، وفي مجال تعليم الفتيات بصفة خاصة، بهدف التعرف على آراء عينة من المجتمع في تصور مقترح لسبل النهوض بتعليم المرأة الريفية.

حدود الدراسة :

تتحدد الدراسة الحالية في مجال تعليم المرأة بمرحلة التعليم الأساسي، والتي تصل حتى سن الخامسة عشر تقريباً، والتي تقوم عليها وزارة التربية والتعليم، وبعض الجهود الأهلية سواء من الجمعيات والهيئات المحلية أوبدعم من المنظمات الدولية .

وتتحدد الحدود المكانية بالنسبة للدراسة الميدانية بمركز ناصر بمحافظة بني سويف، ومركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية، حيث تطبق أدوات الدراسة على مديري ونظار ووكلاء مدارس التعليم الأساسي.

عينة الدراسة :

تتحدد عينة الدراسة بكل من المتخصصين في المجال التربوي، وتم اختيارهم من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، والمختصين التنفيذين للسياسة التعليمية في المجتمع الريفي، من مديري ونظار ووكلاء والمدرسين الأوائل، وهي عينة جغرافية تمثل الريف المصري في الوجهين القبلي والبحري.

مصطلحات الدراسة :

المتخصصون : أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، والباحثون بالمراكز البحثية التربوية.

المختصون : العاملون بالتربية والتعليم من المديرين والوكلاء والنظار والمدرسين الأوائل بمدارس وزارة التربية والتعليم.

الدراسات السابقة :

دراسة مؤمن (١٩٨٣)(٩):

استهدفت الدراسة التعرف على اتجاهات تعليم وعمل الفتاة في الريف والحضر، والأسباب التي تقف وراء هذه الاتجاهات، سواء في الريف أو الحضر، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية،عن طريق دراسة أثر تعليم المرأة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتطور اتجاهات تعليم الإناث في مصر، ولذلك استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي الإحصائي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن تعليم المرأة يؤثر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووجود ارتباط بين تعليم الفتاة في مصر بأوضاع المجتمع وقيمه واتجاهاته الرسمية، وتوصلت الدراسة الميدانية إلى وجود اتجاه موجب لدى الفتيات نحو استكمال التعليم.

دراسة السعدني (١٩٨٦) (١٠):

استهدفت الدراسة التعرف على مدى اسهام تعليم المرأة في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع المصري، بما يتفق مع احتياجاته. وخلصت الدراسة إلى وجود فجوة نوعية واضحة بين كل من البنين والبنات في مراحل التعليم المختلفة لصالح البنين، وكذا تفاوت واضح بين كل من الريف والحضر لصالح الحضر.

دراسة العطار (١٩٨٩) (١١):

استهدفت الدراسة التعرف على مدى تحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي، من خلال مؤشرات القبول والاستيعاب بين كل من الريف والحضر، والبنين والبنات، وتطابق ذلك مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المصري. وخلصت الدراسة إلى استراتيجية تسهم في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص داخل المنظومة التربوية للمجتمع المصري، تعتمد على زيادة عدد المدارس، والتخلص من الفجوة النوعية بين البنين والبنات، وتحقيق التكامل بين الأنشطة التربوية المختلفة بما يسهم في رفع كفاءة المتخرجين من مدارس التعليم المصري.

دراسة عايدة إبراهيم (١٩٩٢) (١٢) :

استهدفت الدراسة التعرف على مدى الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الذكور والإناث في مراحل التعليم المختلفة، سواء العام أو الفني، وكذا القوى الاجتماعية والثقافية المؤثرة في تطبيق هذا المبدأ، ومن جهة أخرى دراسة مدى استفادة الفتاة من الفرص التعليمية المتاحة لها. ومن خلال دراسة مقارنة بين مصر وكل من

الأردن واليمن توصلت الدراسة إلى انخفاض معدل تعليم الفتيات في الدول الثلاث، وأن هناك قوى اجتماعية وثقافية تتمثل في العادات والتقاليد وبعض المفاهيم تعوق تطور تعليم الفتيات في الدول الثلاث.

دراسة فتحية أحمد (١٩٩٢) (١٣):

استهدفت الدراسة التعرف على انعكاس المستوى التعليمي للمرأة المصرية، سواء جامعي أو ثانوي أو تعليم أساسي، على الوعي بدورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي داخل مجتمعها. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين ارتفاع المستوى التعليمي، ومدى الوعي بالدور المنوط بالمرأة في المجتمع بجوانبه المختلفة، مع وضع تصور لكيفية تنمية وعي المرأة بتلك الأدوار من خلال مراحل التعلم المختلفة.

دراسة ناهد عبد الرازق (١٩٩٨) (١٤):

استهدفت الدراسة التعرف على واقع تعليم الفتاة في محافظة الجيزة، وإمكانية تطويره في ضوء مفاهيم التعليم للجميع. وتوصلت الدراسة إلى أهمية تطوير مدارس الفصل الواحد للفتيات لتضييق الفجوة النوعية بين الجنسين في التعليم، والعمل على ربط التعليم بالبيئة خاصة في مجال الأنشطة المدرسية، بما ينعكس إيجاباً على المجتمع.

دراسة ميسيون الفيومي (١٩٩٩) (١٥):

استهدفت الدراسة التعرف على قضية الأمية عند المرأة المصرية من حيث حجم المشكلة وانعكاساتها على المجتمع، والجهود المبذولة للقضاء عليها في ضوء الاحتياجات الفعلية لكل من المرأة والمجتمع، ومن ثم إعداد تصور لكيفية تطوير سياسة محو الأمية بما يفي بتلك الاحتياجات.

وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة العمل على إصلاح منظومة تعليم الفتيات في إطار خطة تنموية طموحة تلبي احتياجات كل من المرأة والمجتمع، إلى جانب التوسع في جهود محو الأمية وربطها بواقع المجتمع من خلال العمل على تنمية مهارات العمل المناسبة للمرأة، والتي تعينها على أداء دورها في المجتمع.

دراسة منى حسين (١٩٩٩) (١٦):

استهدفت الدراسة التعرف على واقع تعليم الفتيات في مصر والعوامل المؤثرة فيه سواء منها النابعة من داخل النظام التعليمي، أو من خلال الظروف البيئية أو المجتمعية المحيطة، ووضع بدائل للنهوض بتعليم الفتيات. وتوصلت الدراسة لضرورة التوسع في إنشاء مدارس الفصل الواحد، وزيادة عدد مدارس الفتيات المؤنثة بالكامل، مع محاولة ربط المدرسة بالبيئة بصورة واقعية، في ضوء علاقة تبادلية جادة فعالة، بما يفي باحتياجات كل من الفتاة والمجتمع.

التعليق على الدراسات السابقة :

تناولت الداسات السابقة أوضاع تعليم المرأة في المجتمع من خلال عدد من المداخل،

سواء المتعلق بتكافؤ الفرص التعليمية بين الجنسين، من خلال مؤشرات القبول والاستيعاب في الريف والحضر، في كل من التعليم العام والفني، أو المتعلقة بمدى إسهام تعلمي المرأة في تنمية المجتمع، أو دراسة اتجاهات تعليم وعمل الفتيات في كل من الريف والحضر، أو إمكانية تطوير تعليم الفتيات في ضوء مفاهيم التعليم للجميع، أو تأثير تعليم الفتيات على مستوي الوعي بالدور السياسي والاجتماعي للمرأة في المجتمع، وتوصلت هذه الدراسات إلى عدد من النتائج تتضمن ضرورة العمل على إصلاح منظومة تعليم الفتيات، والعمل على تضييق الفجوة النوعية بين الجنسين في مجال التعليم، وأن هناك اتجاه موجب لدى الفتيات نحو استكمال التعليم، وأن تعليم المرأة يؤثر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووجود ارتباط بين تعليم الفتاة في مصر وأوضاع المجتمع وقيمه واتجاهاته. وتباينت هذه الدراسات في مناهجها، ما بين المنهج التاريخي والوصفي، والوصفي الإحصائي، والدراسات المسحية.

وإزاء أهمية موضوع تعليم المرأة في المجتمع، وهو ما أيدته الدراسات السابقة، بدأت الدراسة الحالية من خلال تلك الدراسات ونتائجها، باتجاه دراسة تعليم الفتيات الريفيات في إطار مفاهيم التنمية البشرية، كمدخل يتفق والتوجهات الحديثة، باعتبار التنمية البشرية أحد الأساليب الجديدة للنهوض بالعنصر البشري، وبالتالي النهوض بالمجتمع كله.

الإطار النظري للدراسة

يعد التعليم أهم وأنسب السبل لتطوير المجتمع وتحديثه،وأقصر الطرق وأكثرها فعالية لتحقيق أهداف التنمية ورقي المجتمع، من خلال تنمية طاقات أبنائه وتحفيز قدراتهم،والعمل على توفير احتياجاتهم.وإلى جانب أهمية التعليم في إحداث التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع، يعتبر استثماراً يفوق عائده أي نوع من أنواع الاستثمار الأخرى، وله آثار إيجابية واضحة على كافة معدلات التنمية في المجتمع، لما للتعليم من دور فعال في دعم مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين أبناء المجتمع. وبالتالي"لم يعد التعليم رفاهية، وإنما أصبح عاملاً جوهرياً لتحقيق التنمية البشرية، وتوفير قدرة علمية حقيقية لأبناء المجتمع، وإتاحة المجال أمامهم لتحقيق مواطنة نشطة قائمة على المعرفة"(١٧) ويتحقق ذلك كله إذا ما خطط للتعليم بصورة جيدة، وتم تنفيذ برامجه بشكل يتوافق مع واقع المجتمع ويتناسب مع تطلعات أبنائه، في ضوء الخبرات العالمية الناجحة. وفي هذه الحالة يساعد التعليم على اتاحة المزيد من فرص العمل للفرد، ويسهم في زيادة انتاجية أبناء المجتمع، ويسهل اندماجهم وتفاعلهم مع مجتمعهم.

ويشكل التعليم مع التخلف والفقر علاقة عكسية، تسهم في تقليص حدتيهما ومواجهة آثارهما الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، من خلال إكساب أبناء المجتمع مجموعة من المعلومات والمعارف والعلوم المتنوعة، المهارات الاجتماعية اللازمة لمواجهة

احتياجاتهم، وتحقيق طموحاتهم، وتوفير نوعية حياة أفضل، في ظل بيئة صحية لمساعدتهم على التعايش والاندماج مع المجتمع، وتعد بيئة التعلم بأنماطها ونماذجها المختلفة ومراحلها المتتابعة، أفضل السبل لتحقيق كل ذلك وبالتالي تحقيق أهداف التنمية البشرية، "حيث يعتبر التعليم خبرة تدعيم وتقوية للحياة والعيش، لدوره الهام في مساندة فئات المجتمع على مواجهة الجهل، واكتساب المهارات، وتغيير الاتجاهات وتعديل القيم، وزيادة انتاجية الفرد، مما يزيد فرص الكسب والعيش له"(١٨).

كما للتعليم دور اجتماعي هام ينبغي الاهتمام به وتفعيله، ووضعه في أول اهتمامات المجتمع، باعتباره من أهم آليات التكوين الاجتماعي للشخصية الإنسانية، ولكونه العنصر الأكثر وضوحاً وتأثيراً على النشاط والحركة ومشاركة الفرد في المجالات السياسية والاجتماعية في مجتمعه، ولايمكن إغفال أثر التعليم والمتمثل في الحفاظ على صحة الإنسان ووقايته من الأمراض، في مراحل حياته المتتابعة، الأمر الذي يجعل من التعليم ضرورة ملحة ينبغي توفيرها لكافة أبناء المجتمع، بل ويصبح التعليم "حقاً لابد من توفيره لكل فرد في المجتمع، بما يساعدة في إنماء شخصيته، ويوفر له الثقة بالنفس والاحترام من أفراد المجتمع، ويسهم في إدراكه لحقوقه وواجباته في المجتمع"(١٩)، ويؤهله للحياة في مجتمعه بفعالية، تتيح له النجاح في حياته الخاصة، وتهيئ له سبل الإسهام في رقي مجتمعه وتحديثه من خلال تكامل وتكاتف طاقات ومجهودات أبناء المجتمع.

وقد "انتبه العالم خلال العقود الأخيرة إلى أهمية التعليم في تحقيق النهضة والتنمية الوطنية، وسارعت معظم الدول إلى تبني خططاً وبرامج طموحة لتطوير نظم التعليم بها على مختلف المستويات، ووجهت نسباً متزايدة من الناتج القومي بها نحو تحسين نوعية التعليم وزيادة طاقة المنظومة التعليمية على استيعاب أعداد أكبر من أبناء المجتمع"(٢٠) وصولاً إلى تحقيق الاستيعاب الكامل لهم.

وفي مصر- كأحد الدول النامية - تبنت الدولة تطوير التعليم واعتبرته أحد أهم قضايا الأمن القومي، خاصة في ظل مجتمع المعلوماتية، وبذلت في ذلك الكثير من الجهود المكثفة، واتاحت المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في دعم مسيرة التعليم، كما استعانت بدعم المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي،والوكالة الأمريكية للتنمية، والاتحاد الأوروبي، وهيئة المعونة الأمريكية،وغيرها في تطوير التعليم المصري وتحديثه ونشره في مختلف ربوع مصر، لتحقيق مبدأ التعليم للجميع خلال حقبة التسعينيات، ومع دخول الألفية الثالثة، والتحول نحو مجتمع المعرفة، تم تحديث ذلك المبدأ ليصبح التعليم للتميز والتميز للجميع، سعياً لتحقيق الجودة الشاملة في العملية التعليمية، وجاءت آخر هذه الجهود بإنجاز" المعايير القومية للتعليم المصري، والتي إعدت لتكون بمثابة مرجعية موضوعية لتقيم الأداء، وضبط الممارسات،وتوجيه المنظومة التعليمية باتجاه احتياجات وأهداف مجتمع المعرفة الذي نعيشه اليوم"(٢١).

كما دعمت الدولة ميزانية التعليم عدة مرات متتالية حتى وصلت نسبة الإنفاق على التعليم مقابل الناتج القومي الإجمالي إلى ٤,٨٪ خلال سنة ٢٠٠١، إلا أنها مازالت في حاجة إلى دعم أكثر من جانب الدولة، الأمر الذي توضحه المقارنة مع مجموعة من الدول المتنوعة والمتباينة في مستوياتها الاقتصادية والمعيشية، حيث نجد هذه النسبة تقدر بحوالي ٧,٧٪ بتونس، و٧٪ باليمن، و٧,٥٪ في السعودية و٧,٩٪ بجنوب أفريقيا، و٨,٣٪ بالسويد، و٧,٦٪ بإسرائيل، و٦,٨٪ بالأردن.(٢٢)، مما يفرض إعادة النظر في الميزانية المخصصة للتعليم لدعم مسيرة التنمية في مصر.

أهمية تعليم المرأة :

يعتبر تعليم المرأة تعليماً للأسرة كلها، بل للمجتمع ككل، ويزيد من وعيها بمتطلبات الحياة في مجتمعها، فالمرأة هي المسئولة عن تنشئة أبنائها من الأجيال القادمة، وعليها تقع مسؤلية رعاية أسرتها صحياً، وفي يدها حل لمشكلات المجتمع سواء المشكلة السكانية أو مشكلة الأمية، أو المشكلات الاقتصادية بترشيد الاستهلاك، والاستفادة من كل الطاقات المتاحة، دون هدر أو تبذير، وعلى المرأة يقع عبء إعداد أبنائها للمشاركة في قوة العمل بالمجتمع، إعداداً جسمياً وعقلياً واجتماعياً ووجدانياً وروحياً، قبل وأثناء وبعد أي عمليات إعداد أخرى تقوم بها المؤسسات التربوية بالمجتمع، على اختلاف أنماطها وأهدافها.

ومن هنا اهتمت الدول المختلفة بأمور تنمية المرأة باعتبارها حجر الزاوية في كافة العمليات التنموية للمجتمع. وخاصة في ظل "وجود معامل ارتباط واضح تماماً بين مستوى تعليم الإناث، والتحسن الكلي في صحة الإنسان"(٢٣)، وكما أشارت نتائج الدراسات التي أجريت في العديد من بلدان العالم إلى "وجود ارتباط إحصائي قوي بين تعليم الأم ووفيات الأطفال في البلدان النامية، وأن كل سنة في تعليم المرأة تسهم في خفض نسبة وفيات الأطفال، بمعنى أن خطر الوفاة بالنسبة للأطفال يتناقص في حالة زيادة سنوات تعليم الأم"(٢٤). وفي مصر وجدت "علاقة ارتباط طردية بين معدل أمية الإناث، ومعدل وفيات الأطفال الرضع، وهي علاقة منطقية(٢٥)، وبالطبع ذلك كله يتم بإرادة الله سبحانه وتعالى أولاً، ولكن الله سبحانه وتعالى أمرنا أن نعمل ونسعى، والعناية بالمرأة ورعايتها من الأوامر التي أمرنا بها المولى عز وجل، ومن الوصايا التي أوصانا بها الرسول عليه الصلاة والسلام.

كما تشير المؤشرات العالمية الراهنة إلى ضرورة الاهتمام بدور المرأة في المجتمع، لما تمتلكه من قدرات لاتختلف عن الرجل سوى في النواحي البيولوجية، إلى جانب أن "تربية وتعليم المرأة في حد ذاته يعتبر قيمة حضارية وإنسانية، لنفسها ولمجتمعها، وبقدر حصول المرأة على المعرفة، واستفادتها من فرص التعليم في مراحله المتعددة، بقدر ما يكون إسهامها في الخطط والبرامج التنموية"(٢٦).

يعكس لنا ذلك أهمية العناية بالمرأة وتنمية قدراتها المختلفة للمساهمة في النهوض

بإسرتها ومن ثم بمجتمعها، ومشاركتها في برامج التنمية لمجتمعها الصغير المتمثل في إسرتها الصغيرة، والكبير ممثلاً في مجتمعها، كأحد القوى الفاعلة والمؤثرة في عمليات تنمية المجتمع ككل، مما يستدعي الاهتمام بتعليم المرأة لما لذلك من نصيب كبير في "توفير المناخ المناسب لها للمساهمة في تنمية المجتمع، كعامل أساسي في تحديد فرص العمل بالنسبة للمرأة، وتحديد مدى مشاركتها في قوة العمل"(٢٧). من خلال توظيف جهودها للمساهمة في دعم التنمية باعتبارها جزءاً مؤثراً من القوى والموارد البشرية للمجتمع، فالتعليم يعد "من أهم وسائل تمكين المرأة، بإكسابها ما يلزم من معارف ومهارات،وثقة بالنفس للمشاركة علي نحو كامل في عملية التنمية"(٢٨)، وتجاهلها يعرض المجتمع للتخلف والانحلال، ويفقده جانباً كبيراً من طاقاته وإمكاناته البشرية.

كما يتأكد لنا أن تعليم المرأة هو الطريق نحو تأكيد مكانتها، وتدعيم مهمتها، وإبراز لفعالية دورها في ألاسرة والمجتمع من خلال مشاركتها في الإنتاج، ومساهمتها في شئون التنمية، حيث "لايستطيع أحد أن يجادل في أهمية دورها في المجتمع، فالمرأة التي تدرك حقيقة دورها، وتلتزم بواجباتها، وتحرص على ممارسة حقوقها، إنما تؤثر في حركة الحياة في وطنها تأثيراً بالغاً، يدفع به إلى مزيد من التقدم والرقي ، وملاحقة الركب الحضاري على مستوى العالم أجمع"(٢٩)، الأمر الذي يفرض محاولة التغلب على الصعاب التي تواجه مسيرة النهوض بالمرأة المصرية، وأهمها الأمية، وانعدام المساواة مع الرجال في الحقوق والواجبات، الناتجين عن فكر متراكم منذ سنوات بعيدة، وبالتالي ينبغي أن يشمل الاهتمام بتعليم المرأة كافة المراحل، من التنشئة الأسرية، إلى التربية المدرسية، إلى التعلم المستمر خلال مراحل الحياة المختلفة.

ومن هنا استحوذت رعاية المرأة وتعليمها والنهوض بمستواها اهتمام المجتمعات المعاصرة، إيماناً بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه في تنمية ذاتها و مجتمعها، واقتناعاً بأن تحقيق التنمية رهن بتحسين أحوال المرأة من جميع النواحي من خلال الأدوار المتعددة التي تمثلها المرأة في المجتمع، والتي تتفاوت فيها مسئولياتها،فهي في جانب أم وزوجة ومربية،وفي جانب آخر عاملة ضمن القوى القادرة على الإنتاج، ممثلة نصف رأس المال البشري بالمجتمع، تتولى أدواراً وظيفية في مجتمعها وفقاً لمستواها التعليمي،وقدراتها وخبراتها، وتؤدي دورها في التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي، خاصة في الدول النامية، والدول ذات الموارد الطبيعية المحدودة، التي تتعرض لتغيرات سريعة متلاحقة، خاصة في المسائل الحضارية والتكنولوجية.

واقع المرأة الريفية في مصر :

تستحوذ المرأة على دور حيوي وهام في النهوض بمجتمعها، وتنمية بيئتها المحيطة بها، ومن هنا فالعلاقة طردية بين وعي المرأة ومستوى إدراكها لمسئولياتها من ناحية ، والمحافظة على البيئة والنهوض بمجتمعها الريفي من ناحية أخرى(٣٠). وفي مصر يمثل المجتمع الريفي نسبة عالية من سكان مصر، تصل إلى ٦٨٪ من مجموع السكان،

يعمل منهم في الزراعة ٣٣٪ من إجمالي القوى العاملة المصرية" (٣١) وهم يشكلون العمود الفقري للمجتمع المصري كله، وأساس النهضة المصرية القديمة والحديثة، حيث قاموا ببناء الأهرام قديماً، وبسواعدهم حفروا قناة السويس حديثاً، ثم اقتحموها في ملحمة عبور ٧٣. الأمر الذي يجعل من سكان الريف المصري دعماً قوياً لجهود التنمية الشاملة للمجتمع ككل، إذا ما توافرت لهم سبل التعليم والتدريب، ويمكن أن يشكلوا في مجملهم ركيزة الموارد البشرية للمجتمع، خاصة مع الاستفادة من الواقع الاجتماعي للأسرة الريفية وتقاليدها وقيمها، حيث "ماتزال المشاركة فاعلة من جميع أفراد الأسرة في توفير آليات البقاء، ودعم الاقتصاد المعيشي للأسرة" (٣٢). والاهتمام بهم ورعايتهم يتيح فرص النهوض بالقرية، وبالتالي يدعم جهود النهوض بالمجتمع كله.

وتمثل المرأة أحد ركائز المجتمع الريفي، بل وأهمها على الإطلاق، كأحد مكونات رأس المال البشري للمجتمع، حيث تمثل ٥٠٪ من عدد سكان الريف، الأمر الذي يؤكد أهمية الدور الذي يتوقع منها في النهوض بمجتمعها، ومن ثم فالاهتمام بها يكون له مردود على نفسها بالدرجة الأولى، بما يحقق لها ذاتها إنسانيتها، ومن ثم على أسرتها ثم مجتمعها الريفي كله، الأمر الذي يؤدي إلى تفعيل دور المرأة الريفية في إثراء الموارد البشرية للمجتمع الريفي - في حالة الاهتمام بتعليمها وتدريبها .

وتشير البيانات إلى أن "زيادة معدل القراءة والكتابة في مصر سوف يسهم في خفض معدلات النمو السكاني" (٣٣)، وبالتالي فإن تعليم المرأة سوف يسهم في السيطرة على أهم المشكلات القومية، والمتمثلة في الزيادة السكانية المضطردة، وتشكل عبأ على خطط التنمية، خاصة في المناطق الريفية، حيث "في يد المرأة الريفية مفتاح التنمية الحقيقية للريف المصري، ألا وهو قرار الإنجاب"(٣٤)، وهي مشكلة قومية تعمل الحكومة جاهدة على مواجهتها، حيث الزيادة الكبيرة في أعداد السكان بصورة تستنزف كل المحاولات الهادفة لدفع عملية التنمية المحلية للأمام، "خاصة في ضوء وجودعلاقة ترابط قوية بين التعليم والتغيرات الديموجرافية والاجتماعية، متمثلة في العلاقة الطردية بين التعليم وسن زواج الفتيات، وبالتالي معدل الخصوبة، والانشطة الاجتماعية للمرأة (٣٥). ومن هنا "أصبح الاهتمام بالمرأة الريفية في بؤرة الاهتمام العالمي والمحلي، حيث العجز الفكري الذي تعاني منه، خاصة في مواجهة المشكلات المركبة، والتي تؤدي إلى تردي الخصائص الاجتماعية للمرأة الريفية" (٣٦).

وإزاء أهمية موضوع الاهتمام بالمرأة، فقد أبرمت الأمم المتحدة اتفاقية دولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في ١٩ ديسمبر ١٩٧٩، ونفذت في ٣ سبتمبر ١٩٨١، وصدقت مصر عليها بموجب القرار الجمهوري ٤٣٤ لسنة ١٩٨١، وتنص المادة الرابعة عشر منها على "التزام الدول الأطراف بأن تضع في اعتبارها المشكلات الخاصة التي تواجه المرأة الريفية، والأدوار الهامة التي تؤديها في تأمين أسباب البقاء اقتصادياً لأسرتها، وأن تكفل للمرأة المساواة مع الرجل في حق التدريب

والتعليم وغيرها من المجالات" (٣٧).

وبرغم ذلك فإن الأمر مازال في حاجة إلى رعاية أكبر في المناطق الريفية، باعتبار المرأة أحد أهم عناصر الإنتاج بالمجتمع، خاصة في ظل "تحملها مسئولية ٤١٪ من الإنتاج الزراعي إضافة إلى الأعمال المنزلية الأخرى"(٣٨) مثل قيامها بمسئوليات العمل بجوار الزوج في فلاحة الأرض، ومسئولياتها كزوجة وكأم، حيث مازال دورها محدوداً فيما يخص رفع مستوى الحياة الأسرية، ويرجع ذلك لنظرة المجتمع لها واعتباره دوراً ثانوياً. وتشير "الأدلة التاريخية على مر العصور، إلى أن المرأة ظلت لآلاف السنين تدور أنشطتها في نطاق محدود، لارتباطها بالمنزل، والقيام ببعض الأعمال الزراعية، الأمر الذي أدى إلى تدني مكانتها بالنسبة للرجل، وفرضت عليها التبعية" (٣٩).

وإذا كانت التنمية البشرية تعتمد على الاستثمار في مجالات التعليم والتدريب والصحة والرعاية الاجتماعية، بالمساواة بين الريف والحضر، ففي مجتمعنا المصري تكون الحاجة أكبر لدعم برامج التنمية الريفية لمحاولة اللحاق بالحضر في ركب المدنية والتقدم، لما يعانيه المجتمع الريفي من نواحي قصور متعددة تنعكس على حالة الأفراد فيه. وتشير الإحصائيات إلى أن "حوالي ٦٠٪ من النساء العاملات في الزراعة يعملن بدون أجر باعتبار أن ذلك جزء من المهام الأسرية. في ظل ارتفاع نسبة الأمية بينهن إلى ٧٩٪ من العدد الإجمالي للنساء العاملات في قطاع الزراعة"(٤٠). و"نظراً لوجود هذا التفاوت الكبير بين الريف والحضر، في ظروف تتطلب مساهمة كبيرة من القطاع الريفي في زيادة الإنتاج، كركن أساسي لعملية التنمية، فقد أزداد الاهتمام حديثاً بالتنمية الريفية المتكاملة كاستراتيجية للتنمية، تحقق الانتعاش الريفي، وتكون القاعدة العريضة للتنمية على المستوى القومي"(٤١).

وقد أجريت بعض المحاولات والتجارب في بعض محافظات مصر في اتجاه تعليم المرأة الريفية ومحو أميتها، ومن هذه التجارب (٤٢):

- إدخال التدريب المهني ضمن برنامج محو الأمية، حيث تلقت النساء الريفيات تدريبات على الإصلاحات المنزلية البسيطة، والتدريب على الصناعات المترتبة على الخامات البيئية، وإقامة معارض لتسويق المنتجات.
- الربط بين الانضمام لفصول محو الأمية، والتفوق الدراسي فيها، والحصول على قروض مالية جماعية، وتكون مسئولية السداد على المجموعة، بحيث يكون ذلك دافعاً للتنافس في التعليم والإنتاج.
- تطبيق فكرة التعلم الذاتي المستحدث أو التعليم عن بعد.
- الاستعانة بالجانب الديني، من خلال جهود الدعاة وأئمة المساجد ورجال الدين بدعوة الرجال للسماح لزوجاتهم وبناتهم بمحو أميتهن.
- الاستعانة بجهود كبار السن المتفرغين، والشباب المتحمسين في محو الأمية.
- تجربة "الوفاء بالدين" وتقوم على وضع شرط حصول المتعلمين على شهادة إتمام

الدراسة الجامعية، متمثلا في محو أمية عدد من الأشخاص.

المشكلات التي تواجه تعليم المرأة الريفية في مصر:

يشير الواقع إلى وجود العديد من التحديات التي تواجه مجتمعنا المصري، بصفة عامة، وتواجه المرأة المصرية بصفة خاصة، والتي تتطلب مواجهتها بكل طاقات المجتمع مكتملة، ومن هذه التحديات مشكلة الانفجار السكاني، والذي يعتبر المعوق الرئيسي لكافة الجهود التنموية بالمجتمع، حيث إسهام المرأة مطلوب في هذا المجال، وكذا تردي بالأوضاع بالقرية المصرية، مما يتطلب النهوض بدور المرأة الريفية لدورها المحوري في التنمية، وباعتبارها دعامة أساسية للأسرة المصرية في الريف.

وتعتبر المرأة الريفية من أكثر شرائح المجتمع من حيث الحرمان من التعليم، وذلك بسبب العديد من العادات والظروف الاجتماعية، حيث يعتبر الدور الأمثل للفتاة هو إعدادها لدورها الأسري والإنجابي، لما يتسم الريف من محدودية الدخل، ومن ثم يعتبر العائد الاستثماري من تعليم الطفل الذكر ذو أولوية عالية بوصفه رب الأسرة المستقبلي، الأمر الذي يجعل شريحة النساء الريفيات في حاجة إلى التنوير التعليمي والتثقيف الاجتماعي، مما يستلزم تذليل العقبات التي تحول دون تعليمهن.

"وبتأثر المستوى المعيشي المتدني للأفراد في الريف بإنتاجيتهم المنخفضة، وهبوط مستوى مهاراتهم، وتدهور مستواهم الثقافي، بسبب انخفاض مستوى الوعي سواء التعليمي أو الديني، أو الصحي بين الأفراد، بما في ذلك إسهاماتهم في تطوير مجتمعاتهم، مما يفرض الاهتمام ببرامج تنميتهم وصقل مهاراتهم"(٤٣)، حيث يعاني المجتمع الريفي من بعض المشكلات من بينها أرتفاع نسبة الأمية، وعدم اهتمام الأسرة الريفية بتعليم الأبناء، بل والاتجاه لسحبهم من المراحل التعليمية المختلفة سواء للمعاونة في زيادة دخل الأسرة، والنظرة السطحية لبعض الأمور، ورفض الأسلوب العلمي في مواجهة المشكلات التي تعترض حياتهم، واللجوء إلى التفكير غير العقلاني بعيداً عن المنهج العلمي، وانخفاض المستوى التعليمي خاصة بين النساء، الأمر الذي ينعكس على فعاليتها في أدائها لدورها الأسري والمجتمعي.

ويمكن تحديد المعوقات التي تواجه المرأة الريفية وتحد من أدائها لدورها في تنمية مجتمعها، وذلك علي النحو التالي:

١- انتشار الأمية :وتعد من أهم هذه المشكلات حيث مازالت نسبة عالية بين الريفيات، ولايتاح لهم التعليم واكتساب المهارات المعرفية والوظيفة اللازمة للاندماج بفعالية في المجتمع، مما يعوقهم عن التكيف مع واقعهم الذي يعيشونه. حيث"تعتبر مشكلة الأمية هي المسئولة عن العديد من المشكلات التي تواجه المرأة بصفة عامة، والريفية بصفة خاصة، حيث لاتعي المرأة حقوقها الشرعية فتقع فريسة الاستغلال، وتتعرض لبعض المشاكل الصحية، ومشاكل تنشئة الأطفال" (٤٤).

٢- مشكلة الفقر : من العوامل التي أثرت على تعليم الإناث سلباً، احتياج الأسر

الفقيرة لعمل أبنائها في سن مبكرة، وكذا عدم إحساس الآباء بخطورة عدم تعليم الأبناء، خاصة النساء، مما يدفعهم لمنعهم من التعليم (٤٥).

٣- ضعف المركز الاجتماعي للمرأة عن الرجل: وهو أمر يسود المجتمع نتيجة العادات والتقاليد والأفكار القديمة المتأثرة ببعض الخرافات، والتي وضعت المرأة في مرتبة متدنية اجتماعيا في مجتمعها، يحدد دورها على الجانب البيولوجي كزوجة وكأم، وعليها أن تؤديه من خلال فكر الرجال في المجتمع. "وغالباً ما ينظر للمرأة في الريف على أنها تفتقد إلى العقلية العملية، وتتسم بضيق الأفق، واللجوء إلى الغيبيات،وافتقادها المهوية المستقلة الناشئة عن أساليب التنشئة الاجتماعية"(٤٦).

٤- المشكلات الصحية : حيث تعاني النساء من عدم قدرتهن على الوصول للاستفادة القصوى من الخدمات الصحية، خاصة في الريف،وقد يرجع ذلك إلى نقص الوعي، علاوة على الأمية المرتفعة بين النساء في الريف، وتباعد الوحدات الصحية المتخصصة، ومازالت صحة المرأة في حاجة إلى كثير من الجهود والاهتمام، والارتفاع بعدد الأطباء والممرضات، والوحدات الصحية طبقاً لأعداد السكان، وتوزيعهم الجغرافي على المساحة المأهولة، خاصة المناطق الريفية التي مازالت تعاني من قصور هذه الخدمات، وتحتاج إلى كثير من الدعم (٤٧).

وتؤكد الدولة دائماً على محو الأمية بين الذكور والإناث، من خلال المشاريع القومية، وتساندها في ذلك الجمعيات الأهلية من خلال جهودها في هذا المجال، والتي تربط بين محو الأمية الأبجدية، وطبيعة الأعمال الإنتاجية في البيئة المحيطة. (٤٨). وبناء على ذلك أقر المؤتمر الأول للتنمية الريفية سنة ١٩٩٤ البدء في تنفيذ البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة (شروق) والذي يستند على مبدأ المشاركة الشعبية، ويتضمن الهدف الاستراتيجي للبرنامج جانبين : التقدم السريع في نوعية الحياة الريفية، والارتقاء المتواصل بمستوى مشاركة المواطنين في عمليات التنمية. كما بدأ مشروع آخر من جانب جهاز بناء وتنمية القرية المصرية التابع لوزارة التنمية المحلية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية سنة ٢٠٠١ للإسهام مع برنامج شروق في تنمية القرية المصرية (٤٩).

غير أن هناك مشكلات تجعل واقع التعليم لايتمشى مع ما هو معلن من مبادئ، فبالرغم من تزايد أعداد البنات الملتحقات بالمراحل التعليمية المختلفة، إلا أن أعدادهن لازالت أقل من أعداد الملتحقين من الذكور، إضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية بينهن، ولايعني ذلك أن تكافؤ الفرص التعليمية بين الجنسين قد تحقق، إضافة إلى أن التوسع في تعليم الإناث جاء كمياً فقط، ولم يصاحبه تغير كيفي في المحتوى التعليمي.(٥٠).

فمازالت نسبة عدد الطالبات أقل من الطلبة في مراحل التعليم المختلفة على مستوى الجمهورية، وفقاً لإحصاءات ٢٠٠٢/٢٠٠٣، حيث بلغت نسبة أعداد الطالبات مقارنة بأعداد الطلبة في المرحلة الابتدائية ٨٨,٩٠٪، والإعدادية ٣٠,٩٠٪، وفي مرحلة

التعليم الثانوي العام ٩٣٪، بينما في التعليم الثانوي الفني (صناعي وزراعي وتجاري) ٥١,٢٪[٥١]، برغم ارتفاع معدل القرآءة والكتابة إلى ٤٨,٨٪[٥٢]، مع زيادة نسبة قيد الإناث مقابل الذكور في مراحل التعليم قبل الجامعي إلى ٩١,٦٪ خلال العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣[٥٣]، وفي نفس الوقت بلغت نسبة الإناث في دبلوم الدراسات العليا ٧٠٪، والماجستير ٦٥٪، والدكتوراه ٥٠٪.[٥٤]، إلا أن معدل بطالة الإناث يصل إلى ١٩,٨٪ من إجمالي عدد النساء في سن العمل، في الوقت الذي يبلغ إجمالي معدل البطالة ٩٪للجنسين معا[٥٥].

ومازالت مشكلة الاستيعاب والتسرب تؤرق المسئولين عن المجتمع، فإذا أضفنا أعداد الفتيات اللاتي لايجدن فرصة تعليمية، إلى المتسربات، نجد نسبهن تعبر عن واقع لايتفق مع طموحات مجتمع يسعى للتخلص من مشكلاته يتطلع للتقدم والرقي.

معوقات تعليم المرأة في مصر:

من خلال العرض السابق لواقع تعليم المرأة الريفية في مصر، إلى جانب تحليل ما توصلت إليه الدراسات السابقة، والإطلاع على التقارير المتعلقة بتعليم المرأة في مصر، يمكن تحديد الأسباب والمعوقات، الكامنة وراء المشكلات التي تواجه تعليم المرأة في مصر، وذلك من خلال ثلاثة محاور على النحو التالي :

أولا : أسباب ترجع إلى واقع العملية التعليمية في الريف :

* انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية بصورة شبه إلزامية للطلاب.
* القصور في تواجد الخدمة التعليمية في بعض المناطق الريفية .
* صعوبة الوصول إلى بعض المناطق الريفية بالنسبة للطلاب أو المعلمين .
* تدني درجة اتساق أهداف المؤسسة التربوية مع واقع المجتمع .
* قصور ملاءمة مناهج الدراسة للبيئات المحلية .
* انخفاض ملاءمة مناهج الدراسة لمستوى الفتيات الريفيات .
* ضعف تناسب المناهج التعليمية مع الواقع الاجتماعي للفتيات .
* الدراسة بالفترة المسائية تسبب المشاكل للفتيات خاصة في العودة للمنزل .
* سوء توزيع الخدمات التعليمية على المناطق الريفية مقارنة بالحضر.
* تدني الامكانات والتجهيزات المدرسية، خاصة في المناطق الريفية .
* قصور برامج صيانة المباني المدرسية بما لايشجع على الاستمرار في الدراسة.
* ضعف تشجيع المعلمين للفتيات بالمدارس .
* نقص الوعي التربوي للمعلمين في مجال تعليم الفتيات الريفيات .
* ضعف برامج الرعاية الصحية للفتيات بالمدارس .

ثانيا : أسباب اجتماعية :

* رفض التحاق الفتيات بالمدارس المشتركة .
* التفكك الأسري (طلاق أو تعدد زوجات)

* زيادة عدد أفراد الأسرة تحت تقاليد وأوهام بالية .
* الاتجاه لتمييز الأولاد على البنات .
* انتشار الأمية داخل الأسرة وبالتالي الجهل بقيمة التعليم .
* الاتجاه لزواج البنات مبكراً
* الاتجاه للاستفادة من الفتيات في أعمال المنزل .
* التقاليد الخاطئة في مجال تعليم الفتيات (كسر شوكتهن) .

ثالثا : أسباب اقتصادية :

* تراجع قيمة العائد المادي للتعليم مقابل المهن الحرة .
* عدم وجود أعداد مناسبة من الوظائف بعد اتمام التعليم في المناطق الريفية .
* العائد المادي السريع للعمل الحر مقابل العائد الآجل للتعليم .
* انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة في المناطق الريفية .
* انخفاض القدرة على تحمل النفقات المتزايدة للتعليم .
* الحاجة للعائد من عمل الفتيات لزيادة دخل الأسرة .
* تقلص فرص العمل بعد الانتهاء من التعليم .
* ندرة توافر وسائل المواصلات المناسبة الآمنة.
* ضعف الصحة العامة للفتيات بما لايمكنهم من مواصلة الدراسة .

وتشير هذه المشكلات إلى ضرورة الاهتمام بتنمية القرية المصرية، والنهوض بمستواها في كافة المجالات، حيث أصبح "تطوير القرية المصرية مطلباً حضارياً تربوياً لكي يتواكب النظام التعليمي مع متطلبات عمليات تنمية القرية، انطلاقاً من أن جذور عمليات التنمية تبدأ من جودة النظام التعليمي، خاصة في القرية المصرية"(٥٦). الأمر الذي يجعل النهوض بالمرأة الريفية شرط أساسي من شروط التنمية المتواصلة والمستدامة،كما أنها شرط أساسي لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وبدون الاهتمام بالمرأة الريفية، ورعايتها وتعليمها، يصعب تحقيق مستويات عالية من التنمية البشرية، أو تحقيق مزيد من النجاح لبرامج النهوض بالمجتمع ككل، ولايمكن عزل انخفاض الوضع التعليمي للمرأة عن الظروف المعيشية التي تقيد حركتها، حيث يعد التعليم أفضل السبل التي يمكن من خلاله الحصول على المعرفة والدراية وأساليب الحياة، أي الثقة بالنفس.

الاهتمام العالمي بتعليم المرأة :

شهد العالم منتصف العقد الأخير من القرن العشرين، ارتفاعاً ملحوظاً في مستوى التعليم وجهود محو الأمية، ولكن برغم التقدم الحادث في السنوات الأخيرة في مجال تعليم النساء، الجهود المبذولة للاهتمام به، وتنامي جهود محو الأمية، وخاصة في مجال السعي لتقليص الفجوة بين الذكور والإناث في مجال التعليم؛ فإن الفروق ماتزال حادة بين النساء والرجال في هذا المجال"(٥٧). حيث "يبلغ عدد النساء البالغات

الأميات يقدر بحوالي ٥٤٤مليوناً من أصل ٨٥٤مليوناً من الجنسين، وأن حوالي ٦٠مليون طفلة لاتوجد لهن فرصاً تعليمية"(٥٨).وهذه النسبة على مستوى العالم، الأمر الذي يجعل الوضع أسوأ في المجتمعات النامية والمناطق الريفية والبعيدة عن التحضر، وهو ما تشير إليه تقارير التنمية البشرية على مستوى العالم.

وتشير مؤشرات تقارير التنمية البشرية على المستوى العالمي إلى أن التعليم كأحد جوانب التنمية البشرية، لم تتحقق فيه المساوة بين الجنسين، حيث مازالت المرأة تكسب حوالي ٧٥٪ مما يكسبه الرجل، وتتفاوت النسبة بين بلدان العالم المختلفة، المتقدمة منها والنامية. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الإنفاق على التعليم في بلدان كثيرة منحاز للأغنياء(٥٩). وقد طالبت العديد من الهيئات الدولية خلال الندوات والمؤتمرات بضرورة دعم دور المرأة في المجتمع ورعايتها وحسن إعدادها ومن بين هذه الجهود :

- مؤتمر منظمة العمل الدولية ١٩٧٥، الذي يعتبر علامة مميزة في مجال الاهتمام بالمرأة، كأول تجمع دولي يهتم بوضع المرأة على قمة الأولويات الدولية، من خلال ثلاثة مكونات أساسية، هي المساواة والتنمية والسلام، كما تولى مناقشة قضية تكافؤ الفرص وأسلوب معاملة المرأة العاملة.(٦٠)
- اتفاقية الأمم المتحدة سنة ١٩٧٩: والتي أقرت ضرورة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي أبرمتها الأمم المتحدة سنة ١٩٧٩، وأكدت خلالها على حتمية المساواة في فرص التعليم للبنين والبنات، والتكافؤ بين كل من المناطق الحضرية والريفية في توزيع الخدمات التعليمية.(٦١).
- مؤتمر جومتيان ١٩٩٠ والذي أكد على إزالة الفوارق التعليمية بين الجنسين(٦٢).
- الاجتماع الوزاري الأول للدول التسع الأكثر عدد في السكان،والذي عقد في نيودلهي سنة ١٩٩٣، والذي أقر أن النهوض بتعليم المرأة نجاح لعمليات التنمية الاجتماعية، من خلال الارتقاء بمستوى المرأة، وتمكينها من أخذ مكان مناسب لها في المجتمع(٦٣).
- المؤتمر الدولي للسكان والتنمية،القاهرة ١٩٩٤، وأوصى بإزالة الحواجز القائمة التي تقف أمام المرأة في أماكن العمل،وكذا توفير الفرص أمامها للمشاركة في رسم السياسات وتنفيذها ،وأخذ مكانة مناسبة في المجتمع(٦٤).
- مؤتمر بكين ١٩٩٥، والذي عقد بمشاركة ١٨٩ دولة، نوقشت خلالة القضايا والويات التي تؤكد على ضرورة تحسين حياة المرأة في العالم، وقد أكد على أهمية الاهتمام بتعليم المرأة، وتوفير السبل الميسرة لمواجهة المشكلات التي تعوق تعليم الإناث، من أجل رفع مستوى المرأة لنفسها ولمجتمعها(٦٥).
- توصيات الاجتماع الوزاري الثاني للدول التسع الأكثر إزدحاماً بالسكان، المنبثق عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (بكين ١٩٩٥) والتي أكدت على إدراج تعليم النساء والفتيات ضمن الأولويات التي تحتاج اهتماماً خاصاً لتوفير التعليم للفتيات

والنساء، انطلاقاً من أهمية دور المرأة في عمليات تنمية المجتمع.

- تقرير اللجنة الدولية لليونسكو" التعلم ذلك الكنز الكامن " والذي أوصى بضمان المساوة في حصول النساء على التعليم، وأن يتم محو أمية الإناث، وأن يحسن توافر فرص التدريب المهني والتعليم العملي والتكنولوجي، والتعليم المستمر للنساء، وذلك بهدف المساعدة على عبور الفجوة الفاصلة بينهن وبين الرجال، مما يتيح لهن فرص العمل، ويزيد من تأثيرهن وقوتهن المستقلة والمعطلة في مجالات العمل المختلفة، خلافاً لأن ذلك واجب أخلاقي تجاه المرأة"(٦٦).

- مؤتمر نيويورك، بعنوان المرأة عام ٢٠٠٠، وتناول قضايا النوع والمساواة والتنمية والسلام، في القرن الحادي والعشرين. وعلى الرغم من وجود خلافات ثقافية ودينية عديدة بين الدول المشاركة، إلا أن الجميع اتفقوا على ضرورة الاهتمام بقضايا المرأة، ومنها قضية الآثار النسبية للعولمة على المرأة، وخاصة في الدول النامية.(٦٧).

وفي هذا المجال أقرت عدة دول عربية برامج للقضاء على الأمية،ومعالجة تسرب الفتيات من التعليم عن طريق إنشاء فصول محو الأمية، ومدارس الفصل الواحد،وتشجيع الفتيات على الالتحاق بهذه المدارس عن طريق ربطها بتعليم الحرف والصناعات الصغيرة اعتماداً على الموارد الطبيعية لكل بيئة"(٦٨) .

جهود النهوض بتعليم المرأة المصرية :

تولي الحكومة في مصر اهتماماً متزايداً بالمرأة وتفعيل دورها في المجتمع، وتضع الخطط والبرامج التي تدعم أدوارها في مسيرة التنمية، انطلاقاً من "مبدأ المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل، ووجود مساواة في فرص الاختيار أمام الرجل والمرأة، واعتبار المرأة عنصراً فاعلاً في التغيير ينبغي الاستفادة منه"(٦٩).

وفي ضوء ذلك فتحت أبواب التعليم للمرأة في إطار من المساواة مع الرجل في كافة التخصصات، وأعطت وزارة التربية والتعليم اهتماماً خاصاً لهن ، "وبالفعل ساهمت المرأة المصرية بدور فعال في التنمية البشرية من خلال مؤسسات العمل الاجتماعي، وذلك في المجتمعات المحلية، أو على المستوى القومي عن طريق مشروعات محو الأمية، والتوعية بتنظيم الأسرة، ومشروعات الأسر المنتجة، والتوعية الصحية، وغيرها من المجالات المحلية"(٧٠).

بناء على توجيهات السيد رئيس الجمهورية والسيدة حرمه، فقد شهدت السنوات العشرون الماضية اهتماماً ملحوظاً من قبل الدولة لتفعيل دور المرأة في التنمية الشاملة، وتم إنشاء الجنة القومية للمرأة في عام ١٩٩٣، ثم أنشئ المجلس القومي للمرأة في فبراير عام ٢٠٠٠ وهو يتبع رئيس الجمهورية مباشرة وله شخصية اعتبارية بهدف التخطيط وتنفيذ برامج النهوض بالمرأة المصرية في كافة المجالات من خلال العديد من اللجان المتخصصة، أولها لجنة التعليم والتدريب والبحث العلمي.

كما تبنت السيدة قرينة رئيس الجمهورية قضية المرأة، خاصة الريفية ، والاهتمام

ببرامج تعليمها ورعايتها، وتبلور ذلك من خلال المؤتمرات القومية، حيث ناقش المؤتمر القومي الثاني للمرأة المصرية (٢١-٢٢ إبريل ١٩٩٦) سياسات استمرار الإناث في التعليم ومنها الارتفاع بعناصر الجودة في العملية التعليمية، والارتفاع بمستويات إعداد وتدريب المعلم وتوفير المواد القرائية للمتعلمات حديثاً(٧١). كما وضع المؤتمر القومي الثالث للمرأة المصرية (١٤-١٦ مارس ١٩٩٨) محور "محو الأمية وتعليم المرأة الريفية" على رأس المحاور الهامة له(٧٢). وقام المجلس القومي للطفولة في يناير ٢٠٠١ بإعلان مبادرة تعليم الفتيات، مشاركة مع الجهات المعنية، بهدف التخلص من الفجوة النوعية، وصولاً للمساواة بين الجنسين في التعليم بحلول عام ٢٠٠٥(٧٣).

وقد أوصى المؤتمر القومي للمجلس القومي للمرأة "المرأة المصرية والخطة القومية ٢٠٠٢-٢٠٠٧" بالعديد من التوصيات نذكر من أهمها (٧٤):

- وضع خطة واضحة ومحددة لمحو أمية الإناث خلال خمس سنوات، وتوفير الموارد المالية اللازمة لها.
- إزالة الفجوة النوعية في التعليم الأساسي في جميع المحافظات، وتضييق الفجوة النوعية في مراحل التعليم الأخرى في المدى الزمني المحدد للخطة.
- إعادة النظر في برامج التعليم الفني لتشمل برامج للفتيات بما يلائم احتياجات المجتمعات المحلية، خاصة في المناطق الريفية.
- تعزيز الحق في التعليم والتدريب على مدى العمر للبنات والنساء.
- تحسين نوعية التعليم والعمل للحد من ظاهرة تسرب البنات بمراحل التعليم المختلفة.

جهود وزارة التربية والتعليم للنهوض بتعليم المرأة الريفية:

تضمنت الأهداف القومية في مسيرة تطوير التعليم المصري ضرورة القضاء على الفجوة النوعية بين الريف والحضر، وبين البنين والبنات في التعليم، وتحقيق الاستيعاب الكامل للتلاميذ(٧٥)، وإذا ما استعرضنا مجهودات الوزارة خلال السنوات الماضية نجد أن وزارة التربية والتعليم أهتمت بتعليم البنات انطلاقاً من القناعة بدور الإناث في تحقيق التنمية البشرية المنشودة، وتعبيراً عن حقهن الذي كفله لهن الدستور في الحصول على فرص تعليمية متساوية مع تلك التي يحصل عليها الذكور، والعمل على تضييق الفجوة النوعية بين البنين والبنات في الحصول على الخدمات التعليمية، فضلاً عن أن ذلك يدخل ضمن مؤشرات الجودة الشاملة في العملية التعليمية. وحددت الوزارة استراتيجيتها في قبول أكبر عدد من الملزمات في التعليم الابتدائي، واستحداث مدارس جديدة لتعليم الفتيات(٧٦). وقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين زيادة ملحوظة في هذا المجال، والتي يمكن ملاحظتها من خلال البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (١) أن نسبة الزيادة في أعداد البنات مقارنة بأعداد البنين قد تزايد وبلغت ٣٥,٥٪ للبنات مقابل ٢١,٠٤٪ للبنين خلال نفس الفترة، وذلك في محاولة لتعويض الفتيات عن الحرمان التعليمي الذي عانين منه في فترات سابقة. وقد نتج عن

تلك السياسة التعليمية حدوث نوع من التوازن بين البنين والبنات في المراحل التعليمية المختلفة.

جدول (١)

يوضح الزيادة في أعداد التلاميذ حسب النوع خلال الفترة الزمنية ١٩٩٢/١٩٩١ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢ (٧٧)

البيان	١٩٩٢/٩١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	نسبة الزيادة
بنون	٦,٦٥٦,٩٣٦	٨,٠٥٧,٦١٦	٢١,٠٤٪
بنات	٥,٤٢٣,١٧٨	٧,٣٧٧,٨٨٤	٣٥,٥٪

وفي إطار مد الخدمة التعليمية إلى جميع المناطق، وتضيق الفجوة بين الريف والحضر، حظي الريف بالرعاية الأكثر من وزارة التربية والتعليم (٧٨)، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول رقم (٢) والذي يوضح نتائج الاهتمام المتنامي بنشر الخدمات التعليمية بالمناطق الريفية، والسعي لتضييق الفجوة التعليمية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، التي عانت لسنوات طويلة من الحرمان من هذه الخدمة، ويوضح الجدول الزيادة في أعداد المدارس ارتفعت من ٤٣,٣٪ في الحضر مقابل ٥٦,٧٪ في الريف عام ١٩٩٢/١٩٩١، إلى ٤١,٥٪ للحضر مقابل ٥٨,٥٪ للريف خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، كما تغيرت النسبة لأعداد التلاميذ من ٥٣,٦٪ في الحضر مقابل ٤٦,٤٪ في الريف عام ١٩٩٢/١٩٩١، وأصبحت ٥٠,٢٪ في الحضر مقابل ٤٩,٨٪ في الريف.

جدول رقم (٢)

يوضح الزيادة في أعداد المدارس والتلاميذ للريف والحضر خلال الفترة الزمنية ١٩٩٢/١٩٩١ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢ (٧٩)

البيان	١٩٩٢/١٩٩١				٢٠٠٣/٢٠٠٢			
	مدارس		تلاميذ		مدارس		تلاميذ	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
حضر	١١٠٨٦	٤٣,٣٪	٦٤٨١٣٧١	٥٣,٦٪	١٣٤٨٩	٤١,٥٪	٧٦٨٩٦٤٨	٥٠,١٪
ريف	١٤٥٣٠	٥٦,٧٪	٥٦٢٠٤٧٥	٤٦,٤٪	١٩٣٧٣	٥٨,٩٪	٧٦٥٤٤٩٥	٤٩,٩٪

وبرغم هذه الجهود الكبيرة، والزيادة الواضحة في أعداد المدارس والتلاميذ في المناطق الريفية، إلا أننا نلاحظ أن انخفاض عدد المدارس التي إنشئت في المناطق الحضرية، يمكن إرجاعه إلى اتجاه الوزارة لتشجيع التعليم الخاص، وإنشاء المدارس الرسمية التجريبية للغات، وهذه النوعية من المدارس تتوافر في الحضر، أكثر من

المناطق الريفية والصحراوية، حيث "ارتفع عدد المدارس الخاصة من ٢٧٢٣ مدرسة عام ١٩٩١/١٩٩٢، إلى ٤١٣١ عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ بنسبة ٥١,٧٪(٨٠)، وفي نفس الفترة تقريبا ارتفع عدد المدارس الرسمية التجريبية للغات من ١٩٥ مدرسة إلى ٧٥٧ مدرسة في العام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بنسبة ٢٨٨,٢٪"(٨١).

وفي إطار رعاية الدولة للإناث، ومساعيها الرامية لتفعيل تعليم البنات، فقد استحدثت وزارة التعليم صيغاً جديدة للتعليم في المناطق الريفية، والمناطق المحرومة من التعليم، وذات التجمعات السكانية المحدودة، تتناسب مع ظروفهن، وأتاحت الفرصة لهن للحاق بالمستوى الموجود بالمناطق الحضرية، وذلك من خلال النماذج الثلاثة التالية(٨٢):

١ - مدارس الفصل الواحد: أنشئت هذه المدارس بموجب القرار الوزاري ٢٥٥ لسنة ١٩٩٣، لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية للفتيات في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية بهدف تضييق الفجوة النوعية في التعليم عن طريق توفير فرص التعليم للبنات في أماكن إقامتهن دون معوقات تحول دون تعليمهن، وتمكين الفتيات من المهارات الحياتية والتكوين المهني، وتهدف هذه النوعية من المدارس إلى علاج مشكلة التسرب من التعليم الأساسي، ومنع الارتداد للأمية، وذلك بإتاحة الفرصة لهؤلاء المتسربات، واللاتي انقطعن عن التعليم في الالتحاق بهذه المدارس. حيث تصل هذه الخدمة إلى القرى والأماكن النائية المحرومة من الخدمة التعليمية القريبة(٨٣). وقد بدأ المشروع بعدد ٣١٣ مدرسة في عام ١٩٩٣/١٩٩٤ بعدد بلغ ٢١٩١تلميذة، ووصل عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٢٧٩١ مدرسة تضم ٥٥٣١٦ تلميذة. وتم رفع سن القبول لهن حتى سن ١٨ سنة للمرحلة الإعدادية، و٢٠سنة للثانوية تمكينا لهن للاستمرار في الدراسة. وتمتاز هذه المدارس بتوفير بيئة تعليمية مرنة، تتناسب وظروف المجتمع واحتياجات الدارسات، فضلا عن إعداد الفتيات للمشاركة في التنمية الشاملة، والدخول إلى سوق العمل(٨٤).

و"مدة الدراسة بهذه المدارس خمس سنوات، لكن يجوز وفقاً للمستوى الفعلي للدارسات أن تختصر مدة الدراسة إلى ثلاث سنوات بشرط اجتياز امتحان لتحدد المستوى يعقد لهن كل أول عام، وتعتبر الدراسة بها غير نمطية، حيث يضاف إليها التكوين المهني للفتيات طبقاً للبيئة المحلية، بالإضافة إلى المشاريع الإنتاجية التي تزيد من دخل الفتاة. وتمنح الفتيات في نهاية الدراسة شهادة إتمام الدراسة بالمرحلة الابتدائية،وقد أجيز إلتحاق الراغبات منهن بالمراحل التعليمية اللاحقة"(٨٥).

٢ - مدارس المجتمع :"أنشئت هذه المدارس لتحقيق مبدأ تعليم جيد للجميع، بالتركيز على المناطق الأكثر مقاومة للتعليم، والأقل حظاً من الخدمات التعليمية، والأبعد مكاناً عنها"(٨٦). وتهدف هذه المدارس إلى توفير فرص تعليمية في المناطق الأقل

حظاً، والمحرومة من الخدمات التعليمية، بمشاركة المجتمعات المحلية. وتقوم فكرة هذه المدارس على أساس الفصول المتعددة المستويات، وتهدف إلى تحقيق تعليم جيد للجميع، بالتركيز على المناطق الأكثر مقاومة للتعليم ،وخاصة تعليم الإناث، والأقل حظاً من الخدمات، والأبعد مكاناً. ويعتمد هذا النوع من التعليم على التمحور حول التلميذ، حيث تصبح المعلمة ميسرة للعملية التعليمية، وروعي أن يكون قبول التلاميذ في هذه المدارس بمعدل ٣٠٪ للبنين و٧٠٪ للبنات. وتهدف إلى توفير التعليم إلى المناطق المحرومة بالمشاركة مع المجتمعات المحلية، وذلك في إطار التعاون بين وزارة التربية والتعليم ومنظمة اليونيسيف. وبدأت بإنشاء أربع مدارس عام ١٩٩٢، موزعة على ثلاث محافظات بالوجه القبلي (أسيوط، سوهاج، قنا)وبلغ عددها٢٠٢مدرسة في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣،

وفي إطار فلسفة الوزارة لتحقيق التعليم للجميع، أصدر وزير التعليم القرار الوزاري رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٩،والذي يقضي بالسماح للجمعيات الأهلية بالمشاركة في إنشاء مدارس المجتمع، والذي بموجبه أنشئت العديد من تلك المدارس في مختلف المحافظات، وبلغ عدد الجمعيات التي تعاونت مع الوزارة في هذا المجال ٣٠٢٠ جمعية أهلية، وعلى سبيل المثال فقد أنشأت جمعية الطفولة والتنمية في أسيوط ١٥٠ مدرسة مجتمع. وساعات الدراسة بهذه المدارس مرنة، بحيث لاتعوق عمل الدارسين في أعمالهم سواء المنزلية أو الحقلية. وتؤهل هذه المدارس خريجيها للالتحاق بالمرحلة الإعدادية.(٨٧).

٣ ـ المدارس الصغيرة : وتهدف إلى توفير فرص التعليم في المناطق الأقل حظاً من الخدمات التعليمية، بمشاركة المجتمعات المحلية، في إطار التعاون بين الوزارة والجمعيات الأهلية، والمنظمات الدولية. وتميزت هذه المدارس بالشراكة المجتمعية، من خلال لجان تعليم مجتمعية تتكون من المهتمين بقضية التعليم في المجتمع. وبلغ عدد هذه المدارس خمس في القاهرة، و٢٥ في سوهاج، و١٣ في الفيوم. وهي مدارس مشتركة (٧٥٪بنات، ٢٥٪بنين، ويلتحق بها الأطفال من سن ٨ـ١٤ سنة. ويجري حاليا توسيع هذه النماذج بالتعاون مع الجمعيات الأهلية، التي رخص لها بإنشاء مدارس على غرار المدارس الصغيرة، للوصول بالخدمات التعليمية إلى جميع الفئات، و"تميزت هذه المدارس بالمشاركة المجتمعية، من خلال لجان تعليم مجتمعية، تتكون من المهتمين بقضية التعليم في المجتمعات المحلية، والجمعيات الأهلية، ورجال الأعمال، حيث يركزون على احتياجات البيئة، وسد احتياجات المدرس، ودفعها نحو توفير مزيد من فرص التعليم للمناطق المحرومة، وفق احتياجاتها المحلية"(٨٨).

وفي إطار تضييق الفجوة بين الريف والحضر، اتبعت وزارة التربية والتعليم استراتيجية اعتمدت على إنشاء مدارس متخصصة تشبع احتياجات البيئات المختلفة،

وزيادة معدلات المباني المدرسية في المناطق الريفية وشبه الصحراوية. وفي سبيل ذلك أنشأت نوعين من المدارس هما المدارس الريفية وشبه الصحراوية (٨٩):

١- المدارس الريفية: وقد روعي في تصميمها أن تتناسب والحاجات التعليمية للبيئات الريفية، وتهدف إلى سد الفجوة التعليمية بين الريف والحضر.

٢- المدارس شبه الصحراوية: وتبرز اهتمام الوزارة بتوفير فرص تعليمية مناسبة لأبناء المناطق الصحراوية، وحرصت أن يتم البناء المدرسي متلائماً مع الطبيعة الصحراوية.

مواجهة مشكلة التسرب:

بذلت وزارة التربية والتعليم جهوداً مكثفة لمواجهة مشكلة التسرب، لما تمثله من هدر تربوي يتمثل في القصور في تحقيق الأهداف التربوية للمرحلة السنية التي لايكملها التلميذ، وهدر مادي، يتمثل في ضياع ما أنفق على تعليم التلميذ خلال سنوات تعليمه قبل تسربه، خاصة في السنوات الأولى قبل تمكنه من الأساسيات الأولى للتعليم، دون تحقيق عائد تعليمي يوازي ما تم إنفاقه عليه، ويحول دون ارتداده للأمية، حيث يمثل التسرب الباب الخلفي لمشكلة الأمية، وما ينتج عنها من قصور في القدرة على المشاركة الفعالة مع المجتمع في الأنشطة الاقتصادية والسياسية، ونشأة ظاهرة الاغتراب الثقافي عن واقع المجتمع الذي يعيش فيه التلميذ بعد تسربه، خاصة في ظل ثورة الاتصالات، والتدفق المعلوماتي، والانفتاح المعرفي والتنامي العلمي المتزايد بسرعات غير مسبوقة، الأمر الذي يتنافى تماماً مع وجود أقل درجة من الأمية. وأسفرت هذه الجهود عن انخفاض ملحوظ في نسبة التسرب يعبر عنها الجدول رقم (٣) والذي يمكن من خلاله ملاحظة انخفاض معدل التسرب بين الإناث خلال السنوات ١٩٩١/٩٠، ٢٠٠٣/٢٠٠٢، حيث انخفض من ٦,٥٪ إلى ٥٣,٠٪ في المرحلة الابتدائية، ومن ٩,٩١٪ إلى ٣٪ في المرحلة الإعدادية(٩٠).

جدول رقم (٣)

يوضح تطور معدلات تسرب الإناث في مرحلة التعليم الأساسي

العام الدراسي	المرحلة الابتدائية			المرحلة الإعدادية		
	المقيدات	المتسربات	النسبة	المقيدات	المتسربات	النسبة
١٩٩١/٩٠	١٢٦٤٧٠٧	٨٢٢٠٥	٦,٥٪	١٢٤١٤٣٧	١٢٣٠٤٥	٩,٩١٪
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٣٨٢٩١٢	١٨٠١١	٥٣,٠٪	١٣٦٥٦٣٦	٤٠٩٠٩	٣٪

ونتيجة لتلك الجهود ارتفع دليل التنمية البشرية في مصر من ٥٨٩,٠ خلال عام ١٩٩٦، إلى ٦٨٠,٠ عام ٢٠٠٢، وأدى ذلك إلى انتقال مصر من المستوى المنخفض في مستويات التنمية البشرية إلى مستوى الدول المتوسطة(٩١)، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول رقم (٤):

جدول رقم (٤) يوضح دليل التنمية البشرية في مصر خلال عام ٢٠٠٣

البيان	دليل التنمية البشرية	دليل توقع الحياة	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الإجمالي
حضرية	٠,٧٥٦	٠,٧١٨	٠,٧٩٦	٠,٧٩٦
وجه بحري	٠,٦٧٨	٠,٧٠٩	٠,٦٨٥	٠,٦٨٥
وجه قبلي	٠,٦٤٩	٠,٦٨٧	٠,٦٢٣	٠,٦٢٣
حدود	٠,٧١١	٠,٧٠٣	٠,٧٢٤	٠,٧٢٤
الجمهورية	٠,٦٨٠	٠,٧٠٢	٠,٦٨٢	٠,٦٨٢

يوضح الجدول رقم (٤) أن المستوى المتوسط الذي توجد عليه مصر ضمن تقدير تقرير التنمية البشرية العالمي والذي يصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية يعود في أحد أسبابه إلى انخفاض مستوى دلالة التنمية البشرية في محافظات الوجه القبلي بصفة عامة، حيث يبلغ ٠,٦٤٩، ويرتبط ذلك إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وضعف مؤشرات التعليم في تلك المحافظات.

ونتناول في الجزء التالي نبذة عن التنمية البشرية، وأساليب تحقيقها وقياسها، بهدف دراسة سبل النهوض بتعليم المرأة الريفية في إطار مفاهيم التنمية البشرية.

التنمية البشرية:

يعتبر الإنسان العنصر الفاعل والقادر على الإسهام في ارتقاء الحياة البشرية، وتشغيل كافة الموارد المادية، والإفادة منها في عملية تفاعلية تستهدف إحداث التحولات المرغوبة في المجتمع، فالبشر هم العامل الرئيسي في عمليات الإنتاج والخدمات في المجتمع، وأهم الموارد التي يحتاج إليها المسئولون عن التنمية. فالتنمية عمل إرادي لايتحقق بشكل تلقائي كما هو الحال في النمو، وإنما يلزم للتنمية فاعل،أي طرف صاحب إرادة واضحة ومحددة، ومالك لقدرة أو سلطة كافية لتبديل الوضع القائم، أو تعديل بعض جوانبه الأساسية على الأقل"(٩٢)، وبالتالي أصبحت عمليات التنمية محور اهتمام الدول، والقضية المحورية الأولى للدول الساعية للرقي والتقدم.

وقد أصبحت الحاجة للتنمية البشرية أكثر إلحاحاً بعد فترة سادت فيها الفلسفة المادية خطط وعمليات التنمية، أنطلاقاً من التوجهات الاقتصادية السائدة آنذاك في مجال التنمية، والتي اهتمت بصفة أساسية بالعامل الاقتصادي، وما نتج عن ذلك من تدهور في الحياة الاجتماعية والظروف الإنسانية في الدول الصناعية، إلى أن ظهر الاتجاه نحو الاهتمام بالإنسان كغاية للتنمية في حد ذاته،وكوسيلة أساسية في إحداث التنمية، ومن هنا "تزايد الاهتمام بالتنمية البشرية في بداية التسعينيات، وبدأت المؤسسات العلمية والدولية تؤكد على معانيها ومراميها وقضاياها، وبدت هي المدخل المستقبلي لتنمية مقبولة عالمياً"(٩٣).

فالإنسان هو محور جهود التنمية وغايتها في نفس الوقت، فهو يمثل رأس المال البشري، بقدرته على الإسهام بفعالية في إحداث كافة العمليات التنموية في المجتمع، خاصة في عصر العلم والمعرفة والتقدم التقني، الأمر الذي يبلور دور العامل البشري في إحداث التنمية قبل العوامل الأخرى سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، أو حتى التكنولوجية، الأمر الذي يؤكد مدى فعالية هذا العامل وكفاءته وقدرته على إحداث التغير الشامل نحو الأفضل في المجتمع، وبالتالي اعتبرت "التنمية البشرية نقطة الانطلاق في المجهودات التنموية للوصول إلى مستوى مقبول من الرفاهية والرقي والتقدم والعدالة والمساواة في المجتمع"(٩٤)، مما يؤكد أهمية التنمية البشرية كأحد أهم محاور التنمية المتكاملة للمجتمع في جميع جوانبه.

وتزيد قيمة رأس المال البشري في المجتمعات ذات الموارد الطبيعية المحدودة، والمجتمعات النامية المتطلعة للرقي والتقدم، والهادفة إلى تحسين مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق مستوى مناسب من الرفاهية لأبناء المجتمع، وبالتالي أصبحت التنمية البشرية محور اهتمام المجتمعات الساعية للرقي والتقدم، وهدفاً قومياً تسعى لتحقيقه، وتمثل إطاراً أيديولوجياً تتحرك نحوه بوعي، بل وتعد الجانب الأكثر فعالية بين أبعاد التنمية المختلفة، والتي تشمل كافة جوانب حياة المجتمع، ففي هذه الحالة يكون الاهتمام والتركيز الأكبر على الجانب الإنساني، حيث الإنسان محور اهتمام جهود وعمليات التنمية، فهو الغاية المنشودة، والوسيلة المؤثرة في إحداث تلك التنمية. "باعتبار الموارد البشرية أحد المحددات الجوهرية للتنمية على كافة المستويات، وتعد منهجية متكاملة تحت مظلة التنمية الشاملة، الأمر الذي جعل الموارد البشرية محور اهتمام العلماء في جميع التخصصات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والطبية والصحية والهندسية والتكنولوجية وغيرها"(٩٥).

ومع التقدم العلمي والمعرفي، والثورة التكنولوجية، أصبح العنصر البشري "أكثر عناصر الإنتاج أهمية من حيث قيمته الاقتصادية والاجتماعية في العصر الحديث الذي يتسم بالتقدم المعرفي والتكنولوجي، ولايمكن لأي مجتمع أن يحقق أهداف التنمية التي يتطلع إليها دون تنمية موارده البشرية"(٩٦)، الأمر الذي يستلزم إزالة المعوقات التي تحد من الاستفادة من قدرات وطاقات وإمكانات أبنائه في النهوض بمجتمعهم، وحسن توظيف إمكانات المجتمع البشرية لتعويض القصور في الإمكانات المادية.

وإذا ما اتسعت رؤيتنا للتنمية البشرية في مجال أكثر شمولية من تلك النظرة الاقتصادية، وفي إطار الفكر العالمي المعاصر، والنظرة الإنسانية إلى عمليات التنمية في المجتمعات المعاصرة، واعتبار تنمية الإنسان غاية في حد ذاتها، فإن مفهوم التنمية البشرية يتضمن كافة الجهود الإنمائية، الكمية والكيفية، الهادفة إلى تقديم نوعية من التربية والخدمات الشاملة والمتكاملة، التي تسهم في الارتقاء بإمكانات الإنسان المختلفة، الجسمية والعقلية والسلوكية، وتنظيم طاقاته وتفعيلها وترشيدها بما يساعد

أبناء المجتمع على إشباع احتياجاتهم، ويساعد عمليات نموهم وتفتحهم، وإكسابهم القدرة على المشاركة في الحياة بفعالية، بما يتيح لهم المعيشة في مستوى مناسب ولائق لهم، يراعي البعد الاجتماعي ويوفر فرص استمتاعهم بحياتهم خلال سنوات عمرهم المتوقعة - في حدود ما قدره الله سبحانه وتعالى لهم - إلى جانب توفير فرص اكتساب المعرفة واتاحة سبلها أمامهم، ممايسهم ذلك في توسيع دائرة الاختيارات المتنوعة، في مختلف المجالات من بين البدائل المتاحة حولهم، ويزيد قدرتهم على التفاعل مع بعضهم، ومن ثم مع مجتمعهم، بما يساعد في ارتقاء مستواهم المعيشي، ويحقق لهم نمواً تراكمياً متكاملاً ينمي قدراتهم ويزيد من طاقاتهم الإنتاجية، الأمر الذي يحقق ديناميكية عمليات التنمية البشرية، ويتيح الفرصة للإبداع والتميز في أهم عناصر التنمية، ألا وهو العنصر البشري، ويحقق التوجه الجديد نحو التنمية الإنسانية.

وبهذا يتسع تأثير التنمية البشرية ليشمل كافة مجالات الحياة في المجتمع، سواء النمو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الصحي، وإن ظل العنصر البشري العامل الأساسي والحاسم في أي من تلك المجالات كلها، الأمر الذي يؤكد تأثير عمليات التنمية البشرية في كافة جوانب النمو في الحياة.

وفي ضوء ذلك يمكن اعتبار التنمية البشرية عملية تغيير منظم، يخطط له يهدف إلى الارتقاء بمستوى العنصر البشري، ومن ثم النهوض بمستوى أبناء المجتمع على مدى سنوات حياتهم. ويتم ذلك من خلال "السعي لإحداث تغيرات في القيم، وأنماط السلوك، ومناهج التفكير، وأساليب العمل، وتفضيلات الأفراد والجماعات، ومستويات طموحهم"(٩٧). وبالتالي تهتم خطط وبرامج التنمية البشرية بتوفير فرص التعليم والرعاية الصحية، وفرص العمل لكافة أبناء المجتمع بما يتيح لهم الوفاء باحتياجاتهم المختلفة سواء منها الاجتماعية أو العقلية أو الروحية أو البيولوجية أو الوجدانية، والعمل على "زيادة المعارف والمهارات والقدرات لدى جموع المواطنين في المجتمع، حتى يتمكنوا من القيام بدور فعال في النشاط الاقتصادي، بما يعود بالنفع عليهم، ويسر لهم حياة أكثر رفاهية، ويحررهم من القيود التي تعوق التقدم"(٩٨)، وبالتالي يرتفع رصيد المجتمع من رأس المال البشري، وتصبح لدى أبناء المجتمع القدرة على مواجهة حاضرهم الذي يعيشونه، ومن ثم يؤهلون لمواجهة تحديات التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة.

ومن هذا المنطلق تمثل " التنمية البشرية النمو النموذجي للإنسان في مراحل العمر المتعاقبة، حيث يتحدد مضمونها وأساليب تكوينها بالمحيط الاجتماعي، والنمط الثقافي السائد في المجتمع"(٩٩)، حيث تختلف التنمية البشرية من مجتمع صناعي إلى آخر زراعي، ومن مجتمع متقدم إلى آخر يأخذ خطواته على طريق التنمية، إلا أن الثابت في جميع الأحوال هو استهداف التنمية البشرية "تمكين الإنسان من تحقيق إنسانيته ككائن حي له احتياجاته المتنوعة والمتباينة"(١٠٠)، وفق الواقع الاجتماعي

والثقافي الذي تتم فيه عمليات التنمية البشرية، بل وظهر حديثاً مفهوم التنمية البشرية المستدامة، كاتجاه يجسد أهمية استمرار عمليات التنمية البشرية على مدى سنوات حياة المجتمعات، وتتابع مراحل حياة أبناء المجتمع، بما يمكنهم من مسايرة التطورات الحديثة والمتلاحقة السريعة، في نمط الحياة اليومية للإنسان المعاصر.

وفي نفس الوقت فإن تنمية المجتمع والارتقاء به، ومعالجة مشكلاته، يمثل دعماً للجهود الهادفة إلى تحقيق التنمية البشرية، خاصة في المناطق ذات الدخل المنخفض. و"أي تنمية للمجتمع لاتقوم معتمدة على التنمية البشرية، قد تأتي بنتائج سلبية، ولاتحقق الأهداف المرجوة منها. فمثلا زيادة الدخل المادي وحده دون تنمية بشرية، يؤدي إلى ترسيخ أنماط سلوكية تعوق عملية التنمية في حد ذاتها، لعدم توافر المعرفة والمهارة عن كيفية التصرف والإنفاق والمواءمة"(١٠١)وإذا كان العنصر البشري هو جوهر عمليات التنمية، فإن تنمية قدرات أفراد المجتمع هي الأساس الأول لعمليات التنمية.

وإذا كانت المرأة تمثل نصف المجتمع من الناحية الكمية، فإنها تفوق ذلك من الناحية الكيفية، تقديراً لدورها في تنشئة أبناء المجتمع، بداية من حملهم ثم رعايتهم على مدى سنوات عمرهم، وبالتالي ينبغي توفير فرص التعليم لها بالمساواة مع الرجل، وأن يصبح الاهتمام بتعليم المرأة قضية المجتمع كله، ويعبر عن ذلك علماء الاجتماع، حيث تتحدد رؤيتهم في دراسة المجتمع من خلال دراسة ظروف الأسرة، ويؤكدون أن "السبيل إلى تفهم ظروف الأسرة، ينطلق من دراسة أوضاع المرأة في المجتمع"(١٠٢).

أساليب تحقيق التنمية البشرية :

مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين "أصبحت خطط وبرامج وأنشطة التعليم والتدريب بجميع أنواعها من المحركات الأولية والأساسية للتنمية،وأهم دعائم التقدم المعرفي والتكنولوجي،وأول العوامل الحاسمة في النمو الاقتصادي"(١٠٣)، حيث تتحقق تنمية الموارد البشرية بوسائل تربوية متعددة، أولها التعليم بمراحله المختلفة والمتتابعة، وثانيهما برامج التدريب المختلفة عبر مراحل الحياة المختلفة ؛ كما تشمل البرامج الموجهة عبر وسائل الإعلام، وما تقوم به دور العبادة من توجيه ونصح وإرشاد، ويشترك في أداء هذه المهمة الدولة والهيئات والمؤسسات المحلية، مع الاستعانة ببعض الخبرات والمعونات من الهيئات الأجنبية المهتمة بقضية التنمية البشرية، وأهم هذه الأساليب :

أولا : التعليم : تعتبر عمليات التربية والتعليم أحد الركائز الأساسية للتنمية في المجتمع لدورها في التنمية البشرية لأبناء المجتمع، وما تشكله من قوة وثروة للمجتمع تساعده في الانطلاق إلى المستقبل بثقة وكفاءة، ولايمكن إحداث تنمية بشرية إلا من خلال البرامج التعليمية الهادفة والموجهة توجيهاً صحيحاً، حيث الصلة قوية بين عمليات التنمية والتوجهات نحو التطوير التربوي الهادف للارتقاء بقدرات وطاقات أفراد المجتمع، والعمل على تحديثها وتزويدها بمفردات لغة العصر الذي يعيشون فيه، وتأهيلهم للمستقبل الذي يتطلعون إليه.

وتهدف خطط وبرامج التعليم إلى تأهيل أبناء المجتمع للحياة، حيث يتم إعدادهم أكاديمياً ومهنياً واجتماعياً وفق احتياجات المجتمع، "باعتبار التعليم أحد أهم مقومات التنمية البشرية، وارتفاع المستوى التعليمي للمواطن يجعله أكثر إيجابية في مواجهة قضايا وطنه الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها من قضايا التنمية بصفة عامة"(١٠٤)

فالتعليم يسهم بجميع أنماطه ومراحله وأشكاله في تنمية أبناء المجتمع،ويعد أسهل وأوضح السبل لتحقيق التنمية البشرية، وتنمية طاقات وقدرات أبناء المجتمع، وعاملاً حاسماً ومؤثراً لايمكن إغفاله عند التخطيط لبرامج التنمية البشرية.وأصبح التعليم لكثير من الأسر هو الأمل الذي تضحي من أجل توفيره لأبنائها،كوسيلة للحفاظ على الوضع الاجتماعي للأسرة، والتمكن من شغل عمل مثمر أو وظيفة آمنة تساعدهم في مواجهة متطلبات الحياة، ورسم مستقبلهم بصورة تساعدهم على التكيف مع مجتمعهم. ومنحهم القدرة على المساهمة في تنمية مجتمعهم.

وانطلاقاً من أن التعليم يعد من أهم القوى الأساسية لدفع عملية التقدم الاقتصادي، وبنظرة إلى التركيب النوعي للمجتمع، وباعتبار المرأة نصف المجتمع، فيمكن اعتبار التعليم من أهم السبل لمساعدة المرأة على الحياة الكريمة في المجتمع،وكذا المساهمة في تنمية أسرتها ومجتمعها، حيث تكتسب من خلاله مجموعة من المعلومات والمعارف والمهارات التي تكسبها الثقة بالنفس،وتنمي قدراتها. وتتأكد أهمية التعليم للمرأة، كجزء من مكون الثروة البشرية للمجتمع، من خلال أهمية دورها في عملية التنشئة الاجتماعية لأبنائها، ومسئوليتها في إعداد الجيل الجديد من أبناء المجتمع، الأمر الذي يحتم الاهتمام ببرامج تعليمها وتدريبها لإكسابها الثقة في نفسها، واحترام الآخرين لها في المجتمع المعاصر، ومعاونتها على آدائها لرسالتها، ومساعدتها على استيعاب مفردات الخطاب السياسي الهادف للنهوض بالمجتمع المصري، ويمكن أن يتم ذلك بأي من أنماط التعليم المختلفة سواء النظامي بمراحلة المتتابعة، وأنواعه المختلفة سواء العام أو الفني، الحكومي أو الخاص، أو التعليم غير النظامي بما يشمل من برامج تعليمية وتثقيفية وإرشادية، تتولاها بعض الجهات والمؤسسات سواء حكومية أو أهلية.

ثانيا : التدريب : يعتبر التدريب الوسيلة الأفضل لإعداد وتنمية الموارد البشرية وتحسين آدائها، وينطلق هذا الاهتمام من الاعتراف بأهمية وخطورة الدور الذي تلعبه الموارد البشرية في النهوض بالحياة في المجتمع من جميع جوانبها، وتزداد أهمية التدريب في استهدافه لمجموعة من أبناء المجتمع، يعايشون واقع مجتمعهم، ووصلوا إلى درجة مناسبة من النضج، وأصبح لديهم إحساس بأهمية تنمية مهاراتهم في اتجاه معين، يهدف إلى الارتقاء بمعلوماتهم ومعارفهم في اتجاه يتناسب مع متطلبات الحياة التي يعيشونها. حيث ينطلق التدريب من رؤية واضحة للواقع من جانب كل من المخططين لبرامج التدريب، والمتدربين أنفسهم. ومن هنا تكون أهداف عملية التدريب واضحة، الأمر الذي ييسر من عمليات تنفيذ ثم تقييم برامج التدريب. كما أن عائد

التدريب ملموس، ويمكن قياسه قبل وبعد عمليات التدريب، على خلاف التعليم الذي يستمر سنوات طويلة لحين الانتهاء منه والتحول نحو الحياة العملية التطبيقية، وبداية الحصول على عائد مقابل ذلك الجهد الكبير الذي بذل في مراحل التعليم المختلفة.

قياس التنمية البشرية:

يهدف قياس التنمية البشرية إلى رصد فعالية الجهود المبذولة لتحقيق التنمية البشرية، في مختلف المجالات التربوية والإعلامية والثقافية، وآثارها على كل من الفرد والمجتمع، سواء في الجانب الاقتصادي متمثلا في زيادة الدخل الفردي، ومن ثم الناتج الإجمالي للمجتمع، أو الاجتماعي متمثلا في تحقيق الرفاهية والسعادة للفرد والمجتمع، وكلاهما يتأثر ويؤثر في الآخر، فالجانب الاقتصادي يؤثر في الجانب المعنوي، والجانب المعنوي يؤثر في الأداء الاقتصادي. أي الجانب المادي والجانب المعنوي. وفي المجال التربوي يزيد الاهتمام بمدى تحقق البعد الثاني المتعلق بالفرص التعليمية المتاحة للفرد في المجتمع.

ويسهم قياس التنمية البشرية في التعرف على جدوى الجهود المبذولة وفعاليتها من خلال دراسة مدى تحقيقها للأهداف الإنمائية التي وضعت من أجلها، والتي لاتقتصر على مجرد رفع مستوى معيشة أبناء المجتمع وحسب، بل وتأمين ظروف معيشية تتيح لهم فرص الاستمتاع بالحياة، وإشباع احتياجاتهم المختلفة، وتؤهلهم ليكونوا أكثر إنتاجية، بما يعود بالنفع عليهم. كما يتم الإفادة من قياس التنمية البشرية في تحديد اتجاهات التنمية على المستوى القومي، حيث "أصبحت مؤشرات التنمية البشرية على المستويات المحلية، مؤشرات رئيسية لتحديد المستويات العليا والدنيا للتنمية في الدول، وتوفر أساساً لوضع استراتيجيات التنمية الإقليمية"(١٠٥). ويساعد ذلك في قياس فعالية الجهود المبذولة في إطار التنمية البشرية من خلال مردوداتها على كل من الجوانب المادية والمعنوية في حياة الإنسان.

فالجوانب المادية تتمثل في التغير الإيجابي في متوسط دخل الفرد مقارنة بنصيبه من الناتج القومي المحلي، يمكن أن يعكس جهود التنمية البشرية من محافظة لأخرى، ومن مركز أو قسم لآخر، ومن قرية لأخرى. وكذا عند مقارنة دخل الفرد في منطقة ما بالمتوسط العام لدخل الأفراد على المستوى العام، ويكون ذلك مؤشراً مقبولاً لجهود التنمية البشرية في تلك المنطقة، وما يستتبع ذلك من تغير في المستوى المعيشي للفرد داخل أسرته، وتوافر وسائل الرفاهية التي يستمتع بها.

أما الجوانب المعنوية فتتباين في درجة إشباعها، ويصعب وضع حدود لإشباعها، وبرغم ذلك لايمكن أغفالها عند قياس فعالية الجهود المبذولة لتحقيق التنمية البشرية، ولايمكن إنكار قيمتها في حياتنا اليومية، وبل يمكن أن تكون حافزاً لمزيد من البحث والتدقيق للوصول إلى مؤشرات كمية إحصائية تعبر عنها.

وفي إطار التوجهات نحو قياس التنمية البشرية، "حدد معهد الأمم المتحدة لبحوث

التنمية الاجتماعية (UNRISD)سنة ١٩٦٣ مؤشراً تجميعياً توليفياً مكون من عشرة مؤشرات اقتصادية واجتماعية لتحديد ملامح موجزة تستخدم لقياس التنمية البشرية"(١٠٦). وتطورت تلك المؤشرات وحددها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية بثلاثة أدلة أعتبرت مؤشراً نوعياً لمدى كفاءة أفراد المجتمع بصفة عامة من خلال تحديد مستوى التنمية البشرية فيها على مستوى (مرتفع ـ متوسط ـ منخفض)(١٠٧):

١ ـ العمر المتوقع عند الميلاد: أن يحيا الفرد بصحة طيبة طوال العمر المتوقع له.

٢ ـ فرص التحصيل العلمي: أن تتاح للفرد الفرص الكافية للتعليم، وتنقسم إلى قسمين: الأول الإلمام بالقراءة والكتابة وهو يمثل ثلثي الدرجة، والثاني إجمالي نسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوي والعالي معاً ويمثل ثلث الدرجة.

٣ ـ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي: وتعبر عن حصول الفرد على نصيب مناسب من إجمالي الدخل القومي، يسمح له بأن يتمتع بمستوى معيشة كريم في ظل نظام سياسي واجتماعي يكفل الأمن وحرية الرأي لأبناء المجتمع بصرف النظر عن أية فروق متعلقة بالنوع أو الأصل، كما يوفر لهم فرص العمل المناسبة.

ولحساب دليل التنمية البشرية يتم بناء أدلة لكل من الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية البشرية، وتحدد قيمتان قصوى ودنيا من المؤشرات، ويتم التعبير عن آداء كل من الأدلة الثلاثة وفق المعادلة التالية :

{ القيمة الحقيقية ـ القيمة الدنيا } /{ القيمة القصوى ـ القيمة الدنيا }

ويحسب دليل التنمية البشرية كمتوسط بسيط لأدلة التنمية البشرية. وتوفر قيمة الدليل محددات عما وصل إليه مستوى التنمية البشرية، وحيث تبتعد قيمته عن الواحد الصحيح يشير ذلك إلى طول المسافة التي يتوجب قطعها لتحقيق الأهداف .

"وإذا لم تتوفر هذه الخيارات الثلاثة تبقى فرص النمو الأخرى بعيدة المنال بالنسبة لهم"(١٠٨)، حيث تمثل هذه الخيارات الثلاثة إجمالي القدرات التي تتيح لأبناء المجتمع الاستمتاع بحياتهم في ظل مناخ المعرفة والتقدم التكنولوجي، مع الإفادة من المزايا العديدة التي توفرها العولمة واتفاقيات التعاون الدولي والتنامي الاقتصادي العالمي، وزيادة الترابط والتكاشف بين مختلف بقاع العالم. وفي ظل هذا القياس جاء ترتيب مصر بين بلدان العالم المختلفة وفق تقريري التنمية البشرية للعامين الأخيرين: ١١٥ ضمن تقرير التنمية البشرية سنة ٢٠٠١، وتراجع إلى المركز رقم ١٢٠ سنة ٢٠٠٢.

ويتم قياس التنمية البشرية في مصر من خلال الأدلة الثلاثة السابقة (معدل العمر المتوقع ـ فرص التعليم ـ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي)، ويندرج تحت هذه الأدلة خمسة مؤشرات، يندرج تحتها سبعون مؤشراً يتم استخدامها لقياس اتجاهات التنمية لمختلف مناشط الحياة على مستوى كافة المحافظات، والمؤشرات الخمسة هي :

١ ـ مؤشرات ديموجرافية : تتضمن عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي.

٢ ـ مؤشرات اجتماعية: وتشمل كل من

أ - التعليم ويعبر عن نسبة القيد بالمراحل التعليمية، والاختلالات متمثلة في كثافة الفصول ومعدل الأمية، ونسبة عدد المعلمين إلي الطلاب، وغيرها.

ب - الصحة ويعبر عنها طول العمر في ضوء معامل العمر المتوقع عند الميلاد، معدل وفيات الأطفال الرضع وغيرها.

٣ - مؤشرات اقتصادية تتعلق بقوة العمل والبطالة والفقر وتوزيع الدخل .

٤ - مؤشرات تعكس الفجوة بين الإناث والذكور، وبين الريف والحضر.

٥ - مؤشرات تعكس حالة المرأة: ويعبر عنها مشاركة المرأة في قوة العمل، ونسبة الحاصلات على مؤهلات، ومعدل بطالتهن، وحصولها على خدمات صحية.

تعليم المرأة في إطار مفاهيم التنمية البشرية :

تبلغ نسبة الإناث ما يقرب من نصف المجتمع، ويرتفع العمر المتوقع لهن مقارنة بالذكور، وبرغم أهمية دور المرأة في التنمية البشرية، فإن مؤشرات التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٣ تشير إلى "وجود فروق بين الإناث والذكور في جميع المحافظات فيما يتعلق بالإلمام بالقراءة والكتابة، وقوة العمل والبطالة لصالح الذكور، وقد صنفت مصر في هذا التقرير ضمن الدول التي ماتزال على طريق القضاء على التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم"(١٠٩)، حيث مازالت الأمية بين البالغين (١٥ سنة فأكثر) تمثل ٤٤.٧٪ من إجمالي تلك الفئة العمرية، علماً بأن هذه النسبة تبلغ ٢٣.٧٪ في الإمارات العربية المتحدة، و١٨٪في الكويت، وفي ٢.٢٪ كوريا الجنوبية(١١٠).

يشير الواقع إلى اختلاف وضع المرأة في مجتمعنا النامي عنها في المجتمعات الصناعية المتقدمة، حيث الوضع في تلك المجتمعات يؤكد المساواة التامة بين الجنسين في كافة الحقوق والواجبات، بما يتيح لها الفرصة لكي تشكل نصف القوى العاملة، على خلاف مجتمعاتنا حيث مازالت الفروق بين الجنسين واضحة، بما يجعل للمرأة نصيب متواضع ضمن القوى العاملة، حيث نجد أن "مشاركة المرأة المصرية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مازالت منخفضة، وكمثال لذلك فهي تشغل ١٠٪ من أعضاء النقابات المهنية،و٢.٣٪ من أعضاء البرلمان"(١١١). كما أن "مشاركة المرأة في قوة العمل الرسمية منخفضة نسبياً حيث لاتتعدى ٢٥٪ في أي من محافظات الجمهورية، بل ونجدها ١.٨٪ في بعض مراكز محافظات الصعيد (دار السلام وجرجا في محافظة سوهاج) ويرجع ذلك لتدني المستويات التعليمية للمرأة بتلك المحافظات، بالإضافة لبعض العادات والتقاليد التي تعوق تعليم الفتيات، ومن ثم مشاركتهن في العمل"(١١٢)، برغم ما قرره الدستور المصري من "المساواة بين الرجل والمرأة، وتمتعها بكافة الحقوق بما في ذلك حق التعليم وحق العمل في كافة المجالات، والتزامها بما يلتزم به الرجل من واجبات"(١١٣).

وترجع بعض الدراسات تدني المستوى التعليمي للمرأة إلى انتشار الأفكار والمفاهيم الخاطئة حول دورها في المجتمع(١١٤). وتصورها دراسة أخرى بأنها(١١٥):

- الفجوة النوعية الواسعة نسبياً في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة مقارنة بالرجل في المجتمع المصري.
- نظرة المجتمع إلى المرأة، وحصرها في الدور الإنجابي ورعاية أسرتها.
- القصور في معرفة المرأة نفسها بحقوقها وواجباتها.

ويحاول البعض إلصاق تخلف المرأة المصرية بالدين الإسلامي، والعادات والتقاليد العربية، إلا أن ذلك مغالط للحقيقة، فالدين الإسلامي كرم المرأة، ومنحها كافة الحقوق، وكرمها وعظم دورها في بناء الصرح الاجتماعي، ووضعها في مكانة رفيعة تفوق كافة الأديان الأخرى.والمتأمل للقرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة يلمس بوضوح "أن الشريعة الإسلامية قد خصت المرأة بحديث مستفيض، بينت فيه حقوقها وواجباتها ورفعت من شأنها، وأثنت عليها بما تستحق من تكريم، وشملتها في جميع تشريعاتها بالرحمة والعدل والبر والرعاية، وأسندت إليها أموراً هامة في حياة المجتمع، وساوت بينها وبين الرجل في معظم شئون الحياة، ومنها المساواة في طلب العلم والمعرفة، حيث قوله تعالى (أقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم، الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم)، وفي الحديث الشريف تعلُّم العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة، وفي رواية أخرى وردت في كتاب علوم الدين للغزالي: طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة(١١٦).

وانطلاقاً من هذه النظرة الإسلامية لتكريم المرأة، وأهمية تعليمها لمساعدتها على أخذ مكانها في المجتمع، فقد "رأى ابن رشد، المفكر الإسلامي، وجوب قيام النساء بخدمة المجتمع والدولة كالرجال تماماً، حيث لوحظ أن كثيراً من فقر عصره يرجع إلى أن الرجل يمسك المرأة لنفسه كمتاع له، بدلا من أن يمكنها من المشاركة في إنتاج الثروة المادية والعملية، وفي حفظها، وأن ما أصاب الأمة الإسلامية من تدهور يرجع إلى أهمال تربية النساء"(١١٧). الأمر الذي يستلزم ضرورة الاهتمام بتعليم المرأة، ورفع مستواها الثقافي. "وهنا يبرز دور التربية والتعليم في التغلب على القصور الذاتي، والعناصر المقاومة ضد تخلف المرأة، وإتاحة فرص التعليم للعمل على تضييق الفجوة بين تعليم بنت القرية وبنت المدينة"(١١٨)، بما يدعم شخصيتها ويزيد فرصها في العمل.

ومن هذا المنطلق، وفي ضوء تحليل نتائج الدراسات السابقة، ومن خلال الإطار النظري للدراسة الحالية، وما تضمنه من رصد للمشكلات التي تواجه تعليم الفتيات الريفيات، وأسباب تلك المشكلات، توصلت الدراسة الحالية إلى تصور مقترح لسبل النهوض بتعليم المرأة الريفية ، في أحد مراحل دراستها النظامية، والمحددة في هذه الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي، تمهيداً لأخذ آراء المجتمع ممثلا في عينة من المهتمين بقضية تعليم المرأة في المجتمع، سواء منهم المتخصصين في المجال التربوي، أو المختصين القائمين على بتنفيذ السياسة التعليمية في المناطق الريفية، وتحليلها في ضوء مفاهيم التنمية البشرية، بهدف الوصول إلى توصيات تحقق هدف الدراسة الحالية.

الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى التعرف على آراء عينة من المجتمع في التصور المقترح للنهوض بتعليم المرأة الريفية في أحدى مراحلها التعليمية، والمحددة في الدراسة الحالية بتعليم الفتيات الريفيات، وذلك لضمان واقعية ما توصلت إليه الدراسة النظرية للموضوع، ومدى ملاءمته للواقع الفعلي للمجتمع. وتتكون العينة في الدراسة الحالية من قسمين: الأول من المختصين بشئون التعليم العاملين في المناطق الريفية باعتبارهم من المسؤلين عن تنفيذ السياسة التعليمية ميدانياً، وبالتالي فهم أقرب إلى التعبير عن الواقع الفعلي للمشكلات والحلول التي تم عرضها لمواجهة تلك المشكلات في سبيل النهوض بمستوى تعليم الفتيات الريفيات. والثاني من المتخصصين في المجال التربوي كخبراء لهم رأيهم الأكاديمي، ورؤيتهم الناقدة الابتكارية التي يمكن من خلال الاستعانة بها، وتكاملها مع آراء المختصين، أن تسهم في تحديد سبل النهوض بتعليم الفتيات الريفيات. وبالتالي تحقيق هدف الدراسة الحالية، ووضع تصور قد يمكن الإقادة منه في النهوض بمستوى تعليم الفتيات الريفيات، الأمر الذي يحقق النهوض بتعليم المرأة الريفية في مصر.

تصميم الاستبانة:

تشمل الاستبانة مجموعة من المحاور والعبارات المعبرة عن مضمونها، والتي تم رصدها من الدراسة النظرية لواقع تعليم الفتيات في مصر، واستقراء مفردات تعليم المرأة الريفية، بداية من الواقع وتحليل لمفردات تعليم المرأة الريفية في مصر، بإيجابياته وسلبياته ومشكلاته وأسبابها، في إطار التطلع للنموذج الحديث متمثلا في أهداف ومضامين التنمية البشرية. تضمنت ثلاثة محاور في مجال الحلول المقترحة للنهوض بتعليم المرأة الريفية في مرحلة من مراحل حياتها، وهي مرحلة تعليم الفتيات بمرحلة التعليم الأساسي، والتي تكتسب أهمية خاصة من خلال إسهامها في تكوين المرأة الريفية في مرحلة هامة من نشأتها، والمحاور هي :

١ ـ التوسع الكمي في تعليم الفتيات الريفيات. وتضمن هذا المحور على ثلاث عشرة عبارة تعبر عن مضمون هذا المحور.

٢ ـ الارتقاء بنوعية تعليم الفتيات الريفيات. وتضمن هذا المحور أربعة أبعاد وهي:

أ ـ المعلم (سبع عبارات) جـ ـ المحتوى التعليمي وطرق التدريس (ثمان عبارات)

ب ـ المدرسة(سبع عبارات) د ـ السياسة التعليمية والأساليب التربوية (عشر عبارات).

٣ ـ دعم الأسرة الريفية. وتضمن هذا المحور على ثلاثة أبعاد:

أ ـ البعد الاقتصادي (ثمان عبارات) ، ب ـ البعد الاجتماعي (خمس عبارات).

جـ ـ البعد الثقافي (خمس عبارات).

وتتم عملية إبداء الرأي من خلال ثلاثة مستويات (نعم ـ ربما ـ لا) للتعرف على مدى الموافقة على مضمون كل عبارة من عبارات الاستبانة. على أن يتم ترك مساحة عقب كل محور للآراء الحرة، وإضافة أية عبارات جديدة، وكذا في نهاية الاستبانة. وتقتصر البيانات الأولية لأفراد العينة على الوظيفة، سواء مختصاً أو متخصصاً.

صدق الاستبانة

تمت عملية حساب صدق الأداة باستخدام صدق المحكمين بعرضها على مجموعة من أساتذة التربية لإبداء آرائهم في مدى كفاية محاور الاستبانة وشمولها للجوانب المختلفة لموضوع الدراسة الحالية والمتعلق بتعليم الفتيات الريفيات، وكفاية العبارات المتضمنة في كل محور للتعبير عن مضون كل محور من المحاور، ومدى وضوح صياغة العبارات وارتباطها بموضوع كل محور، وتم تعديل بعض العبارات في ضوء آراء السادة المحكمين، وقبل بداية توزيع الاستبانة على أفراد العينة، تم عمل تطبيق أولي للاستبانة على مجموعة من أساتذة التربية كمتخصصين، وتم استبعادهم عند اختيار العينة. وكذا مجموعة من العاملين بالتربية والتعليم، والقائمين على الإشراف على التدريب الميداني بكلية التربية بتفهنا الأشراف بجامعة الأزهر للتأكد من وضوح الاستبانة، وسهولة فهم معاني مفرداتها، إلى أن وصلت الاستبانة إلى درجة يمكن معها بدء التطبيق الميداني على العينة المحددة في الدراسة الحالية.

وبالنسبة لدلالة الأوزان النسبية يتم حسابها لكل عبارة بضرب تكرار الاستجابات (نعم ×٣، ربما ×٢، لا ×١) ومن ثم جمع حاصل الضرب وقسمته على عدد أفراد العينة بالنسبة لكل من المتخصصين والمختصين. وقد أبدى السادة المحكمون رأيهم في أن العبارات إيجابية بدرجة تتطلب اعتبار دلالة الأوزان النسبية على النحو التالي :

الوزن النسبي أقل من ٢ عدم موافقة

الوزن النسبي من ٢ إلى ٢,٤٩ موافقة

الوزن النسبي من ٢,٥ إلى ٣ موافقة جداً

تحديد عينة الدراسة:

انقسمت عينة الدراسة إلى قسمين، وهما على النحو التالي :

أ ـ المختصين : تم أخذ آراء كل مدراء ووكلاء ونظار والمدرسون الأوائل بمدارس التعليم الأساسي بحلقتيه الابتدائية والإعدادية، من العاملين في المدارس الواقعة في القرى المختارة لتطبيق الدراسة، وذلك لتميز هذه الفئات بالخبرة الطويلة في مجال التعليم، كذلك صلتهم الوثيقة بالمجتمعات الريفية خلال سنوات عملهم في تنفيذ السياسة التعليمية . وتم تحديد محافظتين متباينتين في مستوى تعليم الإناث فيهما وفقاً لتقارير التنمية البشرية، وإحصاءات وزارة التربية والتعليم، على النحو التالي:

تم اختيار محافظة بني سويف حيث الفجوة النوعية كبيرة بين البنين والبنات تصل إلى ٢٦٪ في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، و٣٣٪ في الحلقة الثانية"(١١٩). كما أن محافظة بني سويف تعد من المحافظات التي تتركز فيها مشكلات تعليم الفتيات، وترتفع فيها نسبة أمية الفتيات إلى ٢٥٪ من أطفال المحافظة"(١٢٠)، وهي نسبة مرتفعة وتعد من أعلى النسب على مستوى محافظات مصر.

وتمثل الدقهلية المستوى المتقدم، حيث تدخل ضمن المحافظات الريفية المتقدمة في مجال تعليم المرأة، حيث يصل"إجمالي نسبة قيد الإناث بالمراحل التعليمية المختلفة ٩٣,٦٪، والحاصلات على مؤهلات ثانوية أو أعلى ٢٥,٦٪، كما تبلغ نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل ١٨,٣٪ من عدد الإناث في المحافظة، وبهذا تحتل المرتبة الثانية على مستوى الجمهورية بعد مدينة القاهرة، كما تبلغ نسبة الإناث إلى الذكور ٢١,٨٪ من إجمالي قوة العمل بالمحافظة"(١٢١)، إلى جانب وقوع عمل الباحث ضمن نطاق أحد مراكز المحافظة، الأمر الذي يسهل بدرجة كبيرة وواقعية عملية التطبيق الميداني.

وبلغ إجمالي العدد الإجمالي لفئة العينة على مستوى المحافظتين ٢٨٦٩، وتم توزيع الاستمارات على ٢٥٠ منهم، وتم استرجاع ١٨٣ استمارة صحيحة، وهي نسبة مرتفعة تعبر عن اهتمام أفراد المجتمع بموضوع تعليم الفتيات الريفيات.

ب ـ المتخصصين : تم أخذ آراء أعضاء هيئة التدريس من كليات التربية بجامعات الأزهر وحلوان والمنيا، وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس فيها جميعاً ٤١٦ عضواً، تم توزيع الاستمارات على ١٥٠، وبلغ إجمالي الاستمارات الصحيحة التي استرجعها الباحث ٥٧ استمارة تمثل عينة المتخصصين في الدراسة الحالية.

تحليل نتائج الدراسة الميدانية

نتناول فيما يلي تحليلاً للنتائج التي تم التوصل إليها خلال الدراسة الميدانية، وتطبيق الاستبانة التي إعدت لهذا الغرض، حيث يتم عرض كل من المحاور التي تناولتها الاستبانة، مع تحليل لآراء عينة الدراسة لكل من العبارات المتعلقة بهذا المحور، مع تحليل الآراء الحرة والتعليقات والإضافات التي جاءت مصاحبة لها.

المحور الأول :سبل التوسع الكمي في تعليم الفتيات :

وتضمن المحور ثلاث عشرة عبارة، كما هو موضح بالجدول رقم (٥) والذي يوضح تكرار آراء العينة والوزن النسبي لكل عبارة تعبر عن آراء كل من المتخصصين والمختصين، وسوف يتم استعراض كل عبارة ونتائجها وتحليلها في ضوء الدلالة التي يعبر عنها الوزن النسبي لآراء العينة في مضمون العبارة، وذلك على النحو التالي :

جدول رقم (٥) يوضح نتائج تحليل عبارات المحور الأول

التوسع الكمي في تعليم الفتيات

رقم العبارة	المتخصصين			المختصين			الوزن النسبي	
	نعم	ربما	لا	نعم	ربما	لا	متخصص	مختص
١	٥١	٥	١	١٧٦	–	٧	٢,٨٨	٢,٩٢
٢	٤٣	١٠	٤	١٨٠	٣	–	٢,٦٨	٢,٩٨
٣	٥٢	٥	–	١٨٠	٣	–	٢,٩	٢,٩٨
٤	٥٢	٣	٢	١٧٩	٤	–	٢,٨٨	٢,٩٨
٥	٤٥	١	١١	١٢٣	١٨	٤٢	٢,٦	٢,٤٤
٦	٣٦	٨	١٣	٩٨	٥٧	٢٨	٢,٤	٢,٣٨
٧	٥٥	١	١	١٥٠	٢٢	١١	٢,٩٥	٢,٧٦
٨	٥٦	١	–	١٧٩	٣	١	٢,٩٨	٢,٩٧
٩	٥	١٢	٤٠	٣١	٣٠	١٢٢	١,٣٨	١,٥
١٠	٣٣	٨	١٦	٦١	٥٢	٧٠	٢,٣	١,٩٥
١١	٤٧	٥	٥	١٣٠	٣٣	١٩	٢,٧٤	٢,٦
١٢	٤٢	٦	٩	١٣٤	٥	٤٤	٢,٥٨	٢,٤٩
١٣	٥٦	١		١٨١	٢	–	٢,٩٨	٢,٩٨

١ ـ التأكيد على المساواة الكاملة بين البنين والبنات في القبول بالمراحل التعليمية المختلفة: جاء الوزن النسبي مرتفعاً، حيث بلغ بالنسبة للمتخصصين ٢,٨٨، وبالنسبة للمختصين ٢,٩٢، ودلالة ذلك الموافقة جداً على مضمون العبارة، وهي استجابة متقاربة لكل منهما، وتعبر عن الرغبة في التوسع المتكافئ لكل من البنين والبنات في الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة، وإن كان البعض قد اشترط ألا يتعارض ذلك مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، من حيث شرط السن أو المجموع عند الالتحاق بالمدرسة، بالنسبة للبنين والبنات.

٢ ـ زيادة فرص التحاق الفتيات بالتخصصات التعليمية الملائمة لطبيعة المرأة : تفاوت آراء كل من قسمي العينة بالنسبة لهذه العبارة، حيث جاء الوزن النسبي للمتخصصين ٢,٦٨، والمختصين ٢,٩٨، وهما يعبران عن الموافقة جداً على مضمون العبارة، وتعبر هذه الزيادة بالنسبة للمختصين عن حاجة المناطق الريفية لوجود مزيد من التخصصات خاصة في مجال الأنشطة، وكذا الأقسام المختلفة

بالمدارس الفنية، ويرجع ذلك لمعايشة المختصين لواقع الريف المصري بصورة تجعلهم أكثر إحساساً بمشكلاته وتطلعاته.

٣ ـ دعوة البرامج الإعلامية لتشجيع الأسر على إرسال بناتهن للمدرسة: جاءت نتيجة آراء عينة الدراسة مؤيدة بدرجة كبيرة لمضمون هذه العبارة، حيث وصل الوزن النسبي إلى ٢,٩ للمتخصصين، و٢,٩٨ للمختصين، وهي نسبة مرتفعة تدل على الموفقة جداً، وتتفق مع ما يحظى به الإعلام من اهتمام ورعاية من قبل الدولة جعلته منتشراً بصورة كبيرة، خاصة في ظل الثورة التكنولوجية، وتعاظم وسائل الاتصال، الأمر يجعل من الإعلام عاملاً مؤثراً في دعم القضايا القومية، وما يمس حياة المجتمعات بصفة خاصة.

٤ ـ السماح بإعادة قيد الفتيات المتسربات من التعليم في نمط تعليمي مناسب: تمثل مشكلة التسرب أحد روافد الأمية في مصر، وبالتالي اتفقت آراء كل من المتخصصين والمختصين على تأييد مضمون العبارة، حيث وصلت الأوزان النسبية لهما على التوالي ٢,٨٨ و ٢,٩٨، ويدل ذلك على الموافقة جداً على مضمون العبارة، ويمكن من خلال أن يتم ذلك من خلال إعادة قيد الفتيات المتسربات من المراحل التعليمية المختلفة، في المدارس أوفصول خاصة بهم، أو إعادة قيدهم بالفصول العادية إذا كانت ظروف سنهم تسمح بذلك.

٥ ـ زيادة الغرامة المقررة على عدم التحاق الأطفال الملزمين بالمدارس: جاء الوزن النسبي للمختصين ٢,٤٤ وهو أقل من المتخصصين حيث بلغ ٢,٦، ويدل ذلك أن المتخصصين يوافقون جداً على مضمون العبارة، بينما المختصون يوفقون بدرجة محدودة، ويرجع ذلك إلى احتكاك المختصين بالمجتمعات القرية مباشرة، وأضاف بعضهم في الآراء الحرة أن الحالة الاقتصادية للأسرة الريفية لاتتحمل زيادة في أعباء الحياة، خاصة في ظل العائد المادي المباشر من العمل اليدوي بعيداً عن التعليم وتكلفته المادية، وعائده المادي الآجل.

٦ ـ فصل البنين عن البنات في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي: جاءت الأوزان النسبية لآراء العينة متوسطة، حيث بلغت ٢,٤ للمتخصصين، و٢,٣٨ للمختصين، وهذ دلالة تقع في مستوى الموافقة فقط، ويرجع ذلك إلى طبيعة القرية المصرية، حيث مازالت التقاليد والقيم الأصيلة متواجدة في المناطق الريفية أكثر من المدن، ومن هنا فلا ضرر من وجود أبناء القرية معاً ـ بنين و بنات في مدرسة واحدة، حيث التلاميذ ـ بنين وبنات ـ من أسر تربطها علاقات اجتماعية، وطبيعة المجتمع المحدودة لاتدع مجالاً للمخاوف من الاختلاط في المدرسة، خاصة في ظل

الامكانيات المحدودة للمجتمع، والرغبة المتزايدة في تعليم أبناء القرية.

٧ ـ إنشاء مدارس الفصل الواحد في القرى وفق الاحتياجات الفعلية للمجتمعات: جاءت آراء العينة مؤيدة لمضمون العبارة، حيث بلغ الوزن النسبي للمتخصصين ٢,٩٥ والمختصين ٢,٧٦. ويعبر ذلك عن الموافقة جداً على مضمون العبارة، وجاء من ضمن آراء المختصين ضرورة أخذ آراء المجتمع المحلي عند إنشاء مدارس الفصل الواحد، مع الاستجابة لطلبات المناطق المحرومة لإنشاء تلك المدارس لحاجة القرى الصغيرة والنجوع لتوافر الخدمة التعليمية بها. أما بالنسبة لرأي المتخصصين فالوزن النسبي مرتفع وفقاً للمنهج العلمي لتفكيرهم والمتمثل في ضرورة بناء الخطط المستقبلية على أساس واقعي، ووفقاً للاحتياجات الحالية والمستقبلية للمجتمع.

٨ ـ تشجيع الجهود الأهلية لدعم المدارس والفصول التعليمية: جاءت آراء العينة الموافقة على مضمون العبارة بدرجة كبيرة جداً، حيث بلغت بالنسبة للمتخصصين ٢,٩٨ والمختصين ٢,٩٧ ، ويعبر ذلك عن الموافقة جداً على مضمون العبارة، وتعبر تلك الآراء عن التوجهات المجتمعية الجديدة نحو تفعيل الجهود الأهلية وإتاحة الفرصة لها لمساندة الجهود الحكومية في الخدمات الجماهيرية، وأهم تلك الخدمات بالطبع هو التعليم، وأضاف بعض المختصين أنه في ظل ظهور طبقة جديدة في المجتمع المصري بصفة عامة والريفي بصفة خاصة، والمتمثلة في أصحاب رؤس الأموال الجدد من ملاك الأراضي التي تحولت من أراض زراعية إلى أرض للمباني، الأمر الذي يستوجب منهم المساهمة في تقديم بعض الخدمات لمجتمعاتهم .

٩ ـ تشجيع الاستثمار في التعليم الخاص: لم ينل مضمون هذه العبارة الموافقة من أفراد العينة، حيث بلغ الوزن النسبي للمتخصصين ١,٣٨ ، والمختصين ١,٥ . ويوضح ذلك عدم الموافقة على مضمون العبارة، من المتخصصين والمختصين، ويمكن إرجاع ذلك إلى تواضع المستوى الاقتصادي لغالبية أبناء القرى، الأمر الذي يستوجب تقديم الخدمات الحكومية بصورة كافية، خاصة في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع المصري، وإن كان ذلك يتعارض مع التوجهات الجديدة للمجتمع نحو الخصخصة وتشجيع الاستثمار في التعليم.

١٠ ـ التوسع في القوافل التعليمية الموجهة لتعليم الفتيات في أماكن تواجدهن: جاءت آراء أفراد العينة بموافقة متوسطة على مضمون العبارة، حيث بلغت للمتخصصين ٢,٣ ، والمختصين ١,٩٥ ، ويدل ذلك على الموافقة من جانب المتخصصين والرفض من جانب المختصين، حيث أبدى بعض المختصين رغبتهم في أن تتحول هذه القوافل

إلى قوافل إرشادية تثقيفية للمجتمع ككل، حيث يمكن الاستفادة منها بشكل أفضل من القوافل التعليمية الحالية، ويعكس ذلك إحساس المختصين بعدم جدوى تلك القوافل التعليمية، وبالطبع المختصين أدرى بذلك لمعايشتهم للواقع الريفي.

١١- تقييم جهود تقليص الفجوة بين البنين والبنات في المراحل التعليمية: جاءت النتائج المعبرة عن آراء العينة في مضمون هذه العبارة مؤيدة لعملية التقييم المقترحة، انطلاقاً من أهمية التقييم لضمان تحقيق الوسائل للأهداف المقصودة، حيث بلغ الوزن النسبي ٢,٧٤ للمتخصصين، و٢,٦ للمختصين، وهي دلالة الموافقة جداً، ويعبر ذلك عن طبيعة العينة كمجموعة من العلميين سواء منهم الأكاديمي أو التنفيذي.

١٢- عمل دراسات اجتماعية لبحث سبل تصويب النظرة إلى المرأة في الريف المصري: وهو اتجاه وافق عليه أفراد العينة بدرجة مقبولة، حيث بلغ الوزن النسبي ٢,٥٨ للمتخصصين، و٢,٤٩ للمختصين، ويدل ذلك على الموافقة جداً من جانب المتخصصين والموافقة فقط من المختصين، وقد عبر بعض المتخصصين بأن الدراسات موجودة ، ولكن المطلوب الإجراءات التنفيذية لنتائج تلك الدراسات، وهو الحال للكثير من الأبحاث في المجال التربوي.

١٣- توفير برامج تغذية مناسبة للتلاميذ أثناء اليوم الدراسي: وقد لقي مضمون هذه العبارة موافقة شبه إجماعية، حيث بلغ الوزن النسبي لكل من المتخصصين والمختصين ٢,٩٨. وهي نسبة مرتفعة تدل على الموافقة جداً على مضمون العبارة، وتعبر عن الحالة الاقتصادية والصحية التي يعاني منها تلاميذ المدارس الريفية، وأضاف بعض أفراد العينة أنه يمكن دعم جهود الحكومة في هذا المجال مع الاستعانة ببرامج الدعم التي تقدمها الهيئات المحلية والأجنبية لدعم الريف المصري، وفي ذلك تشجيع كبير للفتيات على الانتظام في الدراسة، وحافز للاستمرار في مواصلة التعليم، ويحقق أهداف التنمية البشرية في الجانب الصحي.

المحور الثاني: سبل النهوض بنوعية تعليم الفتيات:

وانقسم هذا المحور إلى أربعة أبعاد تتضمن جوانب العملية التعليمية المختلفة، نتناول كل بعد منها بالتحليل ، وذلك على النحو التالي:

البعد الأول: المعلم

جاءت آراء عينة الدراسة على هذا البعد كما هو موضح بالجدول رقم (٦) والذي يوضح تكرار آراء العينة والوزن النسبي لكل عبارة من العبارات السبع لكل من المتخصصين والمختصين، وسوف يتم استعراض نتائجها وتحليلها على النحو التالي :

جدول رقم (٦) يوضح نتائج تحليل عبارات المحور الثاني

سبل النهوض بنوعية تعليم الفتيات أولا : المعلم

رقم العبارة	تكرار المتخصصين			تكرار المختصين			الوزن النسبي	
	نعم	ربما	لا	نعم	ربما	لا	متخصص	مختص
١	٣٦	١٢	٩	١٥١	١٥	١٧	١,٨٩	٢,٧٣
٢	٣٢	١٧	٨	١٠٨	٥٢	٢٣	٢,٤٢	٢,٤٦
٣	٢٨	١٢	١٧	١١٣	٤١	٢٩	٢,١٩	٢,٤٦
٤	٥٧	-	-	١٨٨	٢	-	٣	٢,٩٩
٥	٤٧	٩	١	١٧٥	٦	٢	٢,٨٢	٢,٩٥
٦	٥٧	-	-	٨١	١٥	٨٧	٣	١,٩٧
٧	٥٣	٤	-	١٧٧	٦	-	٢,٩٣	٢,٩٧

١ - تشجيع معلمي الفتيات بمنحهم المميزات المناسبة: اختلفت آراء العينة حول مضمون هذه العبارة، حيث جاء الوزن النسبي للمتخصصين منخفضاً وبلغ ١,٨٩، على حين جاء بالنسبة للمختصين ٢,٧٣. وفي هذه الحالة تتباين آراء كل من المختصين الذين وافقوا جداً على مضمون العبارة، والمتخصصين الذي رفضوها، حيث اعترض بعض المتخصصين معللين ذلك بأن المميزات والحوافز تمنح للمعلمين بصفة عامة، ولافرق بين معلم للفتيات وللفتيان، على حين جاءت آراء المختصين مؤيدة، تأكيداً للرغبة في دعم المعلمين، وطالب بعضهم بأن تشمل هذه المميزات المعلمين والموجهين، بما يحفز الجميع على العمل بصورة تحقق الأهداف المنشودة.

٢ - مراجعة أساليب إعداد معلم مدارس الفصل الواحد: جاءت آراء العينة متقاربة، وإن كانت بدرجة محدودة، ربما لعدم إلمام بعض المتخصصين بأساليب إعداد معلمة مدارس الفصل الواحد، وبلغ الوزن النسبي للمتخصصين ٢,٤٢، وللمختصين ٢,٤٦. ويدل ذلك على الموافقة من جانب كل من المتخصصين والمختصين .

٣ - توجيه خريجي الجامعات أثناء الخدمة العامة إلى مجال تعليم الفتيات: جاء الوزن النسبي لآراء العينة مؤيداً بدرجة متوسطة لمضمون العبارة، حيث بلغ ٢,١٩ للمتخصصين، و٢,٤٦ للمختصين، وهي استجابة ذات دلالة تعبر عن الموافقة على مضمون العبارة، وربما جاء ذلك بسبب عدم خبرة خريجي الجامعة بمجال التعليم، إلى جانب عدم استمرارهم لارتباطهم بفترة الخدمة العامة فقط، مما يحول دون الاستفادة منهم خاصة بعد إعدادهم أو تدريبهم لهذا العمل، خاصة في ظل

وجود فائض من خريجي وكليات التربية بدون عمل في المجتمع.

٤ - الارتقاء بمستوى إعداد المعلم بما يتناسب وطبيعة العصر: توافقت آراء العينة من حيث الموافقة بدرجة مطلقة على مضمون العبارة، حيث بلغ الوزن النسبي للمتخصصين ٣، والمختصين ٢,٩٩، ويدل ذلك على الموافقة جداً على مضمون العبارة من أفراد العينة، ويتفق ذلك مع التوجهات التي توليها الدولة لإعداد المعلم وتدريبه، حيث المعلم أحد الأركان الهامة لضمان السير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق الهدف المنشود من العملية التعليمية.

٥ - توفير فرص تدريب المعلمين على المستحدثات في المجال التربوي: جاءت آراء العينة مؤيدة بدرجة كبيرة لمضمون العبارة، حيث بلغ الوزن النسبي للمتخصصين ٢,٨٢ والمختصين ٢,٩٥، ويدل ذلك على الموافقة جداً على مضمون العبارة من قسمي العينة، ويتوافق ذلك مع الآثار الإيجابية لبرامج التدريب الناجحة سواء في الداخل أو البعثات الخارجية، وخاصة في الإطلاع على المستحدثات في المجال التربوي، في زمن الثورة المعلوماتية، وتنامي العلم والمعرفة بسرعات عالية، في عصر العولمة وثورة الاتصالات الغير مسبوقة.

٦ - القضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية بتغليظ عقوبتها: تباينت الآراء بين أفراد العينة حول مضمون هذه العبارة، فقد جاء الوزن النسبي للمتخصصين كاملا مسجلاً ٣، بينما جاء للمختصين ١,٩٧، ويعبر ذلك عن الموافقة جداً على مضمون العبارة من المتخصصين، بينما يرفضها المختصون، ويرجع الفرق إلى اقتناع الأكاديميين بضرورة القضاء على هذه الظاهرة المدمرة للتعليم، والمتنافية مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وأفاد بعض المتخصصين بأن الدروس الخصوصية تعتبر ظاهرة سلبية وآفة أصابت التعليم المصري بكافة مراحله، الجامعي وقبل الجامعي، وحتى المراحل التمهيدية، بينما جاءت استجابة التنفيذيين منخفضة لارتباطهم بهذه الظاهرة ميدانياً، ويرون فيها دخلاً يحسن من المستوى المعيشي للمعلم، وعلل بعض المختصين عدم موافقته بضرورة مساواة المعلمين بالأطباء الذين يسمح لهم بفتح عيادات خاصة، والمهندسين الذين يسمح لهم بفتح مكاتب هندسية.

٧ - اختيار المعلمين من أبناء نفس القرية بقدر الإمكان: جاءت الاستجابات متوافقة بين أفراد العينة، حيث بلغ الوزن النسبي للمتخصصين ٢,٩٣، والمختصين ٢,٩٧ وهي آراء إيجابية بدرجة كبيرة، وتدل على الموافقة جداً على مضمون العبارة، حيث يسهم ذلك في تخفيف العبء عن المعلمين، ويوفر لهم الوقت، وفي نفس الوقت يكونوا أكثر دراية بطبيعة المجتمع الذي يعملون فيه، الأمر الذي يزيد من آدائهم.

البعد الثاني : المدارس والفصول التعليمية

جاءت آراء عينة الدراسة على هذا البعد كما هو موضح بالجدول رقم (٧) والذي يوضح تكرار آراء العينة والوزن النسبي لكل عبارة من العبارات السبع لكل من المتخصصين والمختصين، وسوف يتم استعراض نتائجها وتحليلها على النحو التالي :

جدول رقم (٧) يوضح نتائج تحليل عبارات المحور الثاني

ثانيا : المدارس والفصول التعليمية

رقم العبارة	تكرار المتخصصين			تكرار المختصين			الوزن النسبي	
	نعم	ربما	لا	نعم	ربما	لا	متخصص	مختص
١	٥٧	–	–	١٨٢	١	–	٣	٢,٩٩
٢	٥٠	٦	١	١٧٨	٥	–	٢,٨٦	٢,٩٧
٣	٥٧	–	–	١٨٣	–	–	٣	٣
٤	٥٥	٢	–	١٨٠	١	٢	٢,٩٣	٢,٩٧
٥	٥١	٦	–	١٧٠	١٢	١	٢,٨٩	٢,٩٢
٦	٥٧	–	–	١٨٢	١	–	٣	٢,٩٩
٧	٥٥	–	٢	١٧٥	٧	١	٢,٩٣	٢,٩٥

١ - تفعيل دور هيئة الأبنية التعليمية: جاء الوزن النسبي لكل أفراد العينة مؤكداً على مضمون العبارة بإجماع، حيث وصل الوزن النسبي للمتخصصين إلى ٣، والمختصين ٢,٩٩، ويعبر ذلك عن الموافقة جداً على مضمون العبارة، وهي آراء تؤكد على أهمية دور هيئة الأبنية التعليمية، في أداء المهمة التي أنشئت من أجلها، والمتمثلة في بناء وصيانة المدارس، وهي بالفعل الجهة القادرة على الوفاء بهذه المهمة، والجهود الأخرى سواء الأهلية أو التبرعات والمنح، ما هي إلا جهود مكملة ومساعدة ، ينبغي أن تتكامل مع خطط هيئة الأبنية التعليمية، ويتم التنسيق بينها بمعرفة الهيئة، في إطار الخطة العامة لوزارة التربية والتعليم.

٢ - الاستفادة من جهود الهيئات الدولية لدعم تعليم المرأة: جاءت آراء العينة مؤيدة لمضمون العبارة، حيث بلغ الوزن النسبي للمتخصصين ٢,٨٦، والمختصين ٢,٩٧، ويدل ذلك على الموافقة جداً، واشترط بعض المتخصصين عدم تعارض ذلك مع حرية وسيادة القرار الوطني، وينبغي الاعتماد على الجهود الذاتية في تعليم أبناء مصر، على حين أفاد البعض الآخر بأن تلك الجهود تمثل ضريبة تدفعها الدول الغنية، ويمكن الإفادة منها طالما لاتوضع لها شروط لاتتناسب والمجتمع المصري.

٣ - بناء المدارس الجديدة وفق خريطة مدرسية واقعية تلائم البيئة الريفية: اتفق أفراد

العينة بالكامل على جدوى مضمون العبارة، حيث جاء الوزن النسبي لكل من للمتخصصين والمختصين ٣، أي تأييد من كامل أفراد العينة بنسبة ١٠٠٪، وهي نسبة ذات دلالة تعبر عن الموافقة جداً عى مضمون العبارة، ويتفق ذلك مع المنطق والتخطيط القائم على أساس علمي، يراعي البعد المستقبلي من خلال كل من الواقع والاحتياجات الفعلية، في إطار نظرة مستقبلية، واقترح البعض أن يتم بناء المدارس بتصميم يتلائم وطبيعة البيئة المحيطة.

٤ - تعديل مواعيد الدراسة وفق ظروف المجتمع المحلي: أفاد أفراد العينة أن مضمون العبارة يتفق مع واقع المجتمعات الريفية، سواء من حيث بداية العام الدراسي أو العطلات، التي ينبغي أن تتوافق مع ظروف المجتمعات الريفية، وجاء الوزن النسبي ٢.٩٣ للمتخصصين و٢.٩٧ للمختصين، وهي نسبة مرتفعة جداً تعبر عن الموافقة جداً على تعديل المواعيد بما يتواءم والظروف المحلية لكل مجتمع، وهي بذلك تؤيد مضمون العبارة بدرجة كبيرة.

٥ - إيجاد علاقة بين مدارس الفصل الواحد ومدارس التعليم الأساسي بالقرية: اتفق أفرادالعينة بدرجة كبيرة على أهمية تفعيل مضمون العبارة، حيث بلغ الوزن النسبي للتمخصصين ٢.٨٩ والمختصين ٢.٩٢، وهي نسبة مرتفعة ذات دلالة تعبر عن الموافقة جداً، حيث مدارس الفصل الواحد تمثل وحدات صغيرة منفصلة، ويفضل ارتباطها بأقرب مدرسة لها، خاصة في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي، ليسهل على التلميذات مواصلة التعليم في مدرسة قريبة، ويمكن أن يتم تبادل للزيارات في حالة توافر وسائل نقل كي يتم تعرف الفتيات على المدارس الأخرى كنشاط اجتماعي ترفيهي لهن، وحافز للاستمرار في العليم للمراحل التالية.

٦ - إلغاء الفترة الثانية بالنسبة للفتيات في المناطق الريفية: جاءت الموافقة على مضمون تلك العبارة إجماعية، حيث بلغ الوزن النسبي للمتخصصين ٣ والمختصين ٢.٩٩، وهي درجة تعبر عن الموافقة جداً على مضمون العبارة، ويعبر ذلك عن مطلب التربويين بصفة عامة، والمتمثل في النهوض بمستوى التعليم ككل، وأفاد بعض المختصين أن ذلك يكون أجدى في المناطق الريفية، ومطلب هام حيث يصعب عودة الفتيات مساء بعد نهاية الفترة الثانية، كما أن الدراسة بالفترة المسائية تحرم بعض المجتمعات من تأخير بداية اليوم الدراسي توافقاً مع ظروف المجتمع المحلي.

٧ - توفير وسائل نقل مناسبة للفتيات للذهاب للمدرسة بأمان: تحتاج الفتيات إلى وسيلة آمنة للمواصلات للذهاب للمدرسة، وهو مطلب اعتبره أفراد العينة هام جداً، حيث بلغ الوزن النسبي للمتخصصين ٢.٩٣ والمختصين، ٢.٩٥، ويدل ذلك على

الموافقة جداً على مضمون العبارة من جانب أفراد العينة، ويتفق مع مبادئ الإلزام التي تستوجب وجود المدرسة فيما لايزيد عن كيلومترين، وتوفير وسيلة النقل المناسبة يساعد على التغلب على هذا الشرط، إلى جانب توفير إطمئنان معنوي لأسر الفتيات عند ذهابهن للمدرسة، مما يشجعهم على إرسال بناتهم للمدرسة.

البعد الثالث: المحتوى التعليمي وطرق التدريس:

جاءت آراء عينة الدراسة على هذا البعد كما هو موضح بالجدول رقم (٨) والذي يوضح تكرار آراء العينة من المتخصصين والمختصين، والوزن النسبي لكل عبارة من العبارات الثماني، وسوف يتم عرض نتائجها وتحليلها على النحو التالي :

جدول رقم (٨) يوضح نتائج تحليل عبارات المحور الثاني

ثالثا : المحتوى التعليمي وطرق التدريس

رقم العبارة	تكرار المتخصصين			تكرار المختصين			الوزن النسبي	
	نعم	ربما	لا	نعم	ربما	لا	متخصص	مختص
١	٤٢	١١	٤	١٥٠	٢٧	٦	٢,٦٧	٢,٧٩
٢	٤٠	٩	٨	١١٥	٥٣	١٥	٢,٥٦	٢,٥٥
٣	٢١	٩	٢٧	٥٥	٣٦	٩٢	١,٨٩	١,٨
٤	٥٦	١	–	١٧٧	٥	١	٢,٩٦	٢,٩٦
٥	٥٧	–	–	١٨١	٢	–	٣	٢,٩٩
٦	٥٧	–	–	١٦٥	١٤	٤	٣	٢,٨٨
٧	٥٠	٦	١	١٧١	٢	١٠	٢,٨٦	٢,٨٨
٨	٥٧	–	–	١٨١	١	١	٣	٢,٩٨

١ - إعداد محتوى تعليمي يتناسب واحتياجات الفتيات الريفيات: بلغ الوزن النسبي للمتخصصين ٢,٦٧، والمختصين ٢,٧٩، وهو مرتفع بنسبة كبيرة ويعبر عن الموافقة جداً على مضمون العبارة، ويتفق مع الإضافات التي سمح لأفراد العينة التعبير عنها إزاء مضمون كل عبارة أو الاستبانة ككل، حيث اتفق أفراد العينة على ضرورة الاعتماد على الدراسات العلمية في تحديد احتياجات الفتيات الريفيات، ومن ثم إعداد محتوى علمي يتناسب مع تلك الاحتياجات.

٢ - ربط المضمون التعليمي بالأنشطة السائدة في المجتمع: حظي مضمون العبارة بقبول من جانب أفراد العينة، حيث جاء الوزن النسبي للمتخصصين ٢,٥٦ والمختصين ٢,٥٥، ويعبر ذلك عن الموافقة جداً على مضمون العبارة، وأفادوا بأن هذا اقتراح طيب يمكن تنفيذه في حالة تطبيق مبدأ لامركزية السياسة التعليمية، ويمكن تنفيذه

في الأنشطة وكوسائل إيضاح من واقع البيئة التي تعيشها الفتيات.

٣ - تدريس مقررات عن حقوق الإنسان تتضمن عدم التمييز بين الجنسين: بلغ الوزن النسبي لآراء العينة حول مضمون هذه العبارة ضعيفاً، حيث بلغ الوزن النسبي بالنسبة للمتخصصين ١,٨٩ والمختصين ١,٨، وهي نسبة تدل على عدم الموافقة على مضمون العبارة، ويعبر ذلك عن عدم وضوح مفهوم حقوق الإنسان لدى البعض من أفراد العينة، ويعتبرها البعض مطلباً سياسياً لاعلاقة له بموضوع التعليم في الوقت الراهن، وأضاف بعض المتخصصين بعدم وجود فائدة من تدريس هذه المقررات لتلاميذ المدارس، وخاصة وإنها غير معروفة أو شائعة في المجتمع المدني.

٤ - الاهتمام بعمليات المتابعة المستمرة للمستوى التعليمي للفتيات: بلغ الوزن النسبي لآراء المتخصصين متوافقاً تماماً مع آراء المختصين حول مضمون العبارة، وبلغ الوزن النسبي لكل منهما ٢,٩٦، وهو يعبر عن الموافقة جداً على ضرورة الاهتمام بعمليات المتابعة المستمرة للمستوى التعليمي للفتيات أثناء المراحل التعليمية، ويؤكد ذلك حرص العينة - أكاديميون وتنفيذيون - على عمليات التقويم المستمر، والذي يمكن من خلاله متابعة مستوى الأداء، والوقوف على جوانب القصور والعمل على علاجها، ودعم الجوانب الإيجابية وتفعيلها.

٥ - توفير تعليم مهني موازي لاستقطاب الفتيات الراسبات في التعليم العام: جاءت الموافقة على مضمون هذه العبارة بإجماع كل أفراد العينة تقريباً، حيث بلغ الوزن النسبي للمتخصصين ٣ والمختصين ٢,٩٩، ودلالة ذلك الموافقة جداً على ضرورة توفير تعليم مهني يمكن للفتيات الراسبات في التعليم العام اللجوء إليه كبديل عملي ويحقق للفتيات الطموح التعليمي، بجانب التدريب المهني بصورة مقبولة، ويعبر ذلك عن وجود مشكلة فعلية للفتيات في حالة تكرار الرسوب وترك المدرسة، الأمر الذي يعرضهن للارتداد للأمية، ووجود نمط تعليمي بديل يوفر حلاً لهذه المشكلة، خاصة وأن الحل المقترح يتفق مع الآراء الحرة لبعض أفراد العينة، حيث يرون أن قدرات بعض الفتيات تقف عند حد معين من الناحية التعليمية، ووجود نمط تعليم مهني قد يساعد في حل المشكلة.

٦ - توفير أدوات استقبال البث الفضائي للقنوات التعليمية في المدارس الريفية: اختلفت آراء العينة بدرجة بسيطة حول مضمون العبارة، حيث بلغ الوزن النسبي للمتخصصين ٣ والمختصين ٢,٨٨، وذلك يعبر عن الموافقة جداً على مضمون العبارة، مما يوضح أن أفراد العينة يؤيدون ضرورة وجود أدوات استقبال البث الفضائي في المدرسة، لإتاحة الفرصة لأبناء القرى للانفتاح على العالم الخارجي،

سواء داخل مصر أو خارجها، بشرط وجود برامج للتوعية الثقافية لحماية الثقافة المحلية، والحرص من سلبيات الانفتاح الثقافي. ويرى المختصين ضرورة وجودهذه الأجهزة كوسيلة من وسائل التحضر.

٧ ـ اتباع طرق التعليم الحديثة (التعلم الذاتي والتعلم المستمر والتفكير الناقد): جاءت آراء العينة مؤيدة لمضمون العبارة بدرجة كبيرة، حيث بلغ الوزن النسبي للمتخصصين ٢,٨٦ والمختصين ٢,٨٨، ويعبر عن الموافقة جداً على مضمون العبارة، ويرى عدد محدود من المتخصصين ضمن آرائهم الحرة أن ذلك ليس الأمر المهم بالنسبة لهذه الفئة من المجتمع، والتي لابد من مساعدتها للخروج من نفق الأمية، ويتعارض ذلك مع وجهة نظر الباحث من حيث أن تعليم الإنسان كيف يتعلم هو الأصلح لهذه الفئة، خاصة في المناطق النائية، التي قد تحرمها الظروف المجتمعية من مواصلة تعليمها النظامي، وينبغي أن تتعلم كيف تتواصل مع العلم، من أجل ذاتها وأبنائها ومجتمعها.

٨ ـ ادخال الوسائل التكنولوجية لتشجيع الفتيات على مواصلة التعليم: بلغ الوزن النسبي للمتخصصين ٣ والمختصين ٢,٩٨ وهو إجماع من كل أفراد العينة تقريباً، ويعبر عن الموافقة جداً على مضمون العبارة، ويعد خطوة نحو تطوير التعليم بصفة عامة، وتعليم الفتيات بصفة خاصة، ووجود مثل هذه الأجهزة، في مدارس الفصل الواحد مثلا، يشجع الفتيات على الانتظام في الدراسة، ويشوقهن للاستمرار في المدرسة وهو ما أكدته آراء العينة.

البعد الرابع : السياسة التعليمية والأساليب التربوية

جاءت آراء عينة الدراسة على هذا البعد كما هو موضح بالجدول رقم (٩) والذي يوضح تكرار آراء العينة والوزن النسبي لكل عبارة من العبارات العشر لكل من المتخصصين والمختصين، وسوف يتم استعراض نتائجها وتحليلها على النحو التالي :

١ ـ توافق النمط التربوي المدرسي مع الواقع الاجتماعي المحلي: جاء الوزن النسبي لآراء العينة مؤيداً لمضمون العبارة، حيث بلغ بالنسبة للمتخصصين ٢,٨٦، والمختصين ٢,٩٥، بدرجة دلالة موافق جداً، وارتفعت آراء المختصين لارتباطهم بالواقع المحلي أكثر من المتخصصين، وأضاف بعض المختصين بإمكانية تفعيل العلاقة بين المدرسة والهيئات الاجتماعية المختلفة بالمناطق الريفية، حيث يسهم ذلك في دعم تعليم الفتيات الريفيات، وأشار بعض المتخصصين بضرورة الاستفادة من الهيئات الاجتماعية العاملة في مجال رعاية المرأة.

٢ ـ تفعيل العلاقة بين المدرسة والمنزل لحل مشكلات الفتيات: جاءت آراء العينة إيجابية بدرجة كبيرة، حيث بلغ الوزن النسبي للمتخصصين ٢,٩٦ والمختصين ٢,٨٥، مما يدل على الموافقة جداً على مضمون العبارة، وأشار بعض المتخصصين بإمكانية الاستفادة من وجود مجالس الآباء في تفعيل تلك العلاقة، والمشاركة في توفير حلول واقعية للمشكلات التي تواجه تعليم الفتيات، تكون نابعة من البيئة المحلية، وتتفق والثقافة المحلية، خاصة العادات والتقاليد السائدة في المجتمع.

جدول رقم (٩) يوضح نتائج تحليل عبارات المحور الثاني

رابعاً : السياسة التعليمية والأساليب التربوية

رقم العبارة	تكرار المتخصصين			تكرار المختصين			الوزن النسبي	
	نعم	ربما	لا	نعم	ربما	لا	متخصص	مختص
١	٥٠	٦	١	١٧٥	٦	٢	٢,٨٦	٢,٩٥
٢	٥٥	٢	–	١٥٩	٢١	٣	٢,٩٦	٢,٨٥
٣	٥٧	–	–	١٨٠	٣	–	٣	٢,٩٨
٤	٤١	٩	٧	١٥١	٢٦	٦	٢,٦	٢,٧٩
٥	٤٩	٦	٢	١٦١	٢٠	٢	٢,٨٢	٢,٨٧
٦	٥٥	١	١	١٨٢	–	١	٢,٩٥	٢,٩٩
٧	٥٧	–	–	١٧٠	٩	٤	٣	٢,٩١
٨	٥٧	–	–	١٨٣	–	–	٣	٣
٩	٤٠	١٢	٥	١٤٩	٢١	٢	٢,٦١	٢,٧٩
١٠	٥٧	–	–	١٧٨	٤	١	٣	٢,٩٧

٣ ـ تكريم الفتيات المتفوقات في المراحل التعليمية المختلفة: اعتبر أفراد العينة أن مبدأ الثواب له فوائد أكثر من العقاب، ومن هنا جاء التأييد لمضمون العبارة بدرجة كبيرة، حيث بلغ الوزن النسبي للمتخصصين ٣ والمختصين ٢,٩٨، بدلالة الموافقة جداً على اعتبار أن التكريم نوع من أنواع الثواب، والتي يمكن من خلالها توفير القدوة الناجحة للفتيات بما يشجعهم على الاستمرار في الدراسة.

٤ ـ دعم القيم السائدة المرغوبة اجتماعياً بين الفتيات داخل المدرسة: جاء الوزن النسبي المعبر عن آراء العينة مؤيداً مضمون العبارة، فقد بلغ ٢,٦ للمتخصصين و ٢,٧٩ للمختصين، بدلالة تأييد قوى جداً، وهو اتجاه يتوافق مع الاتجاهات الاجتماعية المرغوبة في المناطق الريفية بصفة خاصة، حيث المجتمعات الصغيرة المحدودة في عدد سكانها.

٥ ـ تشجيع مشاركة الفتيات في الأنشطة بين المدارس المختلفة: عبر أفراد العينة عن تأييدهم القوي لمضمون العبارة، حيث بلغ الوزن النسبي للمتخصصين ٢,٨٢ والمختصين ٢,٨٧، وبدلالة تأييد قوي جداً، وهو اتجاه يشجع الفتيات على الاستمرار في المدرسة، وينمي روح الانتماء للمدرسة.

٦ ـ استنباط الأنشطة التعليمية للفتيات من واقع البيئة المحلية: ارتفع مستوى تأييد العينة لمضمون العبارة بدرجة كبيرة، حيث بلغ الوزن النسبي للمتخصصين ٢,٩٥ والمختصين ٢,٩٩، بدلالة قوي جداً، وهو شبه إجماع على أن ارتباط الأنشطة بالبيئة المحلية يشجع الفتيات على الذهاب للمدرسة، ومواصلة الدراسة فيها، حيث تكون هناك ألفة بين التلميذات والمجتمع المحلي، بأوجه النشاط السائدة فيه.

٧ ـ تنظيم أنشطة للفتيات بالمدارس خلال العطلات والمناسبات العامة: أفاد أفراد العينة أن ذلك يزيد من ارتباط الفتيات بالمدرسة، وجاء الوزن النسبي مؤيداً ، حيث بلغ بالنسبة للمتخصصين ٣ والمختصين ٢,٩١، وهو يمثل شبه إجماع على مضمون العبارة، ويعبر عن دلالة بدرجة قوى جداً. حيث أن ذلك يجعل من المدرسة كياناً محبباً للفتيات، ومرغوباً من كل أفراد المجتمع.

٨ ـ منع العنف (الضرب ـ التوبيخ . .) من المعلمين للفتيات: وهو اتجاه تربوي وافق عليه أفراد العينة بالإجماع، وإن كان مطلباً تربوياً بصفة عامة، فإنه أكثر أهمية بالنسبة للفتيات، وخاصة في البيئة الريفية، وجاء الوزن النسبي لكل من المتخصصين والمختصين ٣، أي تأييد بنسبة ١٠٠٪ لمضمون العبارة.

٩ ـ الاتجاه نحو اللامركزية في مجال التعليم لمراعاة الجانب البيئي: جاء الوزن النسبي للمتخصصين ٢,٦١ والمختصين ٢,٧٩، معبراً عن تأييد العينة لمضمون العبارة بدرجة دلالة قوية جداً، مما يعكس اتجاه أفراد العينة نحو تطبيق اللامركزية، خاصة في مجال تنفيذ السياسة التعليمية، لاختلاف الظروف البيئية والثقافية من مجتمع لآخر، بما تتضمنه من عوامل جوية، وظروف اجتماعية وعادات وتقاليد، وأنماط حياة تختلف من بيئة لأخرى.

١٠ ـ دعم الرعاية الصحية للفتيات الملتحقات بالمدارس: جاءت آراء العينة مؤيدة لمضمون العبارة، حيث بلغ الوزن النسبي للمتخصصين ٣ والمختصين ٢,٩٧، ويعبر ذلك عن الموافقة جداً على دعم الرعاية الصحية للفتيات، حيث المؤشرات تعبر عن انخفاض المستوى الصحي في المناطق الريفية، ورعاية الفتيات صحياً في المدارس يعتبر عاملاً مشجعاً على الاستمرارفي الدراسة، وفي نفس الوقت يحقق أهداف التنمية البشرية من حيث الحياة بصحة طوال سنوات العمر.

المحور الثالث : دعم الأسرة الريفية :

تعتبر الأسرة هي البيئة الأولى التي تنشأ فيها الفتيات، وتتواصل معها طوال سنوات حياتها ، وبالتالي تتأثرن الفتيات بصورة مباشرة بكل المعطيات المتاحة للأسرة، خلال سنوات نشأتهن سواء بالثقافة السائدة في الأسرة، أوالظروف الاقتصادية

والاجتماعية المحيطة بها، ومن هنا كان دعم الأسرة الريفية أحد السبل التي يمكن من خلالها النهوض بتعليم الفتيات الريفيات، وفي نفس الوقت يسهم في النهوض بالمجتمع ككل، وتحقيق أهداف التنمية البشرية في المجتمع، وقد انقسم هذا المحور إلى ثلاثة أبعاد، نتناولها بالتحليل تباعاً، وذلك على النحو التالي:

البعد الأول: الجانب الاقتصادي للأسرة الريفية:

جاءت آراء عينة الدراسة على هذا البعد، كما هو موضح بالجدول رقم (١٠) والذي يوضح تكرار آراء العينة والوزن النسبي لكل عبارة من العبارات الثماني لكل من المتخصصين والمختصين، وسوف يتم استعراض نتائجها وتحليلها على النحو التالي:

جدول رقم (١٠) يوضح نتائج تحليل عبارات المحور الثالث

أولا: الجانب الاقتصادي للأسرة الريفية

رقم العبارة	تكرار المتخصصين			تكرار المختصين			الوزن النسبي	
	نعم	ربما	لا	نعم	ربما	لا	متخصص	مختص
١	٥٥	–	٢	١٥٠	١١	٢٢	٢,٩٣	٢,٧
٢	٥٦	١	–	١٣٦	٥	٢	٢,٩٨	٢,٩٥
٣	٤٥	٨	٤	١٧٠	٤	٩	٢,٧٢	٢,٨٨
٤	٥٧	–	–	١٨٣	–	–	٣	٣
٥	٥٧	–	–	١٨٣	–	–	٣	٣
٦	٥٥	٢	–	١٦٠	١٨	٥	٢,٩٦	٢,٨٥
٧	٤٨	٥	٤	١٥١	٢٣	٩	٢,٧٧	٢,٧٨
٨	٥٧	–	–	١٨٣	–	–	٣	٣

١ - تيسير إجراءات عمل المشروعات الصغيرة لخريجات المراحل التعليمية المختلفة: جاء الوزن النسبي للمتخصصين ٢,٩٣ والمختصين ٢,٧، بدلالة قوية جداً، تعبر عن تأييد العينة لمضمون العبارة، وأفاد بعض أفراد العينة بأن وجود عائد مادي للمتعلمات يشجع بنات الريف على الالتحاق بالمدرسة الاستمرار في الدراسة، وأفاد بعض المختصين بضرورة الالتزام بذلك في برنامج شروق للتنمية الريفية، والذي تقوم به الدولة حالياً.

٢ - تخفيض رسوم الزواج بالنسبة للفتيات المتعلمات: جاء الوزن النسبي للمتخصصين ٢,٩٨، والمختصين ٢,٩٥، بدلالة قوية جداً، ويعد مضمون العبارة حافزاً قوياً

للأسر الريفية لتعليم فتياتها، حيث يمثل الزواج المبكر ظاهرة سلبية في المجتمعات الريفية، وينتج عنها انتشار ظاهرة التسرب من المدرسة، وعدم الاهتمام بمواصلة الدراسة، بما لذلك من آثار سلبية على العملية التعليمية، وتمثل هدراً كبيراً لميزانيات التربية والتعليم.

٣ - توفير فرص العمل المناسب للمرأة الريفية المتعلمة: جاء الوزن النسبي للمتخصصين ٢.٧٢ والمختصين ٢.٨٨، بدلالة قوية جداً، وأفاد أفراد العينة بأن الأخذ بمضمون العبارة يبرز العائد المادي للتعليم، خاصة مع انتشار البطالة بين المتعلمين، وتزايد عائد المهن الحرة، ووجود عمل للمرأة المتعلمة يمثل دافعاً للفتيات للالتحاق بالمتعليم والاستمرار فيه.

٤ - تنظيم دورات تعليمية للأنشطة الملائمة للمرأة (تفصيل،صناعات يدوية، ..): اجمع كل أفراد العينة على ضرورة تطبيق مضمون العبارة للنهوض بالأسرة الريفية، وبالتالي النهوض بتعليم الفتيات الريفيات، حيث جاء الوزن النسبي للمتخصصين والمختصين ٣ أي تأييد قوي جداً، بدرجة ١٠٠٪ من أفراد العينة، واقترح البعض ضرورة الالتزام بالأنشطة والصناعات الريفية، والتي يمكن الإفادة منها في القرية .

٥ - توفير حوافز للأسر التي تكمل بناتها مراحل التعليم المختلفة: أجمعت العينة على تأييد العبارة بدرجة ١٠٠٪، حيث بلغ الوزن النسبي لكل من المتخصصين والمختصين ٣، أي إجماع كامل بدلالة قوية جداً، وأضاف بعض أفراد العينة أن تطبيق مضمون العبارة يمثل أحد الحوافز للأسرة الريفية لتعليم فتياتها.

٦ - تنظيم المعارض لبيع منتجات الفتيات داخل المدرسة: جاء الوزن النسبي للمتخصصين ٢.٩٦ والمختصين ٢.٨٥، بدرجة دلالة قوية جداً، وجاء ضمن الآراء الحرة للمختصين، أن ذلك يمثل دعماً للأسرة الريفية، ومجالاً يزيد انتماء الفتيات لمدارسهن، ويتفق مع الاتجاه الحديث الذي تتبناه وزارة التربية والتعليم بالتحول نحو المدرسة المنتجة، لتصل الفائدة إلى كل من التلميذات والمدرسة، مما ينعكس إيجاباً على مستوى آداء العملية التعليمية بها.

٧ - دعم مشاركة الفتيات في معارض منتجات الأسر المنتجة: جاء الوزن النسبي للمتخصصين ٢.٧٧ والمختصين ٢.٧٨، وهي أوزان ذات دلالة قوية جداً في تأييد مضمون العبارة، مع الالتزام بالضوابط التي حددها أفراد العينة، حيث اتفق معظم أفراد العينة على أن مضمون العبارة مناسب جداً للنهوض بتعليم الفتيات الريفيات، وإن كان هناك شرطاً حدده غالبية أفراد العينة، وهو عدم الاندماج في تلك الأنشطة على حساب العملية التعلمية.

٨ ـ الالتزام بالكتب المدرسية لعدم فرض شراء كتب خارجية: جاءت آراء أفراد العينة مؤيدة بإجماع لمضمون العبارة، حيث بلغ الوزن النسبي لكل من المتخصصين والمختصين ٣، أي بدلالة قوية جداً ، وتضمنت الآراء الحرة لأفراد العينة أن الالتزام بالكتاب المدرسي أحد العوامل الهامة التي تمكن الفتيات من مواصلة التعليم، وعدم التسرب منه، حيث يعد شراء الكتب الخارجية، مع ارتفاع أسعارها، أحد العوامل المتسببة في العزوف عن مواصلة التعليم،

البعد الثاني : الجانب الاجتماعي للأسرة الريفية:

جاءت آراء عينة الدراسة على هذا البعد، كما هو موضح بالجدول رقم (١١) والذي يوضح تكرار آراء العينة والوزن النسبي لكل عبارة من العبارات الخمس لكل من المتخصصين والمختصين، وسوف يتم استعراض نتائجها وتحليلها على النحو التالي :

جدول رقم (١١) يوضح نتائج تحليل عبارات المحور الثالث

ثانيا : الجانب الاجتماعي للأسرة الريفية

رقم العبارة	تكرار المتخصصين			تكرار المختصين			الوزن النسبي	
	نعم	ربما	لا	نعم	ربما	لا	متخصص	مختص
١	٤٠	٢	١١	١١٣	٢٨	٤٢	٢,٣٧	٢,٣٨
٢	٥٥	-	٢	١٨٠	١	٢	٢,٩٣	٢,٩٧
٣	٥٦	١	-	١٧٧	٤	٢	٢,٩٨	٢,٩٦
٤	٤٢	١١	٤	١٧٥	٤	٤	٢,٦٧	٢,٩٣
٥	٥٦	١	-	١٨١	١	١	٢,٩٨	٢,٩٨

١ ـ تشديد الرقابة على سن الفتيات عند الزواج: جاء الوزن النسبي للمتخصصين ٢,٣٧ والمختصين ٢,٣٨، بدلالة قوية لمضمون العبارة، ويعبرذلك عن رفض أفراد العينة لزواج الفتيات في سن مبكرة، حيث يمثل ذلك أحد روافد الأمية من حيث عدم التحاق الفتيات بالمدارس، أو تسربهن من التعليم في أحد المراحل، بما يمثله ذلك من تدني لمستوى تعليم الفتيات الريفيات، ويتفق ذلك مع آراء العينة في العبارة الثانية من البعد الأول المتعلق بالجانب الاقتصادي، مما يؤكد على أهمية الالتزام بمضمون العبارة الحالية، خاصة في المناطق الريفية.

٢ ـ توجيه الإعلام نحو دعم دور المرأة الريفية في المجتمع: بلغ الوزن النسبي للمتخصصين ٢,٩٣ والمتخصين ٢,٩٧، وهو يمثل شبه إجماع على مضمون العبارة، ويعطي دلالة قوية جداً لتأييد ضرورة تفعيل دور الإعلام في توجيه

وإرشاد الأسر الريفية إلى أهمية التعليم، ودوره الهام في الارتقاء بمستوى القرية كلها، وما يمثله ذلك من الارتقاء بمستوى معيشة كل أفراد القرية، ويمكنهم من التعايش بفعالية مع مجتمعاتهم، خاصة وقد تعاظم دور الإعلام في ظل العولمة وثورة الاتصالات، ومن هنا أصبح للإعلام دوراً هاماً في النهوض بمستوى المجتمعات بصفة عامة.

٣ ـ التنسيق بين جهود دعم المرأة الريفية: اتفق أفراد العينة على أهمية مضمون العبارة، وجاء الوزن النسبي للمتخصصين ٢,٩٨ والمختصين ٢,٩٦، ويعطي ذلك دلالة قوية جداً على ضرورة استغلال الطفرة الحالية لدعم المرأة، والتنسيق بين تلك الجهود بمايعود بالفائدة عليهن.

٤ ـ تفعيل دور المجالس القروية في رعاية المرأة: جاء الوزن النسبي للمتخصصين ٢,٦٧ والمختصين ٢,٩٣، بدرجة دلالة قوية جداً لتأييد مضمون العبارة، وجاءت آراء المختصين أكثر قوة في تأييد العبارة انطلاقاً من معايشتهم للواقع الراهن في الريف المصري، وإحساسهم بضرورة الارتقاء بدور المجالس القروية لقدرتها على المواجهة السريعة مع مشكلات الريف، وتوفير الحلول الواقعية لها.

٥ ـ التعريف بالنساء الرائدات في المجتمع كقدوة للفتيات: جاء الوزن النسبي لأفراد العينة متساوياً ويمثل شبه إجماع على تأييد مضمون العبارة، حيث بلغ الوزن النسبي لكل من المتخصصين والمختصين ٢,٩٨، بدرجة دلالة قوية جداً، ويبرز ذلك اقتناع أفراد العينة بأهمية دور القدوة في دفع الفتيات إلى محاولة النهوض بمستواهن عن طريق الانتظام في التعليم.

البعد الثالث: الجانب الثقافي للأسرة الريفية:

جاءت آراء عينة الدراسة على هذا البعد، كما هو موضح بالجدول رقم (١٢) والذي يوضح تكرار آراء العينة والوزن النسبي لكل عبارة من العبارات الخمس لكل من المتخصصين والمختصين، وسوف يتم استعراض نتائجها وتحليلها على النحو التالي :

١ ـ الاهتمام ببرامج التوعية النسوية للمرأة الريفية: بلغ الوزن النسبي لآراء المتخصصين ٢,٨٢ والمختصين ٢,٩، بدلالة قوية جداً لتأييد مضمون العبارة، ويعبر ذلك عن اقتناع أفراد العينة بأهمية توعية المرأة الريفية بالأسس العلمية الصحيحة لرعاية أسرتها، ونبذ العادات القديمة البالية، والتخلص من الخرافات والأفكار المتخلفة، والتي تتسبب في تدني المستوى الصحي لأسرتها، ومن هذه التقاليد القديمة الزواج المبكر، وبقاء المرأة في المنزل تابعة وخاضعة للرجل بصورة مطلقة تحد من قدراتها وتجمد فكرها، وبالتالي يخسر المجتمع جهودها كعنصر

فاعل وهام من مقومات المجتمع، وتعليم المرأة أفضل السبل لتمكين المرأة من أخذ مكانها المناسب في المجتمع، وبرامج التوعية المناسبة تدفع المرأة إلى تشجيع بناتها على الانتظام في الدراسة، ومحاولة التقدم فيها.

جدول رقم (١٢) يوضح نتائج تحليل عبارات المحور الثالث

ثالثاً : الجانب الثقافي للأسرة الريفية

رقم العبارة	تكرار المتخصصين			تكرار المختصين			الوزن النسبي	
	نعم	ربما	لا	نعم	ربما	لا	متخصص	مختص
١	٥٠	٤	٣	١٦٥	١٨	-	٢,٨٢	٢,٩
٢	١٤	٨	٢	١٦٩	١٠	٣	٢,٧٩	٢,٩
٣	٥٥	٢	-	١٨١	١	١	٢,٩٦	٢,٩٨
٤	٥٦	١	-	١٦٠	١٨	٥	٢,٩٨	٢,٨٥
٥	٤٩	٨	-	١٦١	١١	١١	٢,٨٦	٢,٨٢

٢ - توفير الامكانيات لدعم أنشطة الرائدات الريفيات: جاء تأييد العينة لمضمون العبارة مرتفعاً، حيث بلغ الوزن النسبي للمتخصصين ٢,٧٩ والمختصين ٢,٩، بدلالة قوية جداً تعبر عن تأييد كبير لتوفير الامكانيات اللازمة لدعم دور الرائدات الريفيات في النهوض بالمجتمع الريفي، وجاءت آراء المختصين أعلى من المتخصصين باعتبارهم يعايشون البيئة الريفية، ويقدرون دور الرائدات الريفيات أكثر من المتخصصين الأكاديميين. ويستدعي النهوض بالريف التخلص من الكثير من مشكلاته، ويهيء المجال للنهوض بالمجتمع الريفي، وفي هذه الحالة تزول العديد من المعوقات التي تحول دون النهوض بتعليم الفتيات الريفيات.

٣ - تنظيم الندوات التثقيفية لتوعية الفتيات بدورهن في المجتمع: بلغ الوزن النسبي لآراء العينة في مضمون العبارة ٢,٩٦ للمتخصصين و٢,٩٨ للمختصين، بدلالة قوية جداً وتمثل شبه إجماع على تأييد مضمون العبارة، وتعبر عن احتياج المرأة الريفية في كافة مراحل عمرها، وخاصة في المراحل الأولى منها، إلى التوعية الثقافية بأمور حياتها ومجتمعاتها، وأهمية التعليم لتأمين حاضرها ومستقبلها، ويتفق ذلك مع آراء العينة في مضمون العبارة رقم "١٠" ضمن المحور الأول، ورغبة أفراد العينة في تنظيم قوافل تثقيفية تتحرك إلى القرى والنجوع للتوعية والإرشاد، وتوصيل الرسائل الإعلامية والتربوية والثقافية بصورة مباشرة.

٤ - مشاركة أعلام المجتمع من النساء في الأنشطة الريفية: بلغ الوزن النسبي لآراء

العينة حول مضمون العبارة ٢,٩٨ للمتخصصين و٢,٨٥ للمختصين، بدلالة قوية جداً. وأضاف أفراد العينة أن هذه المشاركة من جانب أعلام المجتمع تمثل حافزاً وعنصر تشويق للمرأة الريفية، ويمكن من خلال ذلك توفير حلقة اتصال مع المرأة الريفية، ويساعد على وصول الرسالة الثقافية المستهدفة للنهوض بالمرأة الريفية، والتخلص من العوائق التي تحول عمليات تعليم الفتيات الريفيات.

٥ - تحويل القنوات الفضائية الثقافية إلى قنوات بث أرضية في المناطق الريفية: بلغ الوزن النسبي لآراء العينة حول مضمون العبارة ٢,٨٦ للمتخصصين و٢,٨٢ للمختصين، وجاء ضمن أراء العينة أن المناطق الريفية يمكن تطبيق مضمون العبارة فيها، حيث الشبكة الأرضية تبث من خلالها القنوات المحلية لكل إقليم، إلى جانب القناة الأولى والثانية، أي أن الشبكة الأرضية تسمح باستقبال قنوات تلفزيونية أرضية أخرى، وهو مايختلف عن القاهرة الكبرى التي يصعب تطبيق ذلك فيها، حيث القنوات الأرضية كلها تبث فيها، ولامجال لقنوات أرضية أخرى الأمر الذي يتطلب اللجوء إلى البث الفضائي للقنوات الجديدة، واقترح بعض المتخصصين ضرورة البدء بالقنوات التعليمية والثقافية للنهوض بالمجتمع.

سبل النهوض بتعليم المرأة الريفية

يعد مستوى التعليم أول مقاييس التنمية البشرية لأي مجتمع، وفي سبيل تحقيق التقدم المنشود للمجتمع، وتحقيق مكانة متقدمة بين الدول وفق مقاييس التنمية البشرية، ينبغي النهوض بالتعليم بصفة عامة، وفي دراستنا الحالية فإن النهوض بتعليم الفتيات هو المستهدف، ومن خلال الإطار النظري للدراسة الحالية، وتحليل نتائج الدراسة الميدانية - رصد سبل النهوض بتعليم المرأة الريفية في إطار مفاهيم التنمية البشرية على النحو التالي :

١ - ضرورة تضافر الجهود الحكومية والأهلية، لتمكين المرأة المصرية، وتكثيف المسئولين عن التعليم في مصر لجهودهم للنهوض بتعليم المرأة، باعتبار تطوير التعليم وتحديثه قضية أمن قومي، خاصة في المنطق الريفية والمحرومة من الخدمات التعليمية، وتنظيم حملات وقوافل تتحرك إلى القرى والنجوع، لتوعية أبناء المجتمعات الريفية بأهمية تعليم المرأة، خاصة في ظل الدفعة القوية التي توليها الدولة لدعم المرأة في المجتمع، سواء من خلال المجلس القومي للمرأة، أو المجلس القومي للأمومة والطفولة، وغيرها من الهيئات التي ترعاها الدولة، وتقوم عليها السيدة حرم السيد رئيس الجمهورية.

٢ - التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية العاملة في مجال رعاية المرأة، في إطار سيادة القرار الوطني، وبما يتلاءم مع ثقافتنا المصرية العربية الإسلامية، سواء في

مراحل التخطيط أو التنفيذ أو المتابعة، والعمل على تطوير التشريعات المنظمة والحافظة لحقوق المرأة، والمشجعة لمشاركتها في الأنشطة الاجتماعية والسياسية، والعمل لتحريره طاقاتها داخل المجتمع، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية والاجتماعية أمام المرأة، لتمكينها من أداء دورها المنشود في المجتمع، والحصول على حقوقها داخل مجتمعها، وتحقيق مساواة الجنسين في الحقوق والواجبات.

٣ - تسير جهود وزارة التربية والتعليم للنهوض بتعليم الفتيات، خلال السنوات الأخيرة، في اتجاه إيجابي واضح يمكن رصده من خلال الإحصائيات الصادرة من الوزارة، وتشير نتائج الدراسة الحالية إلى ضرورة التوسع في البرامج الحالية لوزارة التربية والتعليم لتعليم الفتيات،والعمل على تطويرها، واستحداث أساليب جديدة تعتمد على الوسائط التكنولوجية الحديثة، حيث مازالت القرى والنجوع في حاجة إلى مزيد من المدارس والفصول، على أن يصاحب ذلك التوسع الكمي توسع كيفي سواء في الارتقاء بإعداد وتدريب المعلم، أو توفير الأجهزة التعليمية الحديثة والمتطورة، بحيث تتناسب مع مجتمعنا الريفي، وأن يتم إعداد الكوادر القادرة على استخدامها وتحقيق الفائدة منها.

٤ - الاستفادة من نتائج الدراسات الاجتماعية التي تناولت وضع المرأة في المجتمع المصري بصفة عامة، والريفي بصفة خاصة، ومحاولة تطبيق المناسب من نتائجها بقدر ما يسمح به الواقع، ووضع تلك النتائج في شكل إجرائي يمكن تطبيقه.

٥ - تكثيف الدورر الإعلامي المرئي والمسموع، بما ينمي الوعي الثقافي لأبناء المجتمع المصري، خاصة في المناطق الريفية، في إطار الثقافة المحلية لكل إقليم، ومحاولة تطوير ذلك الدورالإعلامي، مع الالتزام بالقيم الأصيلة للمجتمع المصري العريق، والمحافظة على صورة المرأة الشرقية في كل الأعمال التي تقدمها وسائل الإعلام، تجسيداً للصورة الحقيقية للمرأة المصرية، بعيداً عن أشكال العنف والإثارة، وبما يضيف إلى رصيدها المعرفي والثقافي، ويثري الجانب الفكري لها، وفي نفس الوقت بما يساير واقع العولمة والانفتاح الثقافي الذي نعيشه، ويمكن عمل دراسات هندسية متخصصة للتعرف على إمكانية الاستفادة من محدودية قنوات البث التليفزيوني الأرضية خارج نطاق القاهرة الكبرى، وتحويل بعض القنوات التعليمية والثقافية الفضائية إلى تلك القنوات الأرضية في المناطق والأقاليم الريفية.

٦ - تشجيع الجهود الأهلية للمساهمة في دعم العملية التعليمية، سواء بتقديم إعفاءات ضريبية لرجال الأعمال مقابل مساهمتهم في حل مشكلات المجتمع، أو تقديم التسهيلات المناسبة بحيث تكون حافزاً لهم على الإسهام في حل المشكلات التعليمية التي تواجه المجتمع، سواء من حيث بناء المدارس الجديدة، أو تقديم الدعم العيني، متمثلا في التجهيزات المطلوبة لنجاح العملية التعليمية، أو الوسائل التعليمية والوسائط التعليمية التكنولوجية الحديثة، أو تقديم وجبات

لتلاميذ المدارس خاصة في المناطق الريفية والفقيرة والمحرومة.

٧ - التوسع في التخصصات الملائمة للفتيات في التعليم الفني، ونشرها في المناطق الريفية التي تحتاج إلى هذا النمط من التعليم، على أن يتلاءم وطبيعة كل أقليم، والأنشطة الاقتصادية السائدة فيه.

٨ - السعي الجاد للقضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية، والتي تعمل على تدمير التعليم المصري، وتعتبر أحد أسباب ظاهرة التسرب، خاصة في المجتمعات الريفية، وبين الطبقات محدودة الدخل.

٩ - توفير وسائل مواصلات آمنة بين أماكن تجمع الفتيات والمدارس، على أن تكون بأجور رمزية تتناسب والإمكانيات المحدودة للمجتمعات القروية، كما هو الحال في الاشتراكات المخفضة التي تقدم للطلاب في وسائل النقل العام في المدن الكبيرة.

١٠- تلبية رغبات المعلمين في العمل بالقرب من مدارسهم ، حيث يهيئ لهم ذلك الظروف الملائمة لإنجاز العمل بكفاءة وانتظام، لمعرفتهم بطبيعة مجتمعهم وثقافة أبنائه، وتحقيق الاستقرار النفسي لهم بما يحفزهم على الإبداع والابتكار في أساليبهم التعليمية والتربوية مع الفتيات الريفيات.

١١- متابعة آداء هيئة الأبنية التعليمية باستمرار، في ضوء ما تقدمه للواقع المحلي من خدمات، سواء في بناء المدارس أو صيانتها أو تجهيزها.

١٢- أخذ آراء مجالس الآباء، والمجالس المحلية مأخذ الاهتمام، ودراستها وبحث مفرداتها، حيث يعايش المشاركين في تلك المجالس الواقع الفعلي، ويشعرون بالمشكلات التي تواجههم، ولديهم تصورات للحلول الواقعية العملية المناسبة لتطوير التعليم بصورة قد تكون أكثر من المخططين وكبار القيادات في المنظومة التعليمية في مصر.

١٣- دعم لامركزية السياسة التعليمية، خاصة فيما يتعلق بالجانب التنفيذي، ومرعاة الظروف المحلية لكل محافظة، وفقاً لواقعها واحتياجاتها، وأساليب تنفيذ السياسة التعليمية في المجتمعات المحلية، مثل السماح للمحليات بتحديد بداية العام الدراسي والعطلات الموسمية لكل إقليم، أو بتعديل مواعيد بداية اليوم الدراسي ومدة الدراسة اليومية وفق الظروف المجتمعية، بما لايخل بالخطة الدراسية

١٤- إعداد محتوى تعليمي مبسط يتناسب مع الفتيات المتخلفات عن التعليم، بما يجذبهم ويشجعهم على الاستمرار في الدراسة، على أن يرتبط بالأنشطة الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع، ويؤكد على أساليب التعلم الذاتي والتعليم المستمر، وفي الحالات الأكثر صعوبة يمكن اعتماد محو الأمية الوظيفية بديلاً عن أساليب محو الأمية الأبجدية التقليدية التي تقتصر على تعليم القراءة والكتابة، خاصة في المناطق الريفية، مع ربط المضمون التعليمي بالأنشطة الاقتصادية السائدة، وأنماط العمل المتعارف عليها في الريف المصري،

١٥- تفعيل الرعاية الصحية للفتيات في المدارس، خاصة في المناطق الريفية والفقيرة، على أن تشمل الجوانب التثقيفية والوقائية والعلاجية والتعويضية والتأهيلية.

١٦- إلزام المدارس بالاهتمام بالأنشطة التربوية، خاصة التي تدعم الجوانب الأخلاقية، وتنمي القيم الحميدة لدى التلميذات، وتوجههم إلى نبذ العادات والتقاليد البالية، والعمل على الارتقاء بالنمط الثقافي للفتيات الريفيات، ومن ثم مجتمعهم، على أن ترتبط هذه الأنشطة بواقع البيئة الريفية، والثقافة السائدة فيها، ومناشط الحياة الاجتماعية للقرية المصرية.

١٧- إنشاء فروع للبنوك والهيئات التي تقدم الدعم والقروض للمواطنين في المناطق الريفية والمحرومة، سواء في صورة مادية أو مشروعات صغيرة، أو استشارات فنية اقتصادية، على أن تكون الأولوية للفتيات المتعلمات، والأسر التي تهتم بتعليم بناتها ومتابعتهن خلال مراحل التعليم المختلفة.

١٨- إقامة مشروعات تسمح بمواجهة مشكلة البطالة في المجتمع، وتكون الأولوية للإناث المتعلمات في المناطق الريفية، لتشجيع الفتيات على مواصلة التعليم، والحصول على الشهادات التي تؤهلهم للعمل المناسب.

١٩- عمل معارض مستمرة للأسر المنتجة لتشجيعها على الإنتاج، بما يساعد في رفع المستوى الاقتصادي للأسرة، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال، والتي تعود على المجتمع كله بالنفع والفائدة، وأمامنا التجربة الصينية يمكن الإفادة من الخبرات المكتسبة منها.

٢٠- تشديد الرقابة بحزم على سن الفتيات عند الزواج، ووضع حوافز للفتيات اللاتي يتزوجن بعد السن القانوني، مثل إعفائهم جزئياً من رسوم تسجيل عقد الزواج، أو عقد حفلات زفاف جماعي بسيطة التكاليف لهم.

٢١- دعم دور الرائدات الريفيات، والعمل على إعدادهم بصورة تؤهلهم للقيام بدورهم على الوجه اللائق، وتطوير برامج التوجيه والإرشاد، سواء للفتيات أو للأسر، وإعداد نشرات إرشادية تثقيفية مجانية تشرف الرائدات الريفيات على توزيعها.

٢٢- عقد ندوات ولقاءات توعية في المدارس الريفية، يدعى إليها النماذج النسائية الناجحة في المجتمع، ويسمح فيها بحضور الأسر الريفية، لتوفير القدوة الحسنة والنموذج المتميز للمرأة، بهدف تحفيزهم على مواصلة تعليم بناتهم، وفي نفس الوقت لدفع الفتيات على بذل مزيد الجهد للتفوق والنبوغ أسوة بالقدوة.

قائمة المراجع :

١- هدى صبحي.الخطوط الرئيسية لإعداد الخطة القومية للنهوض بالمرأة.ضمن:المؤتمر الثاني للمجلس القومي للمرأة بعنوان "المرأة المصرية والخطة القومية ٢٠٠٢/٢٠٠٧، والمنعقد بالقاهرة ١٣-١٤مارس٢٠٠١. ص ٧٧.

٢ - ثناء الضبع . دور المرأة في التنمية من خلال المشاركة في النشاط الأهلي. كلية التربية، جامعة حلوان. المؤتمر العلمي السنوي التاسع المنعقد في ٢-٣مايو ٢٠٠١. مجلد أبحاث المؤتمر، الكتاب الثاني. ص ١٦٩.

٣ - معهد التخطيط القومي ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية. تقرير التنمية البشرية في مصر للعام ٢٠٠٣. التمهيد.

٤ - المرجع السابق .ص ٢.

٥ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية لعام ٢٠٠٢، القاهرة. يناير ٢٠٠٣. ص ص ١٥٥-١٥٦.

٦ - معهد التخطيط القومي ،مرجع سابق . ص ص ١- ٢.

٧ - البنك الدولي : تقرير التنمية البشرية في العام ٢٠٠٠/٢٠٠١ بعنوان "شن هجوم على الفقر" الطبعة العربية.القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر.٢٠٠١.ص٢٧٦.

٨ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.مرجع سابق . ص١٨٩.

٩ - أحمد السيد مؤمن. اتجاهات تعليم الفتاة في الريف والحضر وعلاقتها بالتنمية في المجتمع المصري. رسالة ماجستير "غير منشورة". كلية التربية، جامعة الأزهر. ١٩٨٣.

١٠- سعيد عبد الحميد السعدني. دراسة تقويمية لتعليم المرأة في القطاع الريفي في ضوء احتياجات التنمية. رسالة دكتوراة "غير منشورة". كلية البنات. جامعة عين شمس. ١٩٨٦.

١١ - سلامة صابر العطار. التعليم غير النظامي وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي في مصر.رسالة دكتوراة "غير منشورة ".كلية التربية. جامعة عين شمس. ١٩٨٩.

١٢ - عايدة فؤاد إبراهيم. تكافؤ الفرص التعليمية بين الإناث والذكور في التعليم قبل الجامعي، دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية اليمنية. رسالة دكتوراة "غير منشورة". معهد الدراسات والبحوث التربوية.١٩٩٢.

١٣ - فتحية عبد الجواد أحمد. مستوى التعليم وتنمية وعي المرأة المصرية بأدوارها في المجتمع. رسالة دكتوراة "غير منشورة".معهد الدراسات والبحوث التربوية. جامعة القاهرة. ١٩٩٢.

١٤ - ناهد أحمد عبد الرازق. التخطيط لتعليم الفتاة في إطار التعليم للجميع بمحافظة الجيزة. ماجستير "غير منشورة". معهد الدراسات والبحوث التربوية. جامعة القاهرة. ١٩٩٨.

١٥ - ميسون يوسف محمد الفيومي. نحو سياسة تربوية لمحو أمية المرأة المصرية في ضوء الاجتياجات الحالية والمستقبلية. رسالة ماجستير "غير منشورة".كلية البنات. جامعة عين شمس. ١٩٩٩.

١٦- منى أحمد علي حسين. التخطيط لزيادة الفرص التعليمية للإناث في التعليم الأساسي للجميع. رسالة ماجستير "غير منشورة". معهد الدراسات والبحوث التربوية. جامعة القاهرة. ١٩٩٩.
١٧- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. مرجع سابق . ص ١١٨.
١٨ - جانديالا ب.ج. تيلاك. التعليم والفقر في آسيا. مجلة مستقبليات، ع ١١٢ مكتب التربية الدولي. القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو. ص٥٩٥.
١٩ - United nation.international conference on population and development. Cairo, Egypt 5-13 September 1994.p13..
٢٠ - علي السلمي. إدارة الموارد البشرية والاستراتيجية. القاهرة، دار غريب. ٢٠٠١. ص ٢٨.
٢١- وزارة التربية والتعليم. مبارك والتعليم. التعليم المصري في مجتمع المعرفة. قطاع الكتب بالوزارة. ٢٠٠٣. ص ٥ ، كلمة السيد رئيس الجمهورية.
٢٢ - البنك الدولي. تقرير التنمية للعام ٢٠٠٠/٢٠٠١، بعنوان "شن هجوم على الفقر. الطبعة العربية. القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر. ٢٠٠١. ص ٢٨٤.
٢٣ - جاك ديلور وآخرون. تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين "التعلم ذلك الكنز الكامن". تعريب جابر عبد الحميد. القاهرة، دار النهضة العربية. ١٩٩٨. ص ٩٠.
٢٤- جامعة الأزهر، المركز الدولي الإسلامي للدراسات والبحوث السكانية: التربية السكانية. ١٩٩٧. ص ٣٠٦.
٢٥- معهد التخطيط القومي مرجع سابق . ص ١٠٨.
٢٦- جامعة الأزهر. مرجع سابق . ص ٢٨٠.
٢٧- سامية محمد فهمي: المرأة في التنمية. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية. ١٩٩٩. ص ١١٠.
٢٨ - United Nations : . Op. Cit P . 22. .
٢٩ - فوزية عبد الستار. المرأة في التشريعات المصرية. القاهرة. المجلس القومي للمرأة. ٢٠٠٣. ص ٧.
٣٠ - ناتالي باريوزا. التعليم من أجل مستقبل تتوفر فيه سبل العيش. ترجمة بهجت عبد الفتاح. مجلة مستقبليات، العدد ١١٣، مارس ٢٠٠٠. اليونسكو. القاهرة. ص٨٧.
٣١ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. مرجع سابق . ص٢٧٤.
٣٢ - معهد التخطيط القومي مرجع سابق . ص ١١.
٣٣ - المرجع السابق . ص ٤.
٣٤- فاطمة عبد الستار قطب. الصناعات والمشروعات الصغيرة، وتنمية المرأة الريفية في ظل العولمة. ضمن مجلة كلية الدراسات الإنسانية بجامعة الأزهر. العدد العشرون. سنة ٢٠٠٢. ص ٢٤٠.
٣٥- United Nations . Op. Cit. p.81 .
٣٦- فاطمة عبد الستار قطب. مرجع سابق . ص ٣٢٢.
٣٧- منى ذو الفقار. المرأة المصرية في عالم متغير، دراسة قانونية اجتماعية تحليلية. القاهرة، المجلس القومي للمرأة. أكتوبر ٢٠٠٠. ص ٢٦.

٣٨- المرجع السابق .
٣٩- محمد منير مرسي: أصول التربية. القاهرة، عالم الكتب. ٢٠٠١. ص ص ٨٩-٩٠.
٤٠- نادية رمسيس فرج. تحليل وضع المرأة الريفية والنساء في قطاع الزراعة. المجلس القومي للمرأة. ٢٠٠٠. ص ٤.
٤١- محمد رياض الغنيمي وآخرون: سياسات التنمية الريفية. سلسلة التنمية الريفية، الكتاب الثاني. القاهرة، دار النهضة العربية. ١٩٩٨. ص٦٥.
٤٢- المجلس القومي للطفولة والأمومة، اللجنة القومية للمرأة. المؤتمر القومي الثالث للمرأة المصرية بعنوان "تنمية المرأة الريفية" والمنعقد في المنوفية خلال ١٤-١٦ مارس ١٩٩٨. التقرير الختامي للمؤتمر. ص ص ١٤-١٦.
٤٣- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: شعبة بحوث تطوير المناهج التربوية: دراسة مستحدثة في التنمية الريفية ومحو الأمية. القاهرة. ١٩٩٩. ص ص ٧٩-٨٠.
٤٤- سامية محمد فهمي . مرجع سابق . ص١٠٨.
٤٥- الهام عبد الحميد فرج. صورة المرأة في التعليم. القاهرة، المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات. ٢٠٠٠. ص ٢٧.
٤٦- أحمد غنيمي مهناوي: "دور الأندية النسائية في تلبية بعض متطلبات التعليم الوظيفي للمرأة الريفية، دراسة حالة على محافظة القليوبية" ضمن أبحاث المؤتمر العلمي لكلية التربية، جامعة حلوان بعنوان "مستقبل التعليم في الوطن العربي بين الإقليمية والعالمية، والمنعقد ٢٠-٢١ إبريل ١٩٩٦. مجلد أبحاث المؤتمر، ج ٣. ص ص. ٢٤١-٢٤٢.
٤٧- معهد التخطيط القومي . مرجع سابق . ص ص ٢٢-٢٣.
٤٨- المجلس القومي للطفولة والأمومة، اللجنة القومية للمرأة. المؤتمر القومي الثالث للمرأة المصرية بعنوان"تنمية المرأة الريفية" والمنعقد في المنوفية خلال ١٤-١٦ مارس ١٩٩٨. التقرير الختامي للمؤتمر. ص ١٣.
٤٩- معهد التخطيط القومي . مرجع سابق . ص ص ٩٨-١٠٧.
٥٠- الهام عبد الحميد فرج. مرجع سابق. ص ٢٦.
٥١- وزارة التربية والتعليم. مبارك والتعليم، التعليم المصري في مجتمع المعرفة. مرجع سابق .ص ٤١.
٥٢- المرجع السابق .ص ١٣٤.
٥٣- المرجع السابق . ص ١٩٨.
٥٤- المجلس القومي للمرأة. لمحة إحصائية حول وضع المرأة في مصر. مارس ٢٠٠٢.
٥٥- معهد التخطيط القومي مرجع سابق . ص ٥.
٥٦- سمير عبد القادر خطاب. الوعي التربوي بالمشاركة الشعبية بالمجتمع الريفي. مجلة التربية. كلية التربية. جامعة الأزهر. ع ٩٥. ديسمبر ٢٠٠٠. ص ٢٣٥.
٥٧ - جاك ديلور وآخرون. مرجع سابق .ص ٨٩.
٥٨ - United Nations : . Op. Cit P.P 9 - 22 .
٥٩- الأمم المتحدة. تقرير التنمية البشرية في مصر للعام ٢٠٠٢. القاهرة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية. ص ص ٢٢-٢٣.

٦٠- وزارة التربية والتعليم. مبارك والتعليم، النقلة النوعية في المشروع القومي للتعليم، تطبيق مبادئ الجودة الشاملة. قطاع الكتب. ٢٠٠٢. ص ١٩.
٦١- مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي بالرياض. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وثائق الأمم المتحدة. ١٩٧٩. ص ٦.
٦٢- World declaration on education for all and for action to meet basic learning need.World conference on education for all. Jometion , Thailand.1990.p.3
٦٣- UNESCO. Education for all summit of nine high population countries 1993, in New Delhi. Einal report. Paris.1994.pp.5-6 .
٦٤- United Nations : . Op. Cit P . P.22 - 23 .
٦٥- وزارة التربية والتعليم. مبارك والتعليم، النقلة النوعية . مرجع سابق . ص ١٩.
٦٦- جاك ديلور وآخرون. مرجع سابق .ص ص ٢٣٢-٢٣٣.
٦٧- وزارة التربية والتعليم. مبارك والتعليم، النقلة النوعية في المشروع القومي للتعليم، مرجع سابق . ص ١٩.
٦٨- نادية قاسم : معوقات المشاركة النسائية في الوطن العربي واستراتيجيات التغلب عليها. ضمن أبحاث المؤتمر العلمي السنوي التاسع لكلية التربية بجامعة حلوان والمنعقد في ٢ - ٣ مايو ٢٠٠١ .مجلد أبحاث المؤتمر،الكتاب الثاني ص٩.
٦٩- عثمان محمد عثمان. التنمية البشرية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. ورقة عمل قدمت في حلقة نقاشية بعنوان "نحو مزيد من الجهود لتضمين المرأة في الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية".المجلس القومي للمرأة، إدارة التخطيط.مايو/يونيو ٢٠٠١.
٧٠- جامعة الأزهر. مرجع سابق . ص ٢٨١.
٧١- المجلس القومي للمرأة.تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك ١٩٨١-٢٠٠٢. القاهرة. ٢٠٠٢. ص ص ٢٨-٣٠.
٧٢- المجلس القومي للطفولة والأمومة، اللجنة القومية للمرأة. المؤتمر القومي الثالث للمرأة المصرية بعنوان "تنمية المرأة الريفية" مرجع سابق .ص ١٣.
٧٣- مشيرة خطاب. الطفولة والأمومة وحق المشاركة. ضمن معهد التخطيط القومي ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية. تقرير التنمية البشرية في مصر للعام ٢٠٠٣. ص ص ٧٩.
٧٤- المجلس القومي للمرأة. نحو مزيد من النهوض بالمرأة المصرية. مطبوعات المجلس. ٢٠٠١. ص ص ٦-٢١.
٧٥- وزارة التربية والتعليم. مبارك والتعليم التعليم المصري في مجتمع المعرفة.مرجع سابق. ص٣١.
٧٦- المرجع السابق . ص ٤٤.
٧٧- المرجع السابق . ص ٤١.

٧٨ـ المرجع السابق . ص ص ٤٧ـ٤٨.
٧٩ـ المرجع السابق . ص ٤٤.
٨٠ـ وزارة التربية والتعليم. مبارك والتعليم، النقلة النوعية . مرجع سابق . ص ٣٧.
٨١ - وزارة التربية والتعليم.مبارك والتعليم، التعليم المصري في مجتمع المعرفة.مرجع سابق . ص ٣٩.
٨٢ـ وزارة التربية والتعليم. مبارك والتعليم، النقلة النوعية . مرجع سابق. ص ص ٤٤-٤٧.
٨٣ـ سامية محمد فهمي: مرجع سابق .ص١٠٩.
٨٤ـ وزارة التربية والتعليم. مبارك والتعليم، التعليم المصري في مجتمع المعرفة. مرجع سابق ص ص ٤٥ـ٤٦.
٨٥ـ المجلس القومي للمرأة. تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك ١٩٨١ـ٢٠٠٢. القاهرة، مطبوعات المجلس القومي للمرأة. ٢٠٠٢. ص ٨٤.
٨٦ـ المجلس القومي للمرأة. تطور أوضاع المرأة مرجع سابق . ص ٨٥.
٨٧ـ وزارة التربية والتعليم. مبارك والتعليم، التعليم المصري في مجتمع المعرفة.مرجع سابق . ص ٤٦.
٨٨ـ وزارة التربية والتعليم. مبارك والتعليم، النقلة النوعية مرجع سابق . ص ٤٦.
٨٩ـ جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم. مبارك والتعليم، التعليم المصري في مجتمع المعرفة. قطاع الكتب. ٢٠٠٣. ص ص ٤٧-٤٩.
٩٠ - وزارة التربية والتعليم. مبارك والتعليم، التعليم المصري في مجتمع المعرفة . مرجع سابق . ص ص ٤٢ـ٤٣.
٩١ـ معهد التخطيط القومي . مرجع سابق . ص ص ٢٢ـ٢٥.
٩٢ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام.مرجع سابق .ص٢٣.
٩٣ـ أحلام محمد عبد العظيم. دور التعليم في المردود الاجتماعي لكل من التنمية البشرية والسياسية في مصر.ضمن المؤتمر العلمي السنوي الرابع لكلية التربية، جامعة حلوان، والمنعقد ٢٠ـ٢١ إبريل ١٩٩٦ بعنوان "مستقبل التعليم في الوطن العربي بين الإقليمية والعالمية. مجلد أبحاث المؤتمر، الجزء الثالث. ص ٣٦.
٩٤ـ أحمد مختار شبارة:التنمية المستديمة مدخل لتطوير مناهج التربية البينية بمرحلتي التعليم العام والجامعي. مجلة كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة. العدد الحادي والأربعون. يناير ٢٠٠٣. ص ٢٠.
٩٥ـ فريد النجار:إدارة وظائف الأفراد وتنمية الموارد البشرية.د.ن.١٩٩٤. ص١٨.
٩٦ـ سميرة أحمد السيد. علم اجتماع التربية. القاهرة، دار الفكر العربي.١٩٩٨. ص ص ١٥٤ـ١٥٥.
٩٧ - محمد سيف الدين فهمي: التخطيط التعليمي، أسسه وأساليبه ومشكلاته. القاهرة، مكتبة الأنجلو. ٢٠٠٠.ص ٢٣.
٩٨ـ سامية محمد فهمي . مرجع سابق .ص١٠١.
٩٩ - صالح على الزين. موقع التنمية البشرية من التنمية بمفهومها العام.ضمن المؤتمر العلمي الرابع لكلية التربية،جامعة القاهرة، فرع الفيوم، والمنعقد ٢١-٢٢ أكتوبر٢٠٠٢. مجلد

أبحاث المؤتمر،مج١. ص٣١٧.
١٠٠ـ حامد عمار. التنمية البشرية في الوطن العربي.المفاهيم والمؤشرات والأوضاع. ط١. القاهرة، مكتبة القاهرة. ١٩٩٢. ص٣٧.
١٠١ـ صالح على الزين .مرجع سابق . ص٣١٧.
١٠٢ـ عبد الباسط عبد المعطي.تقرير المرأة في مصر.ضمن:المؤتمر الثاني للمجلس القومي للمرأة بعنوان "المرأة المصرية والخطة القومية ٢٠٠٢/٢٠٠٧، والمنعقد بالقاهرة ١٣ـ١٤مارس٢٠٠١. ص٣٦.
١٠٣ـ جاك ديلور وآخرون.مرجع سابق .ص ٨٥.
١٠٤ـ المركز القومي للبحوث التربوية : شعبة بحوث السياسات التربوية: بعض المداخل لتنشيط جهود محو الأمية في الريف المصري،دراسة ميدانية. القاهرة.١٩٩٩. ص ١.
١٠٥ـ معهدالتخطيط القومي . مرجع سابق . ص ١٤.
١٠٦ـ أجناس ساكس . القياس الكمي والنوعي للتنمية، مضامينه وحدوده. ضمن المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٤٣، مارس ١٩٩٥. مطبوعات اليونسكو بالقاهرة. ص ١٠.
١٠٧ـ الأمم المتحدة . تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٢.مرجع سابق . ص ٣٤.
١٠٨ـ جاك ديلور وآخرون.مرجع سابق . ص ٩٦.
١٠٩ـ الأمم المتحدة. تقرير التنمية البشرية في مصر للعام ٢٠٠٢. مرجع سابق . ص ٤٨.
١١٠ـ المرجع السابق . ص ص ١٥٧ـ١٥٨.
١١١ـ معهد التخطيط القومي . مرجع سابق . ص ٥.
١١٢ـ المرجع السابق . ص ٢.
١١٢ـ فوزية عبد الستار. مرجع سابق . ص ٩.
١١٤ـ كمال حامد مغيث. التعليم وحقوق الإنسان في مصر. مجلة التربية المعاصرة، ع ٤١.س ١٣.١٩٩٦. ص ٨٩.
١١٥ـ بثينة محمود الديب. قضايا تدعيم دور المرأة في المجتمع المصري. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.بدون تاريخ ص ٢٣.
١١٦ـ محمد سيد طنطاوي. من مظاهر تكريم الإسلام للمرأة. القاهرة، المجلس القومي للمرأة. ٢٠٠٣.ص ص ٨٤.
١١٧ـ محروس سيد مرسي. الفكر الإسلامي وتربية المرأة في القرن التاسع عشر. القاهرة، دار المعارف. (د.ت). ص ٥٩.
١١٨ـ محمد منير مرسي . مرجع سابق . ص ٩٠.
١١٩ـ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. الكتاب الإحصائي السنوي : وضع المرأة والرجل في مصر. يناير ٢٠٠٢. ص ١٢.
١٢٠ـ المجلس القومي للأمومة والطفولة، منظمة اليونيسيف. مبادرة تعليم البنات. خطة تعليم البنات بمصر ٢٠٠٢/٢٠٠٥. ص ٥.
١٢١ معهد التخطيط القومي مرجع سابق . ص ص ١٤٨ـ١٤٩.